الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــة العربـــــــي التبســـــي - تبســـــــة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم النفس

مطبوعة بيداغوجية

بعنوان:

الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ارشاد وتوجيه

الدكتور : برينيس عبد الكريم

الرتبة : أستاذ محاضر – ب –

2023-2022

طريقة التقييم:إمتحان كتابي في نهاية السداسي

مراجع المادة :

- مارتن سليجمان(2002) السعادة الحقيقية، استخدام علم النفس الإيجابي الحديث لتحقيق اقصى ما يمكنك من الاشباع الدائم، الرياض: مكتبة جرير.
- فاروق السيد عثمان(2001) القلق وادارة الضغوط النفسية، القاهرة دار الفكر العربي.
- الدراركة، مامون وشلبي، طارق(2002) الجودة في المنظمات الحديثة، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- جودة، محفوظ أحمد(2009) ادارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات، ط4، عمان: دار وائل للنشر.
- سكوت دبليو(2003) قوة التفكير الايجابي في الاعمال، ط1، الرياض: مكتبة العبيكات للنشر والتوزيع.
- حجازي، مصطفى(2012) اطلاق طاقات الحياة، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع

عنوان الليسانس:

مقياس :الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

السداسي: الخامس

الأستاذ المسؤول عن الوحدة التعليمية:

الأستاذ المسؤول على المادة:

أهدافالتعليم:

توعية الطالب وتحسيسه بخطر الفساد،ودفعه للمساهمة في محاربته من خلال اكتساب معارف متعلقة بالحكم الرشيد وأخلاقية المهنة.

المعارف المسبقة المطلوبة :

لا يشترط.

محتوى المادة:

أولا: الحكم الرشيد

1. الحكم الرشيد: تعريف المفهوم لغة واصطلاحا
2. المكونات الرئيسية للحكم الرشيد

إحلال الديمقراطيّة

الأنظمة الانتخابية

اللامركزيّة

نظام الحكم الدستوري والحقوق القانونيّة

3. مبادئ وقواعد حكم الرشيد

الفصل بين السلطات

الاستقلاليّة القضائيّة

المجتمع المدني

استقلالية وسائل الإعلام

تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة

المشاركة المجتمعية فى الرقابة الأهلية وحقوق الانسان والمواطنة

ثانيا :مكافحة ظاهرة الفساد

1. جوهر الفساد :

الفساد لغةً

الفساد اصطلاحاً

الدين والفساد

2. أنواعالفساد:

الفساد المالي

الفساد الإداري

الفساد الأخلاقي.

الفساد السياسي.....إلخ

3. مظاهر الفساد الإداري والمالي :

- الرشوة
- المحسوبية
- المحاباة
- الوساطة
- الإبتزاز والتزوير.
- نهب المال العام والانفاق غير القانوني له.
- التباطؤ في إنجاز المعاملات.
- الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية من قبل الموظف والمسؤول.
- المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.
- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية
- وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي والمحاباة في التعيين في مناصب المسؤولية...

4 -أسباب الفساد الإداري والمالي :

1- أسباب الفساد من وجهة نظر المنظرين:

أكد منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلاث فئات حددت هذه الأسباب والتي هي :

- حسب رأي الفئة الأولى :

-أسباب حضرية .

-أسباب سياسية .

- حسب رأي الفئة الثانية :

-أسباب هيكلية .

-أسباب قيمية .

-أسباب اقتصادية.

- حسب رأي الفئة الثالثة :

- أسباب بايولوجية و فزيولوجية .

- أسباب اجتماعية .

- أسباب مركبة .

2-الأسباب العامة للفساد.(ضعف المؤسسات،تضاربالمصالح،السعي للربح السريع،ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها...عدم تطبيق القانون بالشكل الصارم،....إلخ

5- آثار الفساد الإداري والمالي :

- اثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية

- تأثير الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية

- تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والإستقرار

6_محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية:

-منظمةالشفافيةالدولية:

-اتفاقيةالأممالمتحدةلمكافحةالفسادالإداري

-برنامجالبنكالدوليلمساعدةالدولالناميةفيمحاربةالفسادالادارى

- صندوق النقد الدولي

- الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد(قانون محاربة الفساد06-01،هيئة مكافحة الفساد،دور الضبطية القضائية في مكافحة الفساد...إلخ)

7. طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد:

(الجانبالديني،الجانبالتثقيفي وزيادةالوعيبمخاطرالفساد ، الجانبالسياسي،

الجانبالاقتصادي،الجانبالتشريعي،الجانبالقضائيالجانبالادارى،الجانبالبشرى،الجانبالرقابي،جانبالمشاركة،

جانبالانتماءوالولاء).

8. نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد:

- التجربة الهندية ، التجربةالسنغافورية ،تجربة الولاياتالمتحدةالأمريكية ،تجربة هونج كونج

التجربة الماليزية ,التجربة التركية.

ثالثا : أخلاقيات المهنة

ماهية أخلاقيات المهنة والأهداف

أهمية أخلاقيات المهنة

مبادئ أخلاقيات المهنة

الاستقامة

الموضوعية

السرية

الكفاءة.

طريقة التقييم:إمتحان كتابي في نهاية السداسي باعتبار المقياس يحتوي على محاضرات فقط.

مراجع المادة :

موسى ، صافي إمام . (1405 هـ / 1985 م) . استراتيجية الإصلاح الإداري وإعادة التنظيم في نطاق الفكر والنظريات (ط1) . الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر .

http://www.islameiat.com/doc/article.php?sid=276&mode=&order=0

بحر , يوسف . الفساد الاداري ومعالجته من منظور إسلامي

العنوان	الصفحة
المحاضرة الاولى : الحكم الراشد	**01**
تعريف الحكم الراشد:	**01**
المكونات الرئيسية للحكم الراشد:	**04**
مبادئ وقواعد الحكم الرشيد:	**07**
المراجع	**09**
المحاضرة الثانية: مكافحة ظاهرة الفساد	**10**
مكافحة الفساد:	**11**
جوهر الفساد	**12**
–الفساد في الدين (الكتاب والسنة)	**16**
المراجع:	**25**
المحاضرة الثالثة :أنواع، أسباب ومظاهر الفساد	**27**
أنواع الفساد:	**27**
– مظاهر الفساد الإداري والمالي	**30**
المراجع:	**35**
المحاضرة الرابعة: أسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره	**37**
أسباب الفساد الإداري والمالي	**39**
الاسباب العامة للفساد:	**39**
آثار الفساد الإداري و المالي	**42**
تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية:	**46**
تأثير الفساد على النظام السياسي:	**48**
المراجع	**49**
المحاضرة الخامسة : طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد	**51**
أولا– مفهوم الإصلاح:	**53**
ثانيا : مراحل الإصلاح الإداري:	**53**

ثالثا– استراتيجيات الإصلاح الإداري	**62**
رابعا – الأساليب الحديثة لإصلاح الإدارة المحلية	**64**
المراجع	**77**
المحاضرة السادسة : محاربة الفساد من طرف الهيئات المنظمات الدولة والمحلية	**81**
– الهيئات والمنظمات الدولية لمحاربة الفساد	**81**
– الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد:	**88**
–آليات وأساليب الإدارة المحلية:	**93**
: معوقات الإصلاح:	**98**
المراجع:	**99**
المحاضرة السابعة – نماذج لتجارب بعض الدول لمكافحة الفساد :	**101**
– الدول العالمية	**101**
الدول العربية	**108**
المراجع :	**109**
المحاضرة الثامنة : ماهية أخلاقيات المهنة:	**110**
– مصادر أخلاقيات المهنة :	**112**
– أهمية أخلاقيات المهنة :	**114**
– أهداف أخلاقيات المهنة:	**117**
– مبادئ أخلاقيات المهنة:	**118**

المحاضرة الأولى: الحكـــــم الراشـــــد

الحكم الراشد:

كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن انتشار ظاهرة الفساد والإهمال الإداري والمالي في ككل، وقد حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والعلماء في مختلف التخصصات والميادين من علماء اقتصاد علم اجتماع قانون وعلم السياسة وغيرها.

ولما للفساد من تأثيرات سلبية على التنمية والأمن في المجتمع تطلب الأمر وضع إطار عمل مؤسسي الغرض منه علاج المشكلة ومكافحتها من خلال أدوار مهمة كثيرة لعبها مما يسمى بمصطلح الحكم الراشد الذي أصبح انتهاجه ضرورة لابد منها.

لهذا وجب علينا أولا معرفة الحكم الراشد من خلال: تعريفه، مكوناته الرئيسية ومبادئه.

1-تعريف الحكم الراشد:

في ظل التغيرات المتسارعة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي التي شهدها العالم مؤخرا وكذا بسبب ما يطلق عليه حديثا بمصطلح العولمة، أكدت معظم المنظمات الدولية على انتهاج إصلاح عالمي شامل، منها صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد ركزوا أكثر على إدارة الدولة للوصول إلى تحسين مستويات التنمية والعمل على تحسين جودة الإدارة ومحاربة الفساد ومكافحته وهذا ما يدعى بإرساء مبادئ الحكم الراشد الذي احتل أهمية كبيرة في جميع انحاء العالم. وذلك بسبب تأثيره على عدة مجالات: اقتصادية، اجتماعية، قانونية وسياسية والهادفة لإصلاح المجتمع، الأفراد والمؤسسات.

نتيجة جملة من الإشكاليات المنهجية التي نجدها في تعريف الحكم الراشد على غرار باقي المفاهيم الاجتماعية وأهمها إشكالية الترجمة، إذ لا يمكن ترجمة المصطلح ترجمة حرفية تؤدي إلى نفس المعنى.

لهذا وجب علينا تعريف مصطلح الحكم الراشد بدراسة علمية للمصطلحات (دراسة أبستمولوجيا) وكذا تناول تعريف من طرف ببعض المؤسسات المالية والمنظمات والباحثين والمفكرين حتى نخلص لتعريف شبه موحد لهذا المصطلح.

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اليونان kubeman وعرف باللاتينية gubenere وفي الفرنسية القديمة (القرن 13) gouvernement "طريقة وفن الإدارة" وفي القرن 14 بالإنجليزية governance

وقد ترجم للعربية من خلال عدة مصطلحات منها: الحكم الراشد أو الرشيد ، الصالح،، الحكمانية أو الحوكمة، وقد ترجم إلى الحكم الراشد سنة 2005.

اقتصر الحكم الراشد في البداية على تحسين مردودية المعونات في البلدان المتلقية من خلال الشروط التي وضعتها المؤسسات المانحة، وأصبح شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

- **التعريف اللغوي:**

ينقسم إلى شقيين:

الشق الأول: الحكم وهو مصطلح مشتق من الفعل حكم، والحكم بمعنى العلم والتفقه وحَكُم أي صار حكيما.

الشق الثاني: الراشد وهو مصطلح يعني المستقيم على طريق لا يحيد عنه، حسن التقدير والعاقل المسؤول عن أفعاله.

والحكم الراشد معناه اللغوي يؤكد على معاني الاستقامة والعلم حسن التقدير.

-التعريف الاصطلاحي:

الحكم: هو مجموعة العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ.

الراشد: الصالح الجيد.

أما الحكم الراشد:

* تعريفه أبستمولوجيا:

إن دراسة الحكم الراشد أبستمولوجيا تعني تحديد للمصطلح من ناحية وضبط المفاهيم المرادفة له انطلاقا من فكرة مفادها أن لكل مفهوم جنسيته وتاريخ ميلاده ومنظومته المعرفية التي تسنده وترعاه (قاسم حجاج ، 2003 ، 44)

وهو تعريف شامل يشمل عدة أجهزة الدولة الرسمية من جهة وعمل المؤسسات غير الرسمية كالقطاع اللخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى.

استعمل كمرادف لمصطلح حكومة ثم استعمل للتعبير عن التسيير وبعدها استخدم للتعبير عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي (حسن كريم ، نوفمبر2004، ص40)

كما تدل أيضا على كلمة العدل.

*تعريف البنك الدولي:

عرفه على أنه " الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية" (الكايد زهير عبد الكريم،12،،2003)

فالحكم الراشد حسب البنك الدولي يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما. معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمة جيدة وفعالة.

*تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الحكم الراشد وفقا للبرنامج هو: ممارسة السلطة الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية والسياسية لإدارة شؤون البلاد على جميع المستويات ويتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم وحاجاتهم، يمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم. ((United nations développement programme, ,1994,p3

* تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :(OCDE):

عرفه على أن استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة يثير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. (بوبكاري مايغا ، 2002، ص20)

*الوكالة الامريكية للتنمية الدولية:

الحكم الراشد هو: قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وضمان القانون والنظام والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.

*تقرير التنمية الإنسانية العربية:

هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وتسعى على تمثيل كافة فئات الشعب

*تعريف marcou,Rangonet Thiebault

الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات العمومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات والتجمعات الخاصة بالمواطنين أو اشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

*تعريف F.X.Marrienn :

يعرف الحكم الراشد على أنه الحكم الذي يتكون بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبقة كانت بما فيها المؤسسات العمومية، تشارك بعضها بعضا، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها، وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات. (الكايد زهير، المرجع السابق، ص12)

وبالنسبة لمحمد السيد أحمد فقد عرفه: هو التعبير عما يفرزه النظام دون تخطيط مسبق، ودون رسم أو تحديد لنظام معين، فهو ينبع من الضرورة وليس نظاما يقرر وفق تصور سابق. (الشعراوي سلوى وآخرون، ،2001، ص10)

من خلال ما سبق نلخص تعريفا شاملا للحكم الراشد وهو:

الحكم الراشد هو التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت بشرية، مادية أو مالية فهو حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق الثروة، ولا يتم تطبيقها في الدولة فقط وإنما على المجتمع ككل ومختلف الفاعلين الاجتماعيين وامتد تأثيره إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية.

وبذلك الدور الرئيسي للحكم الراشد يكمن في صياغة استراتيجية التنمية من خلال تحديد الأهداف التنموية وأساليب تحقيقها وتوزيع أعبائها وعوائدها، هذا من شأنه أن يمكنها من خلق تأييد شعبي لسياساتها وبرامجها. (أمينة عثماني، الفرطاس زوليخة ، يومي 12و13 ديسمبر 2010، ص37)

2- المكونات الرئيسية للحكم الراشد:

يتكون الحكم الراشد من مجموعة من العناصر التي لا بد ان تكون متوفرة في أي مجتمع والتي لا يمكن الاستغناء عنها وهي كما يلي:

-إحلال الديموقراطية:

مصطلح الديمقراطية هو مصطلح إغريقي معناه: سلطة أو حكم الشعب، أما اصطلاحا فهو حكم الشعب والسيادة في الدولة تكون ملكا للمواطنين.

وفي ضوء التحولات الدولية بعد الحرب العالمية الباردة تلازم مفهوم الحكم الراشد بمفهوم الديمقراطية، إذ تعد الديمقراطية وسيلة لضمان مشاركة الشعب في إدارة الحكم لتحقيق الحرية والعدل والأمن والحكم الراشد هو فن ومنهج توظيف الأداة لتحقيق غرض التنمية والازدهار الشامل للدولة.

فإذا اعتبرناه أسلوبا للحكم فإن الديمقراطية هي المحتوى السياسي لهذا الحكم.

ومنه الحكم الراشد لا يشير فقط الى نوع معين من الحكومة ولكنه يتضمن جهود ديموقراطية في المجتمع والتي تعتبر نمطا من أنماط هذا الحكم. فهناك علاقة تبادلية وتكاملية بين الحكم الراشد والديموقراطية، بحيث تعتبر هذه الأخيرة شرطا أساسيا لتطبيقه.

إذ لا يمكن إقامة حكم راشد دون ديمقراطية، فالمشروعية الديمقراطية الممنوحة للحاكم تقتضي مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات والتي تعتبر من العناصر المهمة في الحكم الراشد، فلا يمكن الفصل بينهما سواء في جانبها الاقتصادي او السياسي.

عليه يبقى النظام الديمقراطي ضروري جدا في إرساء فعالية ومشروعية الدولة، التوزيع العادل للثروات وتحقيق المساءلة والشفافية والمشاركة.

-الأنشطة الانتخابية:

يعرف الانتخاب على أنه الوسيلة التي يختار المواطنون بموجبها الأشخاص الذين تسند إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم.

وتعرف أيضا بأنها قواعد فنية القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب او هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين.

كما تعرف بأنها النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات الى

مقاعد في عملية الانتخاب لشغل مناصب معينة، بمعنى الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء أحزاب أو مرشحين.

فهو أداة مشاركة الفرد في الحياة السياسية، أي هو عماد الحكم الديمقراطي، بذلك تكون نزاهة وحرية الانتخابات تعد سبيلا هاما للحكم الراشد، ذلك من خلال مساهمة الفرد في الحكم بصفة فعلية .

- **اللامركزية:**

تعتبر اللامركزية نظاما محفزا للطابع المركزي الشديد لجهاز الإداري للدولة بحيث استمرار الطابع المركزي يساهم في تعطيل الطاقات والكفاءات وسرعة إصدار القرارات ويصف مجال بروز صف ثان من المديرية القادرين على أخذ المبادرة في العمليات التنموية. (عمار بريق، ،2011-2012،ص120.)

وتعني نقل السلطة الى هيئات تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي والإداري المحدود تحت رقابة السلطة المركزية.

تعد أيضا أسلوب تنظيمي يقوم على توزيع السلطات والاختصاصات بين الإدارة المركزية وهيئات لا مركزية، سواء كانت محلييه او مرفقية معترف لها بالشخصية المعنوية، تكون مستقلة في ممارسة الاختصاصات الممنوحة لها، تحت إشراف ورقابة السلطة الوصية.

اللامركزية ترتكز على توزيع عادل للصلاحيات والمهام، فعلى البلدية والولاية حل مشاكلها الخاصة بها في جميع الميادين، أما السلطة المركزية فهي تنظر فقط في القضايا ذات الأهمية الوطنية، ويجب ألا تحتفظ الإدارات المركزية إلا بمهام التصور والتنسيق والتنظيم. (سليمة حمادو، ، 2009-2010، ص121)

فاذا كان الحكم الراشد يتجه نحو اعتماد اللامركزية ومشاركة الشعب في اتخاد القرارات حسب آليات قانونية وكذلك للأجهزة التنفيذية عن طريق هياكل مختصة، بالتالي ترشيد العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية ومكونات المجتمع.

- **الحكومة:**

في الدول التي تتواجد فيها عملية انتخابية تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب، فهي تتركز في اطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، تتمثل هذه الوظائف في :

ا / اتخاذ اطار قانوني و تشريعي مستقر و ثابت و فعال.

ب /تعزيز الاستقرار والمساواة .

ت / تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.

3-مبادئ وقواعد الحكم الرشيد:

يتميز الحكم الراشد بوجود مبادئ عديدة ومتنوعة، تختلف أولوية تطبيق هذه المبادئ من بلد لآخر. يمكن حصر أهمها فيما يلي:

-الشفافية:

إن الشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعتبر عنصرا رئيسيا في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يسهم في تطويق ومحاصرة الفساد، ففهي وضوح ما تقوم به الإدارة ووضوح علاقتها مع الموظفين والمواطنين من الخدمة ومموليها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف.

حيث تكون الأفعال والقرارات واتخاذها في بعض الأحيان مفتوحة للفحص من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

الشفافية هي كشف الحقائق والنقاش العام الحر، بمعنى ضرورة الإفصاح للجمهور واطلاعهم على منهج السياسات العامة من قبل مسؤولي إدارة الدولة، وكلما كان النظام يحقق مساحة أكبر من الشفافية والتعامل وإتاحة وسائل المعرفة وحرية تدفق المعلومات لجميع الأعضاء والمعنيين، كان أقرب إلى تطبيق الحكم الراشد.

وتتلخص الشفافية في المكونات التالية:

- التحصل على المعلومة .
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
- الدقة في الحصول على المعلومة (عمراني كربوسة، ، يومي 16 -17 ديسمبر 2012،ص4)

-المشاركة:

من بين أهم القنوات التي من خلالها يمكن للمواطن أن يشارك مشاركة فعالة في صنع القرار نجد المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

فالمجتمع السياسي يختار من خلاله المواطن ممثليه عن طريق الانتخاب ، فيزكيهم ويعطيهم الشرعية التي تضعهم في مختلف المستويات العمومية للسلطة ، لتمثيله والتكلم بصوته والدفاع عن حقوقه

بنزاهة وشفافية، أما المجتمع المدني فلابد للمواطن من قناة أخرى تسمح له بالبقاء على اتصال دائم بممثليه وإبلاغهم بمطالبه المتجددة والمتغيرة كلما اقتضى الأمر .والمشاركة المباشرة للمواطن : ويقصد بها التدخل المباشر للمواطن لتوجيه تسير الشؤون المحلية من طرف الإدارة المحلية كاقتراح مشاريع معينة أو طرح بديل للمشاريع المبرمجة.

تعني أن كل أفراد المجتمع يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة مشروعة، مما يحقق قدرا من الثقافة المجتمعية ويساعد في إعطاء شرعية للقرارات المتخذة سواء على مستوى السلطة أو على مستوى اتخاذ القرار داخل المؤسسة. تعتبر المشاركة من أبرز آليات نجاح الحكم الراشد، ويرتبط مفهومها بالمجتمع المفتوح والديمقراطي، كما أنها مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية.

-المساءلة:

المساءلة تعكس واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية في أن يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياساتهم ومستويات تنفيذها وبالتالي هي حق المواطنين في الحصول على التقارير والمعلومات اللازمة عن عمل الإدارات العامة، بهدف رفع فعالية وكفاءة العمل، من ثمَّة فالمساءلة فعل تقويمي هام وضروري لكل الجهات المسؤولة ومطلب رئيس وحق للأطراف المرؤوسة، وهي بذلك تعتبر التزاما بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني.

-الرقابة:

تعتبر الرقابة من الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية، فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد، فلابد للرقابة أن تستهدف أولا الأفراد لرسالتهم، فتكشف أخطاءهم وتصحح مسارهم، وتوجههم إلى الطريق السوي، وهي بذلك تحتاج على قدر من الحكمة والإلمام بالنواحي النفسية والإنسانية للعاملين وتتوفى العدالة في تقويم أدائهم، فلا يكون فيها إفراط يؤدي إلى قتل الحافز ولا تفريط يؤدي إلى التسيب وهذا ما يحول بين المنظمة الإدارية وبين تحقيق أهدافها وخططها. (سعيد يوسف كلاب وآخرون، ، 2006،ص6)

فالوظيفة الأساسية للرقابة هي متابعة سير العمل للخطط المرسومة، بهدف اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب وتصحيحها، يمكن من خلالها التأكد من احترام المرؤوسين للقوانين والقرارات الصادرة من المستويات الإدارية العليا والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة.

-الفعَّالية:

يقصد بها الظاهرة التي تقوم على القدرة على إنتاج أثر حاسم في زمن محدد، كما يقصد بها حالة وضع قائمة فعلا، فيقال فعالية جماعة العمل، أي قيامها بالجهد المطلوب وفاعلية النظام (نخبة من الأساتذة، 1975، 127 ،)

فالمدير الناجح هو الذي يكون فعالا مؤثرا.

وهي أداء الأعمال المناسبة بالطرق المناسبة في الأوقات المناسبة.

إن أول من حاول أن يقدم تعريفا برنارد 1938 فعرفها على أنها الهدف المحدد وعرف العمل الفعال بشكل عام بأنه العمل الذي ينجز الهدف الذي تم تحديده مسبقا.

الفعالية ببكل بساطة هي أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لابد من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدها وتعريفها لنتمكن من أدائها .

فهي تعكس توافر القدرة على تنفيذ مشاريع وفق نتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم، على أساس إدارة عقلانية وحسن استغلال الموارد.

المراجع :

1- قاسم حجاج: العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، ط1، الجزائر، جمعية التراث، 2003

2- حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، بيروت، العدد509، نوفمبر2004

3- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية –قضايا وتطبيقات، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003

4- United nations développement programme, la bonne gouvernance et le développement humain durable,NY:1994

5- بوبكاري مايغا: إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو، رسالة ماجستير –غير منشورة، الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2002

6- الشعراوي سلوى وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة، مركز دراسات وانتشارات الإدارة العامة،2001

7- أمينة عثماني، الفرطاس زوليخة: الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بإشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 12و13 ديسمبر 2010،

8- عمار بريق، مدى فعالية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في قانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ،2011-2012

9- سليمة حمادو، إصلاح الجماعات المحلية كخيار استراتيجي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة قسنطينة، 2009-2010

10- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية ، إشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات ، الشلف يومي 16 -17 ديسمبر 2012

11- سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مصر، 2006

12- نخبة من الأساتذة، مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة، 1975

المحاضرة الثانية: مكافحة ظاهرة الفساد

مكافحة الفساد:

يعد الفساد بجميع أنواعه، من فساد إداري أو فساد مالي ظاهرة عالمية من ظواهر السلوك الإنساني ملازمة للإنسان ، ظهرت بظهوره، فلا يكاد يخلو عصر، أو حضارة من أشكالها، وتجلياتها، لطالما شكل خطرا كبيرا لدى جميع الدول وفي مختلف المجالات. والتي أحدثت خللا في معظم المجتمعات .والتي اتفقت كل الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على تجريمه مهما كان سببه أو نوعه .لذلك تعمل الأمم دائما على مكافحته، والتقليل من آثاره السلبية، حتى لا يحيد بها عن الحياة المستقيمة، فهو يهدم الحضارات و المجتمعات، منذرا بسقوطها، وزوالها ، ولنا في ما أخبرنا به القرآن الكريم عن هلاك الأمم السابقة عبرة حسنة، وموعظة جليلة، تحذران من الانغماس فيه، أو الاستسلام للأهواء الداعية إليه.

و للحد من مخاطر الفساد وضرورة محاربته بآليات مناسبة وفعالة، عملت الأمم المتحدة على وضع معاهدة شاملة لمكافحة الفساد، تلزم من خلالها الدول المصادقة عليها بضرورة التصدي للظاهرة، بموجب اتفاقية، دخلت حيز التنفيذ في الواحد والثلاثين أكتوبر العام 2003، وقعتها 140 دولة، وصادقت عليها لحد الآن 107 من الدول المشاركة.

وقد صادقت الجزائر، بتحفظ، على الاتفاقية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، حيث تلتزم بموجب الاتفاقية على ضرورة منع الفساد، وجعله جريمة جنائية، والتعاون على مكافحته، والالتزام بإعادة المسروقات.

إن خطوة الفساد الأولى في التمييز بين المواطنين الذين يتجهون إلى الإدارات العمومية للطلب عمل أو الاستفادة من خدماتها " الأقربون أولى بالمعروف"، أما ثاني خطوة هي قبول الرشاوي إما لتسهيل الخدمات أو إنجاز بعض المعاملات غير الرسمية وتنتهي بوضع يديه على الأموال العمومية. والفساد الأكبر يتحقق عند تحالف الفساد الإداري مع الفساد السياسي لتصبح الدولة محلا للنصب والنهب والسرقة والجزائر عرفت كل هذه الأنواع من الفساد.

إن التوعية بمخاطر الفساد ومخاطر هي أولى الخطوات في مكافحته، والقضاء عليه، وهذا لا يتيسر إلا بتعزيز المبادئ الحقة عن الفضيلة، وتقوية القناعات عن استقامة العمل، والسلوك في أذهان الناس،

وعقولهم، أولا، قبل أن ينتقل الحديث عن القوانين الرادعة في القضاء، وما تفتضيه من جزاء، وعقاب في المقام الثاني.

وللتعمق في هذا الموضوع الخطير، يجب أن نسلط الضوء على الجوانب التالية: الإطار المفهومي للفساد، وأنواعه، ومظاهره، والتعرض لأسباب الفساد المالي، والإداري، وأثاره كل منهما على الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وكذا استعراض الجهود الدولية، والوطنية في مقاومة الفساد، وبحث سبل الوقاية منه، والإشادة بنماذج الدول، نجحت في مكافحة الفساد.

وفق المحاور الآتية:

1- جوهر الفساد

تعددت تعريفات الفساد واختلفت بين العلماء والمؤرخين وهذا راجع إلى تعدد جوانب الفساد واختلاف القيم والثقافات في العالم.

ولهذا سندرس التعريف بمصطلح الفساد، لغة واصطلاحا، ورؤيته من وجهة نظر الهيئات، والمنظمات الدولية، والمحلية المهتمة بدراسة ظاهرة الفساد، وإعطاء لمحة عنه في الثقافة الإسلامية.

. الفساد لغة :

إذ لم يختلف العلماء كثيرا حول تعريف مصطلح الفساد، حيث اتفق الجميع في اللغة العربية على أن الفساد هو عكس الصلاح، من فسد، يفسد، وفسد، فسادا فسودا فهو فاسد ، ضد صلح.

فسد أي بطل واضمحل، (جمال الدين ابن المنظور ،2003 ، ص412-413).

الفساد: اللهو واللعب / أخذ المال ظلما.

الفساد هو تحول الشيء من حالته الطبيعية إلى حالة متفسخة.(ابن علي ،2005 ، 12)

والفساد في القرآن معناه: (داوود خير الله، ، 2005 ، 20)

ومعناه الطغيان والتجبر لقوله تعالى :(الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا) القصص (83،

أو الجذب والقحط (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) الروم 41.

أو عصيان في طاعة الله (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا) المائدة 33

أفسد المال معناه أباره،

نقول تفاسد القوم بمعنى قطعوا الأرحام، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد ضد الاستصلاح، ويطلق العرب لفظ الفساد على التلف والعطب، والاضطراب والجدب والقحط، فيقال فسد اللحم أي أنتن، ويقال فسد العقل، وفسدت الأمور بمعنى اضطربت، وأدركها الخلل.

والمفسدة هي خلاف المصلحة وهي الضرر.(بلال خلف السكارنة ، 2011، 23)

فالفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه، أو كثيرا، ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن حد الاستقامة.

ولا يختلف ذلك عن اللغات الأخرى فالفساد في اللغة الفرنسية ورد بأنه رشوة حاكم أو قاض (Moyens de corrompre un juge) أو تحريف نص (Changement vicieux dans les textes) أو تشويه الحقيقة (Dépravation de la vérité)، أو تحريف لحيثيات عقد (Dénaturation de contrat)، كما ورد بأنه الجور والظلم والاضطهاد (Oppression)، والظلم الواضح (injustice)، أو التدمير والخراب (Destruction)، ويعني كذلك الانحلال، والتعفن (Putréfaction)، والسرقة (Volerie)، والإسراف والتبذير (Extravagance)، أو خرق القوانين (Tyrannie)، أو اغتصاب السلطة (Violation des lois).

أما في اللغة الإنجليزية، فله أيضا استعمالات متعددة، حيث اشتق مصطلح الفساد من الفعل اللاتيني rumpere الذي يعني كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المكسور ذا مدلول مادي، أو أخلاقي، أو اجتماعي، أو يمثل قاعدة إدارية، ويرتبط الكسر، في المقابل، بالحصول على كسب مادي .

فقد جاء في قاموس Oxford أن المقصود بالفساد هو تدهور القيم الأخلاقية(Immoral)في المجتمع أو لدى الفرد، ويعني الفساد أيضا في اللغة الانجليزية تضييع الأمانة (Dishonesty) بسبب استعمال الرشوة.

وتعد الرشوة (Bibery) من أكثر المعاني تعبيرا عن الفساد في اللغة لإنجليزية بل تكاد تكون مرادفة لها، كما تعني كلمة الفساد في اللغة الإنجليزية غياب النزاهة والاحتيال والغش (Fraud)، وإساءة استعمال السلطة(Favoritism) والمحسوبية والتحيز والنفوذ (Misuse of authority and power)

وبناءا على ما سبق يمكن القول إنه هناك شبه اتفاق على أن الفساد في اللغة هو نقيض الصلح، وهو خروج الأشياء عن الاعتدال، ففساد الآلات يكون بخرابها، وفساد الجسم بمرضه وفساد الثمار بفقدان طعمها، وفساد الدولة بمعنى تخليها عن النظم والقوانين، وانحرافها عن المهام الموكلة لها وفقدان أمنها وربما وحدتها، فالفساد مرفوض عند كل سوي الفطرة، فالأصل أن الإنسان السوي يحب الصلاح ويكره الفساد .

– الفساد اصطلاحا

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لمصطلح الفساد إلا أن الجميع يتفق على أنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

أما الفساد الإداري يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

بينما الفساد الإداري والمالي فهو يعرف على أنه الانتهاك للقوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية (في القطاعين العام والخاص) لتحقيق مكسب شخصي (مالي أو مادي) ، كما يقصد بهه أيضا الإخلال بشرف الوظيفة ومهنها وخيانة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص مع إخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية.

تعددت التعاريف الاصطلاحية للفساد تبعا للزاوية التي يُنظر إليه منها،

وقد وضع **البنك الدولي** عدة تعريفات للفساد وكان آخرها بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، فالفساد من وجهة نظر البنك، على سبيل المثال، يكون في الحالات الآتية:

- ابتزاز وقبول رشوة، أو طلبها من قبل الموظف العمومي؛ لغرض تسهيل إجراءات إدارية، تعزز فائدة جهة ما، أو تسرع إجراءات عقودها.
- عرض وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشوة للاستفادة من امتيازات تنافسية وسياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة
- استغلال الوظيفة دون اللجوء إلى الرشوة من أجل توظيف الأقارب، أو ترقيتهم بطرق غير شرعية أو سرقة أموال الدولة مباشرة (Vacnin,Sam, ,2003,18) .

أما **الأمم المتحدة**، فقد أشارت إلى تعريف الفساد في المشروع التمهيدي لاتفاقية الأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد، غير أن عدم الاتفاق على تعريف موحد للفساد جعلها تتراجع عن تعريف الفساد، وتعوض ذلك بما أبرزته، في الاتفاقية، من صور الفساد، كالرشوة، واختلاس الممتلكات، واستغلال الوظيفة، والنفوذ، والمتاجرة بالنقود، والرشوة في القطاع الخاص، والإثراء غير المشروع، وإعاقة السير الحسن للعدالة ...وغير ذلك.

والملاحظ في رؤية هيئة الأمم المتحدة للفساد، أنها عددت مظاهر الفساد، ووضعت الإطار العام لمكافحة كل ظاهرة منه، ونبهت الدول إلى وضع آليات الوقاية منه، ومكافحته، حسب ظروف كل دولة، وإمكاناتها المادية، وقدراتها في الجانب التقني، والتنظيمي.

بينما **الصندوق الدولي** فعرفه بأنه: سوء استخدام السلطة العامة من أجل مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها او يستجيدها أو يبتزها. (السبيعي فارس بن علوش بن بادي ، 1431هـ -2010 ، 10)

أما **منظمة الشفافية الدولية**، وهي المنظمة العالمية التي تُعنى بالفساد، وتجتهد لمكافحته، والوقاية منه، فتعرف الفساد بأنه "السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام، أو القطاع الخاص، سواء أكانوا سياسيين، أو موظفين إداريين بهدف إثراء أنفسهم، أو أقاربهم بصورة غير قانونية، وذلك من خلال سوء استغلالهم السلطة الممنوحة لهم."

وتعرفه أيضا على أنه: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته.(هلال محمد عبد الغني حسن ، 2007،، 10)

عرفه **صامويل هننتجتون** أنه: سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة

(Yadav, Gopal J, September 2005).

ولعبد الله أحمد المصراتي رأي في الفساد: (المصراتي عبد الله أحمد ،2011، 30)

على الرغم من أن الاعتماد في تعريف الفساد على الرأي العام يسهم كثيرا في تجنب الانحياز الغربي أو إلزام المجتمعات بثقافة وأفكار غريبة ،، فإن هذا الاتجاه سيزيد ممن النسبية الاجتماعية لمفهوم الفساد ،كما أنه قد يزيد من مخاطر تدخل الجماعات في السياسة الضبطية والدعائية لتشويش الرأي العام وجعل مما هو فساد سلوكا اجتماعيا مقبولا، أو العكس، ناهيك عن أن الفساد قد يكون ثقافة تنتشر في

ظل الغبن الذي قد يشعر به أفراد مجتمع معين أو في حالات التشتت والاضطرابات التي تصحب النكبات والحروب، بمعنى آخر قد يكون الفساد الحل الأمثل أمام أفراد مجتمع ما خاصة إذا غاب القانون وضعف الضبط الاجتماعي.

ومن وجهة نظر فريق من المتساهلين: الفساد هو سلوك إداري غير رسمي بديل عن السلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعرض له المجتمع. (الكبيسي، عامر ،2000، 55)

فيما معناه أن الفساد يؤدي دورا صالحا في المجتمع وهم بذلك لا يعون المخاطر التي ستنجم عن ذلك ومدى الضرر الذي سيصيب المجتمع، فلا يمكن أبدا علاج المفاسد بالفساد بل ذلك سيزيد في تفاقم المظاهر السلبية في المجتمع من أمية وعوز وانعدام الصحة والأمن بل ويتعدى ذلك إلى تعطيل المشاريع التنموية وإعاقة مساعي الإصلاح ومكافحة الفساد مما يؤدي إلى الانتكاس الاقتصادي زيادة التخلف في المجتمع..

من خلال ما سبق نخلص أن الفساد، من وجهة نظر المنظمات السابقة، هو سلوك ضار يتمثل في إساءة استغلال السلطة، والاستفادة من مزايا تلك السلطة بطريقة غير شرعية؛ لتحقيق مكاسب، تتعلق بالمسؤول، أو بأحد أقاربه.

-الفساد في الدين (الكتاب والسنة)

* الفساد في القرآن الكريم:

جاء الإسلام لجلب المصالح ودرء المفاسد، فالمصلحة موافقة لأوامر الله ونواهيه لا مصادمة لها، فقد قال علي بن أبي طالب:" الملك والدين أخوان، لا غنى لأحدهما عن الآخر، فالدين أسس والملك حارس فما لم يكن له أسس فهدوم وما لم يكن لله حارس فضائع"

(أخرجه مسلم في كتابه: الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان ، حديث 49)

لذلك فالفساد في الشريعة الإسلامية ممنوع بكل صوره وأشكاله.

ورد مصصطلح الفساد في القرآن الكريم بمختلف الصيغ خمسين مرة، فأما الفعل: فسد، فذكر في ثمانية عشر موضعا، (عبد الحفيظ مسكين ، 2017/2016.) كقوله تعالى:

"﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ" محمد ﴿٢٢﴾".

وأما المصدر: فساد، فقد جاء ذكره في إحدى عشرة مرة، منها قوله تعالى:

"﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ" البقرة ﴿٢٠٥﴾.

وقد جاءت آيات القرآن الكريم منبهة إلى مخاطر الفساد في شتى مجالات حياة المسلم، وفي ما يأتي استعراض لعدد من آيات القرآن الكريم، تطرق فيها الخالق الكريم إلى سبل الفساد، وآثاره الوخيمة:

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ [البقرة: 205].

وقال تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [الأعراف: 127].

وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [البقرة: 27].

قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [البقرة: 30].

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ [البقرة: 205].

وقال تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [المائدة: 32].

وقال المولى عز وجل أيضا:

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ الأعراف ﴿٧٤

- بيان مدلولات الفساد من خلال آيات القرآن الكريم

لقد سيق نحو خمسين شاهدا لورود كلمة الفساد ومشتقاتها في القرآن الكريم، ويلاحظ المرء أن هناك شبه تلازم بين مصطلح الفساد، وكلمة الأرض. وقد ورد هذا التلازم في نحو أربعين آية، وهي بلغة الحساب ثمانين بالمائة تقريباً من مجموع الآيات، والقرآن يستعمل مصطلح الفساد بمعنى أوسع، يشمل الفساد العقدي، والسلوكي، والسياسي الحكمي، والأمني، والمالي. والقرآن لا يستخدم مصطلح الفساد في المعنى الشرعي الخاص فقط، بل ينقل ذلك حكاية على ألسنة الظالمين، والعصاة في وصفهم دعوة الأنبياء، والصالحين إلى توحيد الله، وترك الشرك به، ومن ذلك حديث أتباع فرعون عن دعوة موسى بقولهم:

﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ الأعراف ﴿127﴾

وكقول الملكة بلقيس في وصف ملوك الأرض، وفسادهم في سياسة الخلائق:

﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ النمل ﴿34﴾

وتارة أخرى، نجد مصطلح الفساد معبراً في القرآن الكريم عن رأي السماء، والشريعة في وصف الطغاة، أو الخارجين عن الشريعة كقوله تعالى:

﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِين لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ القصص﴿٨٣﴾

ومرة نجده معبراً عن التحذير من عمل يؤدي تركه إلى الفساد، كقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍإِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ الأنفال ﴿٧٣﴾

وأطلق القرآن الكريم مصطلح الفساد على تهديد الحياة الآمنة، وترويع الناس بقطع الطريق عليهم، وإزهاق أرواحهم، ونهب أموالهم، كما هو شأن العصابات الإجرامية، ومن يطلق عليهم الجماعات الإرهابية، وجماعات النهب المسلح، قال تعالى:

﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ ﴾ [المائدة: 33].

وأطلق المولى، عز وجل، لفظ الفساد على سفك الدماء، واستنزاف النسل، حين ساقه في معرض قصة فرعون، وتنكيله بقوم موسى حفاظا على ملكه من الزوال:

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ القصص ﴿٤﴾

إن الشعور بالحماية، والأمن، والاطمئنان، من الحاجات الأساسية في أي مجتمع، وفقدان هذه الحاجات فقدان للمعنى الحقيقي للحياة، ولا شك أن شيوع ظاهرة الاعتداء، والتجاوز وسفك الدماء تجعل المجتمع يعيش رعباً مما يجعل الحياة بدون أمل وغير قابلة للتطور وجاء مصطلح الفساد في القرآن كمقابل لمصطلح الصلاح. ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ الأعراف ﴿٥٦﴾

وقوله في السورة نفسها أيضا:

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ الأعراف ﴿١٤٢﴾

وقوله، تعالى، في موضع آخر:

﴿ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ الشعراء ﴿١٥٢﴾

وجاء مصطلح الفساد في القرآن بمعنى القطيعة ..قطيعة الأرحام والتدابر بين المسلمين ... وقطع كل ما أمر

الله به أن يوصل قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الرعد: 25].

وقال تعالى ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ ﴾ [محمد: 22].

والطغيان أحد مدلولات الفساد في القرآن قال تعالى في وصف آل فرعون قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى

فِي الْبِلَادِ ١١ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ١٢ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ١٣ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ١٤﴾ الفجر ﴿11- 14﴾.

كما أسلف سابقا، فإنَّ مدلول الفساد في ألفاظ القرآن الكريم مدلول شامل، يضم أنواع الفساد، وصوره جميعا، وقد جعل الشارع الحكيم المعاصي، بمختلف أشكالها ومستويات أضرارها، فساداً في الأرض، فكل المخالفات خروج عن جادة الصلاح، وانحراف عن الطريق المستقيم، سواء أكانت هذه المخالفات في مجال السلوك الخاص، أو العام، وفي مجال الجرائم الجنائية، أو الاعتداء على الحقوق المدنية، أو الحقوق العامة.(1 https://www.alukah.net/sharia/0/104256/ 2 (https://www.alukah.net/sharia/0/104256/

- **<u>بيان أنواع الفساد وأمثلته في القرآن الكريم</u>**

إن الشرع الحنيف قد جعل كل المعاصي المؤدية إلى الإضرار بالخلق، والطبيعة، فساداً في الأرض، ومن ثمة، فإن الفساد قد يكون في العقيدة، فيسمى فساداً عقدياً، وهو أسوأ أنواع، وقد يكون أمنياً، واجتماعياً، مثلما يكون مالياً، أو أخلاقياً، وهذه الصور، والأنواع يمكن إحاطتها بشرح موجز:

●الفســـــاد في العقيدة

هو فساد الاعتقاد الذي هو أساس كل فساد، فسعي الإنسان تبع لمعتقده؛ فإذا كان المعتقد فاسداً، كان السعي فاسداً، وإذا كان المعتقد صحيحاً صالحاً صلح سعيه، قال تعالى:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ البقرة ﴿١١﴾.

قال ابن عباس . رضي الله عنهما . المراد بالفساد: الكفر، وقال غيره: إنه النفاق الذي صادقوا به الكفار، وأطلعوهم على أسرار المؤمنين.

وكل من الكفر والنفاق اعتقاد فاسد، يفسد به سلوك المرء، فيسعى في الأرض فساداً، وكيف يصلح من سلب الإيمان من قلبه؟ فالكفر، والنفاق نوعان خطيران من أنواع الفساد، فهما يؤثران بشكل حاسم في مسار الإنسان، ويطبعان علاقاته، وسلوكه العام.

●الفساد الأمني والاجتماعي

الأمن أساس النعم، ومن فقد الأمن لا يشعر بسائر النعم ... يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا). فتراه قدَّم الأمن على الصحة، والرزق، على ما لهما من دور في بقاء الإنسان، واستمراره على قيد الحياة.

وكما أسلفنا، فإن أغلب آيات القرآن، التي جاء فيها ذكر الفساد، جاءت مرتبطة بالأرض، التي هي موطن الإنسان، ومسكنه وفيها نشاطه، وأسباب عيشه.

ويتعرض القرآن الكريم، بشكل مفصَّل، تحت تعبير الفساد في الأرض، إلى ضمانات الأمن الاجتماعي، وخصوصا الداخلي منه، إذ يقول المولى، عز وجل، في كتابه الكريم، متوعدا المفسدين في الأرض بأفظع العذاب، والتنكيل:

﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ ﴾ [المائدة: 33]، ويقول ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ٢٠٥ ﴾

﴿البقرة: 205﴾.

وثمة مطالب رئيسة، وحقوقً أساسية، يحتاجها المجتمع، ومن غير تحقيقها، لا يمكن أن يضمن الفرد، ومن ورائه المجتمع، بلوغ الأهداف، والحفاظ على النمو، والتوازن، وهذه الحاجات طبيعية، تفرضها ظروف الإنسان، وحالاته الطبيعية، التي تتطلب كفايتها من الغذاء، والسكن، والسلامة، والطمأنينة، وهي تعد حقوقاً أساسية في كل مجتمع، وأي تهديد لهذه الحاجات، أو خلل في تلبيتها، أو كفايتها، يعد فساداً أمنياً، واجتماعياً يهدّد مسيرة الإنسان، وسعيه؛ لأداء رسالته في الحياة.

●الفساد المالي

المال عصب الحياة، وعماد تقدمها، وازدهار مجالاتها، وقد عني الإسلام بتنظيم علاقات البشر المالية، وحرص، أيما حرص، على إحاطتها بالضوابط، والمعايير الكفيلة بحفظ الحقوق، وترشيد المعاملات، وإقصاء كل غلو، أو استغلال، يفضي إلى الإضرار بممتلكات الأفراد، والجماعات:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الربا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الربا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَآءه مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة ﴿275﴾

ومن المفاهيم التي تناولها القرآن نموذج غياب الأمانة في الأسواق، وسوء العرض، والإنتاج، والبيع كما يظهر ذلك في التدليس، والاحتكار، والتطفيف، والغش في السلع، وعدم الصدق في المواثيق، والعقود.

وكما هو معلوم، فإن المعاملات الاقتصادية، من بيع وشراء في أنواع التجارة المختلفة، وتقديم الخدمات، وما شابه ذلك من أنواع التعامل المالي، هي عقود مبرمة بين طرفين، أو أكثر، إذا سادها جو الصدق، وعدم التعدي على حقوق الآخرين، والتزم فيها كل طرف بما يقتضيه العقد من لوازم، وشروط، فإن التعامل الاقتصادي والتجاري سوف يكون صحيحا نزيها، مؤسسا على قواعد متينة، قوامها الالتزام بالنصوص الشرعية، والقانونية، ومراعاة الأعراف السائدة المقبولة، مما يجعله نشاطا عادلا، وفعالاً ، يحظى بالدعم، والرضى؛ لكونه آمنا، بعيداً عن أشكال الخداع، والاعتداء، وهو ما يعود على السوق، والتجار بمزيد من الكسب، وتدفق الأموال، فينعكس أثره مكرسا شيوع قيم الثقة، والصدق بين فئات المجتمع، وأفراده، ومقلصا، مقابل ذلك، أهواء الجشع والظلم والاعتداء والغش، وهي نوازع نفسية مفرطة في أنانيتها، وتطرفها، يكمن خطرها في زعزعة الروابط الاجتماعية، وإضعاف تماسك المجتمع، وضياع استقراره، مما يعدُّ من أوضح صور الفساد المادي في الأرض.

●الفساد الأخلاقي

وهو من أخطر أنواع الفساد؛ لأنه فيه اعتداء على الأعراض، وحقوق الآخرين، وهو يتنوع بتنوع العلاقات الاجتماعية، وخصوصية المعاملات، وأشكال التفاعل الإنساني، فيشمل الصلات بين أفراد الأسرة، والأقارب، يمتد إلى محيط الجيران، وميادين العمل، والنشاط الاقتصادي في المجتمع.

والفساد الأخلاقي عندما يستشري داخل الأسرة قد ينجم عنه انقطاع صلة الرحم، وسوء المعاملة، أو التربية، إذا تسبب فيه الآباء، واقترفوه في حق أولادهم، أما إذا كانوا ضحية له، انقلب إلى عقوق، أو اعتداء

على الأصول، وفي حال امتداد الأذى إلى الجيران، أصبح سوء جوار، واعتداء على حقوق الجار، التي شدد الرسول الكريم، عليه الصلاة والسلام، على خطورتها، ومنزلتها في الإسلام، ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الإخلال بآداب الطريق، والأماكن العامة، والتعرض للناس بالسب، والشتم، وخيانة الأمانة، وشهادة الزور.

وفي مجال الروابط الاجتماعية، تتحول العلاقة غير الشرعية بين الرجل، والمرأة إلى زنا، وفساد في الأرض؛ لذلك نظم الله العلاقة الجنسية، فقصرها على الزواج، وجعل غير ذلك تعدياً صريحا على المجتمع.

فالزنا نوع مشين من أنواع الفساد الأخلاقي، تزداد حرمته كلما ارتبط بالمحارم، والجوار، وقد شنّع القرآن الكريم على قوم لوط انحرافهم الجنسي، وعدّ ذلك من أقبح صور الفساد في الأرض، وهذا الشذوذ الخارج عن الفطرة بين رجل، وآخر، أو امرأة، ونظيرتها، لهو الخطر الداهم، الذي بات يهدد الأسرة، والمجتمع السوي، فعلاوة على ما يحمله من أمراض مختلفة، يمتد خرابه إلى تهديد النسل، واستمرار الوجود البشري، الأمر الذي لا يحتاج إلى مزيد بيان. والموضوع يُطرح بحدة في مجتمعات ما بعد الحداثة تحت عنوان: (الحقوق الفردية وحقوق الأقليات الجنسية) التي أصبحت معلماً بارزاً، سيئاً، وخطيراً، لا سيما في الحضارة الغربية التي تريد أن تعمم نموذجها على العالم أجمع، إذ تريد لهذه الجنسية المثلية أن تقنن كظاهرة إنسانية عادية، ومقبولة، على الرغم من إنكار الديانات السماوية لها.

ومن الظواهر الفساد الأخلاقي في الجانب الاقتصادي أيضا، ترويج بيع المخدرات، وممارسة الدعارة، والمتاجرة بالمسكرات، والعقاقير المهلوسة، وتعميم استهلاكها بين الشباب، وصغار السن من التلاميذ في المدارس؛ لما يتبع ذلك من انحلال اجتماعي، وانحراف خلقي، وجرائم فادحة الخسائر، قد تنتهي بصاحبها إلى السجن، أو الإدمان، والموت.

وهذه الظواهر خرابها يعُمُّ الأرض الآن، بما أفرزه من آثار وخيمة، حيرت الأطباء، وعلماء النفس، والاجتماع، وشغلت الساسة في البحث عن حلول ناجعة؛ للحد من تفاقمها، والتقليل من انعكاساتها السلبية على الصحة، والتعليم، والتوازن الأمني، والاجتماعي، والاقتصادي، وما الإحصاءات الخاصة بآثار هذه الظواهر التي تملأ الصحف، وتفيض بها الدراسات، إلا شهادات أمينة على فسادها، وخطورتها.

•الفساد البيئي

إن قضايا البيئة من الإشكاليات الجديدة، التي واجهت البشر حديثا في أواخر القرن الماضي، وقد غدا التلوث البيئي هاجساً مفزعا، يؤرق الأمم المتقدمة جميعا، ولا يستثني غيرها من الشعوب الأقل تطورا، وتبعا للتوصيات النابعة من المؤتمرات، والمعاهدات الدولية، أصبحت مكونات البيئة . من أرض وهواء وماء .

مدرجة في أولويات الحماية، مشمولة بالرقابة، والوقاية من كل أشكال التلوث الصناعي، والطاقوي، إذ انتبه الساسة إلى أن الطبيعة مهددة بالفساد، والاستهلاك، وأجمع المختصون في شتى المعارف، والعلوم على أن السلوك البشري، والنشاط الإنساني عاملان حاسمان في تهديد استقرار البيئة، وتوازنها.

وقد أولت الشريعة الإسلامية الحنيفة أمور البيئة كل العناية، فكان من مبادئها عدم الإسراف في استهلاك المواد، والأشياء، وكل ما ينتفع به، ومن ذلك مثلا نهيها عن المغالاة في استعمال الماء، ولو كان ذلك في الطهارة، إذ ينبغي على المتوضئ أن يقتصد في الماء، ولو كان على ضفة نهر جار، وحمت الشريعة الماء أيضا، من التلوث، فنهرت عن التبول في منابعه، وعيونه، كما زجرت السادرين في ظلمهم، واستهتارهم عن إيذاء الناس برمي النجاسات، والقمامة في مواضع عيشهم، وسبلهم، وموارد ريّهم، مشدّدة على أن الاعتداء على البيئة اعتداء على الإنسان ذاته.

*** الفساد في السنة النبوية الشريفة**

وردت أحاديث كثيرة، تتحدث عن الفساد، والمفسدين، من أهمها ما يأتي:

●حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما متشابهات، لا يعلمها كثير من الناس، فمن أتقى الشبهات، استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى، يوشك أن يقع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب " الحديث أخرجه البخاري.

●حديث معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أذا فسد أهل الشام، فلا خير فيكم، لا تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة " أخرجه أحمد، وقال الألباني: حديث حسن صحيح.

●حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إنما الأعمال كالوعاء، إذا طاب أسفله، طاب أعلاه، وإذا فسد أسفله، فسد أعلاه" أخرجه أبن ماجة في سننه، وصححه الألباني.

●حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الإسلام بدأ غريبا، وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء، قالوا: يا رسول الله وما الغرباء؟ قال الذين يصلحون عن فساد الناس، " أخرجه الترمذي في سننه.

●حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم": ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام، والصلاة، والصدقة، قالوا: بلى، قال: صلاح ذات البين: فإن فساد ذات البين هي الحالقة" أخرجه الترمذي في سننه، وقال الألباني حديث صحيح.

●حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " أن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم " الحديث أخرجه أبو داوود في سننه.

●وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا جاءكم من ترضون دينه، وخلقه، فزوجوه، إلا تفعلوا، تكن فتنة في الأرض، وفساد كبير" رواه الترمذي في سننه.

وبالرجوع إلى مدلولات الفساد في السنة النبوية، نستخلص بعضا من مظاهره، وصفاته، تجمل في ما يأتي:

●تلف الأشياء، وذهاب نفعها.

●تغير الحال من صلاح إلى فساد.

●فساد ذات البين.

وختاما لهذا المحور، يمكن القول: إن الفساد هو كل عمل مخالف للاعتدال، والسلوك المعقول، سواء أكان في الاجتماع، أو السياسة، أو الثقافة، أو الاقتصاد، أو تجلى في الأخلاق الفردية، أو الجماعية، في نشاط معروف، أو في أي نشاط جديد، يتصل بما نعرفه من مجالات الحياة الاجتماعية.

المراجع:

1- جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب، المجلد 3، دار الكتب العلمية، بيروت،2003

2- ابن علي ، الفساد، أشكاله، أسبابه ،، دوافعه ،، آثاره، مكافحته، واستراتيجيات الحد من تناميه، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد16، جامعة دمشق، 2005

3- داوود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 309 ، 2005

4- بلال خلف السكارنة ، الفساد الإداري ،، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن،،2011

5- Vacnin,Sam, crime and corruption, united press international, Skopje , Macdonia,2003

6- السبيعي فارس بن علوش بن بادي: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الإدارية ، الرياض، 1431هـ -2010

7- هلال محمد عبد الغني حسن: مقاومة ومواجهة الفساد ، القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة ، القاهرة، 2007

8- ((Yadav, Gopal J., "Corruption in developing countries causes and solutions", global blues and sustainable development: the emerging challengers for bureaucracy, technology and governance international political science association, university of south Florida, September 2005.))

9- المصراتي عبد الله أحمد: الفساد الإداري، نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي – دراسة ميدانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،2011

10- الكبيسي، عامر، الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، الجزء الأول ،2000

11- عبد الحفيظ مسكين مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية، دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل، 2017/2016

12- https://www.alukah.net/sharia/0/104256/ 2 (https://www.alukah.net/sharia/0/104256/

المحاضرة الثالثة :أنواع، أسباب ومظاهر الفساد

أنواع الفساد:

للفساد أشكال مختلفة متعددة ولعل أبرزها:

1 – الفساد الأمني والاجتماعي

وهو مجموعة من السلوكات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة في المجتمع والمقبولة منه أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم، بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية. (موسى عيسى عبد الباقي ،2004. 24)

مما يؤدي إلى عدم توفر الأمن في المجتمعٍ فالمجتمعات التي تفتقد الأمن والأمان تسود فيها أنواع كثيرة من الفساد، وعدم توفر الأمن قد يسول للأنفس المريضة سلوك طرق الفساد من غشٍ وخداعٍ ومحسوبيات، ومن فقد الأمن والأمان قد لا يشعر ببقية النعم.

ونتائجها تكون وخيمة على المجتمع من السلب والنهب للمال العام وفقدان للممتلكات العامة والاضطرابات في الامن .وبذلك عدم الاستقرار والطمأنينة للمواطنين وتوقف لحركة الاسواق الاعمال التجارية والصناعية والركود الاقتصادي ويؤدي الى الانهيار والتفكك الاجتماعي كما يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك السوي.

2– الفساد السياسي

ويقصد به فساد الساسة، الحكام، زعماء الأحزاب، أعضاء الحكومة وغيرهم

فقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من لدن مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ، ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين.(ردادية رمزي محمود حامد ،2006 ، ص132)

وهو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة ".كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه" : استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " أي قيام البعض من السياسيين والمتنفذين باستعمال منصبهم كأداة في الفساد لتحقيق مكاسبهم الشخصية وزيادة ثرواتهم على حساب بقية

أفراد المجتمع أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين .وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام....،

وكمثالٍ على ذلك تحويل صفة بعض الاراضي التي تعود ملكيتها للمال العام كالحدائق او المدارس وتحويلها لصفة سكنية او تجارية بغية الاستفادة منها للشخص الواحد المستفيد او جماعة محددة .ويعود بذلك نتائج كارثية على المجتمع والمؤسسات بشكل خاص كون هذه الممتلكات تعود للمؤسسات العامة التي تستفيد منها بشكل عام المجتمع بجميع مكوناتها وطبقاتها الاجتماعية.

كما أن الاستبداد السياسي يعتبر من أخطر صور الفساد التي عرفها العالم مما يؤدي إلى تقسيم الدول ووقوعها في الحروب والاستعمار وإلى تفكك الروابط بين أفراد المجتمع وطوائفه كما أنه أكبر عائق للارتقاء والتقدم.

3- الفساد الإداري

ـــ وهو متعلق بانحرافات وظيفية التابعة للقطاع العام والخاص من خلال سوء التسيير والإهمال للواجبات، إذ يكاد يكون الأكثر انتشارا، ويتعلق بالنشاطات التي تتم دخال لجهاز الاداري والتي تؤدي إلى انحراف ذلك الجهاز عن اهدافه لصالح اهداف خاصة سواء كان ذلك بأسلوب فردي او جماعي منظم. حيث يتم من خلال التعسف في استخدام السلطة واستغلال المنصب لمصلحة شخصية.

و يعرف بأنه "سلوك بيروقراطي يهدف لتحقيق منافع شخصية بطرق غير شرعية "والبيروقراطية هي سلطة المكاتب والموظفين، وهي تتميز بالروتين المبالغ فيه والبطء والتمسك بحرفية القواعد والجمود، وبالتالي تعطيل سير المصالح العامة وكذلك قيام كبار الموظفين في السلطة بتعيين الموظفين وفق ما يتناسب مع مصالحهم الشخصية، واستغلال المنصب من اجل القيام بعمل ما وخدماتٍ لأشخاصٍ مقابل الحصول على مكسبٍ مادي، كما يشمل هذا النوع من الفساد الاستخدام السيئ للوظيفة وعدم تطبيقها بالأسلوب المطلوب وعدم احترام القوانين والأنظمة المتعارفة عليها .

وقد عرفه (إبراهيم بدر شهاب، 1998 ، 152) بأنه " أزمة خلقية في السلوك تعكس خللا في القيم وانحرافا في الاتجاهات على مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت عزما أو تشريعا في حياة الجماعة وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة"

4- الفساد الأخلاقي

إن أول ما يفسد في نفوس الفاسدين هو الوازع الأخلاقي مهما كان مسماه دينيًا أو تربويًا أو أسريًا أو ثقافيًا، ولعل من أشد الأخطار التي تروج للفساد الأخلاقي في وقتنا هذا المخدرات او الاعلام و القنوات الفضائية الرخيصة التي تستهدف عنصر الشباب الذي يعتبر السبب في نهضة الأمم، وذلك عن طريق بث البرامج و الأفلام والأغاني التي تدعو للانحلال الأخلاقي وعدم المسؤولية والانضباط وعدم الشعور بالواجب تجاه أوطانهم

.وذلك يعود للفساد المتواجد في مؤسسة التعليم من قبل بعض المسؤولين الذين بات جل اهتمام في جمع المال والنهب والسلب والسلطة فقط.

من أهم أسباب تدهور الأخلاق في المجتمع غياب الوازع الديني والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتجاهل مفهوم العدل والفضيلة والمساواة .

ومنه يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، السلوكات المخالفة للآداب. فيستسلم لنزواته و رغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات و المراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة و الفاحشة..

5- الفساد الاقتصادي

يتمثل فيما تقوم به الشركات الوطنية العامة أو الشركات الخاصة من استغلالٍ بشعٍ لتفشي البطالة في المجتمع واستغلالها لليد العاملة وتسويق المنتجات وإظهار نموٍ اقتصاديٍ زائفٍ يتمثل في نشاطاتٍ تجاريةٍ وصناعيةٍ وزراعيةٍ غير حقيقيةٍ، واستثماراتٍ كاذبةٍ، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الخطط والسياسات المرسومة وبرامج التنمية الموضوعة والتي قد توضع أصلا منسجمة مع مصالح فئاتٍ معينةٍ وشركاتٍ محددةٍ، وكذلك الجرائم الاقتصادية التي تقوم بها)مافيات (الشركات المتعددة الجنسيات او الخاصة ذوي اصحاب الرأسمال والتي تتحكم بجميع مفاصل التجارية في البلاد عن طريق بعض الاشخاص المتواجدين في السطلة ويعملون لمصلحتهم الشخصية بدل المصلحة العامة او المجتمع.

6- الفساد المالي:

تتجسد مظاهره في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات في الوظائف، ونهب المال العام وهدر الموارد بسبب تداخل الصالح الشخصية .

وقد عرف(سليمان علي احمد 1998) الفساد المالي بأنه:

" سوء استخدام الأموال العامة أو تحويلها من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين."

كالاختلاس، التزوير، سرقة المال العام واستخدام وسائل مالية مشروعة لتغطية التعاملات المالية الممنوعة أو غير النظامية لتضليل السلطات الرسمية وشرعنه الأموال الفاسدة..

2- <u>مظاهر الفساد الإداري والمالي</u>

للفساد الإداري، والمالي ممارسات عديدة، تعبر عن وجوده كظاهرة سلبية، وعادة ما تكون مظاهرها متشابهة، ومتداخلة، ويمكن تقسيم هذه الممارسات تبعا لطبيعة الفعل الإنجازي الذي يحققها إلى الأشكال الآتية:

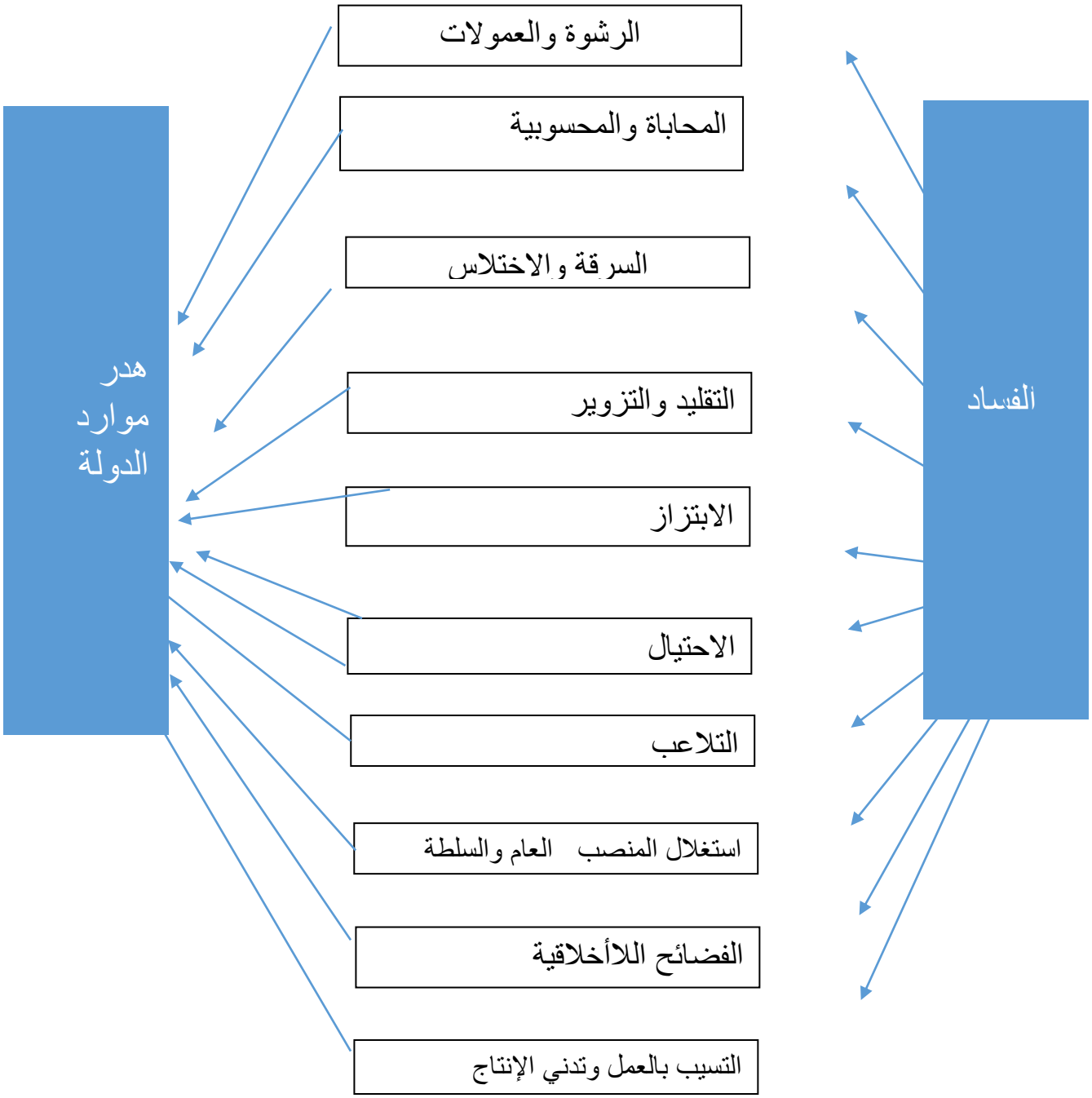

المصدر: سلمى منصور سعد، ابتهاج اسماعيل يعقوب، بتاريخ 2011/09/30 ،

7- **الرشوة:**

وتكون بدفع أموال للأصحاب القرار أو الموظفين من أجل الحصول على حقوق الغير بالباطل أو تحقيق مآرب لا يسمح بها القانون فقد عرفها (المهايني محمد خالد ، 2008 ، 5) هي يقدمه صواحب الحاجة محقا كان أو مبطلا إلى من بيده قضاء حاجته أو ممن يجب عليه القيام بذلك سواء أكان ذلك مباشرة أم بواسطة وسواء أكان بطلبه أم عن طريق المصانعة.

وقد عرف الفقه الرشوة بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب . أو قبول أو تلقي . ما يعرضه صاحب الحاجة من مال، أو منفعة مقابل أداء خدمة، كُلف الموظف قانونا بتقديمها لمن يوفر شروطها، حيث يلجأ الموظف إلى المماطلة، أو التهديد بالامتناع عن أدائها في حال عدم حصوله على مراده، حيث تتحول الرشوة بذلك إلى ابتزاز..

وقد عرف **القانون الجزائري** مرتكب الرشوة من خلال المادة 127 من قانون العقوبات، فنص على أنه " يعد مرتشيا ويعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات، وبغرامة مالية تتراوح من 500 إلى 5000 دج كل عامل، أو مندوب بأجر، أو مرتب على أي صورة كانت، طلب، أو قبل عطية (...) إلا أن من شأن وظيفته أن تسهل له أداءه، أو كان من الممكن أن سهله له".

وهي تعتبر من أبرز مظاهر الفساد، وهي قبول المال أو الهدايا ذات القيمة المرتفعة مقابل اتخاذ قرار أو إجراء رسمي من قبل الأفراد في مناصبهم المختلفة، وتُشكّل الرشوة جريمة قانونية، ويُمكن توجيه اتهام جنائي لكل من الراشي والمرتشي على حد سواء إذ أنها تُؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي؛ و تُشجع على الفساد في المؤسسات المختلفة.

(Bribery", Legal Information Institute, Retrieved 26/4/2022. Edited.)

فهي ليست بظاهرة عابرة، أو عرضية، وإنما هي واحدة من أبرز العوامل الهدامة المؤثرة في الاقتصاد بدليل ما تحدثه من خسائر جمة، تزداد فداحتها بالنظر إلى خطورة انعكاساتها على الواقع الاجتماعي، والاقتصادي خاصة، إلى الحد الذي يمكن أن يرهن مستقبل الكثير من الأجيال، حيث تظهر الرشوة مثلا في نظام المنافسة الاحتكارية، فيحكم الاحتكار قبضته على السوق، ويُجبر المستهلك على تغيير أولويات سلوكه الاقتصادي، حين يضطر، دون سبب وجيه، إلى دفع سعر أعلى من سعر كلفة السلع، على أن الفارق بين

السعر المدفوع، وسعر الكلفة لا يذهب إلى المنتجين الأصليين، بل يُوجه إلى طرف وسيط في التبادل، ينجم عن تصرفه تزايد الحاجة إلى السلطة، أو الخدمة في السوق.

8- **المحسوبية:**

هي تنفيذ أعمال لصالح فرد او جهة ينتمي اليها الشخص كحزب او عائلة معينة من دون ان يكون مستحقين لها وهي منتشر في بلدان العالم النامي والعربي بصفة خاصة التي تتميز بالتقسيم العشائري والقبيلي و ينتج عن هذه الظاهرة تدني كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات و زيادة الإنتاج .كما تعني المحسوبية شغل وظائف بأشخاص غير مؤهلين مما يؤدي إلى تراجع كفاءة وفعالية المؤسسة في تقديم الخدمات وتراجع الإنتاج.

(ابو ديه، د. احمد، ،7،،2004)

والمحسوبية، عادة، هي إصرار فردي، أو جماعي على تعزيز ما تؤيده التنظيمات المسيرة، والمصالح المسؤولة من خلال استغلال نفوذها في مراكز القيادة، والمناصب الحساسة، للقيام بأعمال، أو تحقيق مآرب دون استحقاق، أو احترام للقوانين، والمعايير التنظيمية، ويترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير أكفاء في التسيير، أو غير مؤهلين معرفيا، وتقنيا، أو منحازين إلى جهة ما، لا تحرص على المصالح العامة، والعدالة الاجتماعية، مما يوثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات، ويعمل على نقص مستويات الإنتاج، وتراجع جودته.(أحمد أبو دية، المرجع نفسه- 2004، ص3)

المحاباة:

يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق، كما يقع في منح المقاولات، وعقود الاستئجار والاستثمار، وتعد المحاباة والمحسوبية من أكثر مظاهر الفساد تداخلا، والتباسا، وخفاء، وهي تفضيل قريب او صاحب في الوظائف والمناصب أو أهل ملة على أخرى فيما هو ملك للمواطنين جميعا، ناهيك عن الفساد الكبير الذي ينجم عن ذلك بإسناد الأمر لغير أهله فمن الواجب إسناد الوظيفة إلى من تتوفر به الشروط والمؤهلات اللازمة أما الاعتبارات الأخرى فمن المفروض لا تأثير لها في التوظيف، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله. رواه الحاكم في صحيحه .

لذلك من الصعب علاج ما يترتب عنهما من آثار سلبية، تفسد حياة المجتمعات، وتهدد حقوق المواطنة بمفهومها السياسي، ومن أمثلة ذلك ما شهدته المحاكم المصرية في واحدة من أشهر قضايا الفساد سنة 1997، كما أن محاباة طبقة ما، الانحياز إلى قضاياها، ومصالحها، لاعتبارات عرقية أو عقائدية، يؤدي

إلى شق صف الوحدة الوطنية، وغرس العداء، وإثارة الحقد في النفوس، وإضعاف ثقة المواطنين في نزاهة الإدارة، وحياديتها. (مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ،مجلة علمية، نصف سنوية، تصدر عن هيئة النزاهة، السنة الثالثة، حزيران /2012)

9- **الوساطة:**

وتعد من الظواهر السلبية العامة التي تسود معظم المجتمعات الإنسانية، وتُعرف بأنها تدخل شخصية ذات مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين، أو إحالة العقد، أو شغل المنصب

ويقصد بها كذللك طلب شخص من موظف عام أو خاص إنجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح جهة معينة بدافع القرابة أو الصداقة وليس الحق والقانون وترجع **أسباب الوساطة** إلى ما يأتي:

دور التنظيمات البيروقراطية الرسمية، وواجباتها، وإمكاناتها.

- التفاوت الاجتماعي، والاقتصادي لفئات المجتمع.
- مستوى انتشار التعليم في المجتمع.

وتظهر الوساطة في المجتمعات التي تسود فيها عدة عوامل مثل:

- عدم وضوح النظام والقوانين في التنظيمات العامة، والخاصة.
- علاقة المواطنين بالمنظمة التي يتعاملون معها، إذ هناك علاقة عكسية بين الثقة، واللجوء إلى الوساطة.
- شيوع فكرة أن لكل قاعدة استثناء، ومن ذلك الوساطة عند الاضطرار.

10- **الابتزاز والتزوير:**

الابتزاز يعني حصول شخص أو هيئة على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بالوظيفة الاعتيادية لذلك الشخص، وكذا باستغلال المبتز لمنصبه الوظيفي للحصول على مال أو خدمة من شخص بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة عليه ، أما التزوير فيتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية، والمحررات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية، ويكون في الشهادات العلمية والإدارية والنقود والتلاعب بالأرقام التجارية للتهرب من الضرائب وإتلاف المستندات وقد يكون استعمال التزوير لطمس الحقائق، أو الهروب من المتابعات القضائية، وإخفاء الأخطاء الإدارية، ومثال ذلك

تزوير تاريخ الميلاد، مثلا، للاستفادة من زيادته في بلوغ سن العمل، واستثمار نقصانه في الإفلات من العدالة، والعقاب بحجة القصور، وعدم بلوغ سن التكليف القانوني.

11- <u>نهب المال العام، والإنفاق غير القانوني له</u>

يظهر الفساد، أيضا، في صورة الاعتداء على المال العام، وهو ذلك الاعتداء الصادر عن أصحاب الوظيفة العامة، حيث تتعدد حالات اختلاس المال العام، وتتزايد حدتها، وهي تأتي على مبالغ كبيرة، خاصة في مجال الصفقات العمومية، والاستثمارات في غالب الحالات.

والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال او استغلال الوظيفة للتصرف بأموال الدولة بشكل سري ومن غير وجه حق

ويعد الإنفاق غير القانوني للمال العام من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية، ومن أشهر صوره منح التراخيص، والإعفاءات الضريبية، والجمركية للأشخاص، والشركات غير المؤهلة قانونا، أو قليلة الكفاءة، دون وجه حق، وبعيدا عن التنافس الحر الشفاف، وفي ذلك تغييب للنزاهة، والعدالة، يهدف إلى إرضاء أرباب السلطة، وشركائهم أصحاب المصالح المتبادلة. وهو أحد عوامل تبديد الثروة الوطنية

وتبين العديد من حالات الاختلاس أنه بعد الاستيلاء على المال العام، يلجأ المسؤولون إلى تهريب تلك الأموال إلى الخارج في سرية، وغفلة من الرقابة الأمنية، والقضائية، وتودع بنوكا أجنبية، تكون فيها بمنأى عن استردادها، أو إبعادها عن يد العدالة، والتحايل بنقل ملكيتها صوريا، أو ظاهريا إلى الزوجة، أو الأبناء.

12- **<u>التباطؤ في إنجاز المعاملات:</u>**

خاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد وجواز السفر وغيرها.

والمقصود هنا هو ذلك المظهر المتعلق بلامبالاة الموظف العمومي، واستهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة به والمكلف بها قانونا فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد والجماعات، بل وقد يؤدي ذلك إلى الى العصيان الاجتماعي ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول، وغالبا ما يكون التباطؤ بنية الابتزاز والحصول على منافع شخصية للإسراع في إنجاز المعاملات.

13- عدم احترام أوقات العمل ومواعيده:

ويكون ذلك في الحضور المتأخر إلى العمل، والانصراف منه مبكرا قبل الآجال القانونية، أو تمضية الوقت في قراءة الصحف، واستقبال الزوار من غير سبب متعلق بالعمل، والامتناع عن أداء الواجبات، أو التراخي، والكسل في التكفل بها، وعدم تحمل المسؤولية في موقعها، ويظهر ذلك كله استخفاف الموظف بالعمل، وعدم اكتراثه بتنظيمات العمل، وعدم التزامه بالقوانين الداخلية لمؤسسته، وكذلك الشأن في ميله إلى قضاء مصالحه الخاصة، وإدارة علاقاته الشخصية من موقعه في عمله، حيث يصرف وقتا ثمينا، هو ملك للمؤسسة العامة، والدولة من ورائها، فيلحق الضرر بالمراجعين، مثلا، من خلال سرقته أوقاتهم، وتأخيره إنجاز معاملاتهم، مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري، والمالي؛ لأن المراجع سيلجأ، في مثل هذه الحالة، إلى البحث عن مصادر غير قانونية؛ لتسوية معاملاته التي يتوقع تأخرها، ويستبق الأحداث أحيانا، قبل إجراء المراجعة تحسبا لآثار التأخير.

كما أن تخوف الموظفين وعدم تحملهم المسؤولية، يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة، وقسمتها بين العديد من الأشخاص؛ لاعتقادهم أن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع احتمال التعرض للمسؤولية، على الرغم من أن قرار بعض المعاملات لا يتحمل، على أساسه، الموظف أي مسؤولية قانونية.

14- الانفراد بالعمل وإفشاء أسرار الوظيفة:

الخروج عن العمل الجماعي، أو الانفراد بالعمل، وترك العمل المؤسساتي الجماعي كثيرا ما يوقع المصالح، والإدارات، والهيئات في مشاكل إدارية، ونزاعات تنظيمية، قد تؤدي إلى ضياع حقوق الناس، وربما ترتب عليها اللجوء إلى القضاء؛ لأن الأعمال الفردية، مهما كان اجتهاد صاحبها، فيها كثير من التعب، والإجهاد، وقد يعتريها الانقطاع، والنقصان، ويبقى العمل الجماعي أكثر مصداقية، وديمومة، وأقل جهدا، وأخف خطأ، واضطرابا.

ولا شك في أن إفشاء السر المهني محسوب على مظاهر الفساد؛ لما ينجر عنه من مخاطر اجتماعية، ونفسية، واقتصادية، سواء أكان ذلك في المستوى الفردي، أم الجماعي، فالطبيب الذي يفشي سر مريضه، قد يضره من الناحية المعنوية أمام أهله، ومحيطه، وعموم المجتمع بعد ذلك إذا كان المريض شخصية مشهورة، والموظف الذي يفشي أسرار عمل مؤسسته، أو أسرارا شخصية متعلقة بزملاء العمل، يضر، بالتأكيد،

بالانسجام داخل مؤسسته، ويهدم أواصر الثقة، والأمانة فيها. وقد عد المشرع الجزائري إفشاء السر، أو محاولة إفشائه جرما مهنيا فادحا، يجب معاقبة مرتكبه.

15- **مخالفة القواعد المالية والأحكام المالية القانونية:**

إن الميل إلى مخالفة القواعد، ومجانبة الأحكام المالية المنصوص عليها في القانون داخل المؤسسة، ومحاولة تجاوزها، وخرقها، وعدّ ذلك نوعا من الوجاهة، أو دليلا على النفوذ، والسلطة، لهو أحد المظاهر البارزة للاستبداد الإداري، واستغلال نفوذ المنصب في الفساد المالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني تدريجيا، ويعمل النافذون في السلطة على تكريسه إلى درجة خطيرة، يتحول فيها الفساد عمل مألوف، بعد أن كان مجرد سلوك منحرف شاذ، قد يستسيغه بعض الناس في المجتمع، ومن ثمة، يمسي مظهره سلوكا شائعا مقبولا، وطريقة معتمدة، يبررها السواد الأعظم من عامة الناس، ونتيجة لذلك، تسود الرغبة في مخالفة أحكام القانون، والخروج عن ضوابطه للحصول على منافع شخصية، تخدم هؤلاء المخالفين، وتعزز أدوارهم، ومراكزهم الاجتماعية.

ومن المخالفات الأكثر شيوعا وخطرا في هذا الباب، تبرز أربع مظاهر للفساد، هي: الاحتيال الضريبي، والتهرب الجبائي اللذان يضعفان ميزانية الدولة، والتهرب الجمركي الذي يخل بعملية التنافس بين الشركات، ويحرم الدولة من الإيرادات، وتهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي.

المراجع:

1- موسى عيسى عبد الباقي: معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد "دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي بقنا، مصر،2004.

2- ردادية رمزي محمود حامد: أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، إربد ، اللأردن،2006

3- إبراهيم بدر شهاب،: معجم مصطلحات الإدارة العامة، موسوعة إدارية شاملة لمصطلحات الإدارة المحلية والحاكم المحلي، دار البشير، عمان الأردن، 1998

4- سلمى منصور سعد، ابتهاج اسماعيل يعقوب، دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد الاداري و المالي- قراءة تحليلية،بحث منشوربمجلة دراسات محاسبية و مالية، ا للمجلد6 ،العدد 16 ،بحث جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية منشور بتاريخ 2011/09/30 ،

5- المهايني محمد خالد مناقلة مقدمة في الملتقى العربي الثالث بعنوان: كيفيات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري المنعقد في الرباط العاصمة، الرباط، 2008

6- (**Bribery**", **Legal Information Institute**, **Retrieved 26/4/2022**. **Edited**.)

7- ابو ديه، د.احمد، الفساد وآليات مكافحته منشورات الائتلاف من اجل النزاهة المساءلة ،القدس،2004

8- مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ،مجلة علمية، نصف سنوية، تصدر عن هيئة النزاهة، السنة الثالثة، حزيران /2012

المحاضرة الرابعة: أسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره

أسباب الفساد الإداري والمالي

تتعدد أسباب الفساد الإداري بتعدد أبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، لذا فقد حدد البنك الدولي Bank Worldمجموعة من الأسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها :

- تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسه.
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة .
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة .
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .
- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد (الأستاذة بن عبد العزيز خير، ، ص328)

وقد أكد منظرو وباحثو علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلاث فئات حددت هذه الاسباب: (الصاف محمد، ، مارس 1998، ص 457)

1-أسباب الفساد من وجهة نظر المنظرين:

ثمة مجموعة من الأسباب المختلفة، والمعقدة، أدت إلى بروز ظاهرة الفساد بأشكالها المتنوعة، وعملت على انتشارها في مختلف المجتمعات، وقد عمل المنظرون، والباحثون في علم الإدارة، والسلوك التنظيمي على استقصاء أسباب الفساد، والسياقات التي تتحكم في ظهوره، واستحكامه، واستقرت جهود البحث على تمايز ثلاث اتجاهات، يمثل كلٌّ منها عن فئة معينة من الدارسين، تتبنى مجموعة من الأفكار، والآراء المعبرة عن تقديرها للأسباب، والعوامل الدافعة إلى الفساد الإداري، ويمكن تلخيصها في العرض الآتي:

. أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الأولى

تنقسم أسباب الفساد، من وجهة نظر هذه الفئة من المنظرين، إلى قسمين كبيرين، هما:

*** الأسباب الثقافية أو الحضرية:**

وتفيد بأن بروز ظاهرة الفساد الإداري يُعزى إلى وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع، وقيم العمل، وقواعده الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة؛ ويرجع أصحاب هذا الرأي السبب في تفشي ظاهرة الفساد الإداري إلى تلك الهوة التي تفصل بين قيم مجتمعية وتلك القواعد و التنظيمات التي ترتب عمل الإدارة، و عليه فكل مخالفة لهذه القيم يؤدي لامحالة إلى التعدي على قواعد العمل الإداري و القطيعة مع

المجتمع، و كل تقارب يؤدي حتما إلى التقارب بين الإدارة و المجتمع الذي تحكمه لذلك سيكون، من المنطقي، أن تترسب حالات مخالفة لقيم العمل، وقواعد رسمية بشكل يجعلها استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري السائد، كما أنها تبدو تحركا طبيعيا؛ لتقليص الفجوة بين قيم قواعد العمل الرسمية، وتقاليد الثقافة السائدة.

وتوضح بعض الدراسات (حمدي عبد العظيم، ، 2000، 150)

أنه في حالة وجود صراع بين ثقافتين في مجتمع واحد، تكون إحدى الثقافتين أقوى من الأخرى فإن ذلك يؤدي إلى توتر اجتماعي يقود على ازدياد الفساد، وفي حالة وجود قيم إيجابية قوية فإنها تكون كفيلة بتقليل الفجوة بين أجهزة الدولة الرسمية أو الإدارية وببقية أفراد ومؤسسات المجتمع.

***الأسباب السياسية:**

إن تدهور الأوضاع السياسية عموما وضعف العلاقة ما بين الإدارةّ والجمهور او المواطن من شأنه أن يؤدي لبروز الفساد.

فمحدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية. كل هده الحالات من شأنه أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري

وهي تتعلق بالبيئة السياسية، من حيث غياب أجهزة الرقابة الحاسمة وعدم وجود مؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

من بينها:

-ضعف الإرادة لدى بعض القادة السياسيين أو انعدامها في بعض الأحيان لمكافحة الفساد.

- عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته ، فوجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تأخذ دورها في إشاعة العدل والمسواة بين أفراد المجتمع بعدالة ومع اتباع الاجراءات الموضوعية عند التعيينات في الوظائف الحكومية وذلك بالاستناد إلى الولاء للنظام وليس للكفاءة(مصطفى كامل السيد ،2004، ص 277- 278)

- تمتع المسؤول الحكومي بحرية واسعة في التصرف ومنحه صلاحيات كثيرة، الأمر الذي يجعله عرضة للتحقيق مكاسب مادية عن طريق قبول الرشوة من شركات القطاع الخاص أو من المواطنين نظير تقديم بعض الامتيازات او الاستثناءات.

– ضعف دور المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في ممارسة دورهم ففي الرقابة وكشف قضايا الفساد.

– شراء الأصوات الانتخابية التي يقوم به البعض بسبب قلة الوعي.

– التقليل من شأن تهم الفساد

– انعدام الشفافية في قضايا الفساد

– ضعف الجهاز الرقابي (القضائي) (فساد سياسي: ar.wikipedia..org.Retrieved edited 25.02.2021)

– أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثانية

ترجع هذه الفئة دوافع الفساد إلى ثلاثة أقسام أخرى، هي:

•أسباب هيكلية:

الأسباب الهيكلية ترجع إلى محدودية الهياكل المؤسساتية وعدم ملاءمتها وطموح الأفراد وتطلعاتهم ، وإلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية، لم تتغير على الرغم من التطور الكبير، والتغير الواضح في قيم الأفراد، وطموحاتهم، وهذا كله، له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك ملتوية، وطرائق غير مشروعة، تنهج سبل الفساد الإداري ، وما ينشأ عنها من مشاكل معقدة، وعوائق كثيرة، يتعلق أغلبها بالإجراءات الروتينية المتبعة، وتضخم أجهزة الإدارة المركزية.

•أسباب اقتصادية:

تعتبر من أهم الأسباب، حيث أن التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع من شأنه أن يولد فئات نافذة، تتمتع بثراء كبير، وأخرى محرومة، تصارع من أجل العيش ، الذي يولد التفاوت الطبقي وضعف القدرة الشرائية للمواطن، والذي من شأنه أن يخلق مجتمع طبقي تظهر فيه الفوارق بشكل بارز كما هو الحال في الدول الرأسمالية، تتجمع فيه الثروة في يد فئة تعرف بالثراء الفاحش بينما أغلبية المجتمع يعاني الفقر والحرمان.

حتى الأزمات الاقتصادية الحادة مثل انخفاض سعر النقد والتخوف من التضخم مما يجعل الأفراد تتجه للكسب السريع وبمختلف الوسائل وتدني المستوى العام للأجور والرواتب ودخل الفرد وحاجة الكثير من الأفراد للأعمال الإضافية وبالتالي إقامة علاقات مع العاملين تنشأ من خلالها انحرافات سلوكية مثل الرشوة والمحاباة.

ومن جهة أخرى إن تضخم الجهاز الحكومي وهيمنة أجهزة الدولة على النشاط الاقتصادي وحرصها على حماية النظام والإبقاء عليه ، الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل في داخل النظام السياسي ، ويؤدي هذا الوضع إلى انتشار الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية سواء ذلك من عقد الصفقات للتسليح أو اتفاقات النفط، فضلا عن تدخل السلطة في توجيه الائتمان من المصارف لحلفائها من رجال الأعمال ، الأمر الذي يرتبط أيضا بتدني معدلات الاستثمار المجدي وبالتالي التأثير على عملية التنمية.(مروان محي الدين النصولي ، 1998 ،ص187—196.)

. أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثالثة:

وتعود أهم أسباب الفساد الإداري في تقدير هذه الفئة من الدارسين إلى ثلاثة أقسام أخرى، هي:

- **أسباب بيولوجية وفيزيولوجية:**

يعد سببا من أسباب الفساد الإداري الأسباب المتعلقة بجينات الفرد وهي مجمل الأسباب الأولية الفطرية، والدوافع الأساسية لكل ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة، وكذا تراكمات الأحداث في حياته وكل ما يتعلق بماضيه، الذي يشكل خلفية سابقة مكتسبة من حياته، لها وزنها، وآثارها في تحديد سلوكه، وتصرفاته، فانهيار النظام التقييمي للأفراد ووجود اختلالات في قيم افراد المؤسسة يشكل مناخا مفضلا للفساد والإخلال بقواعد العمل الرسمية.

- **أسباب اجتماعية وطبيعية:**

وهي الأسباب التي يظهر تأثيرها نتيجة للمعطيات البيئية، والاجتماعية منها:

الانتشار الواسع للجريمة والانحراف وانعدام الأمان والاستقرار وانتشار الرشوة والفساد والاختلاس والاعتداء على موارد الدولة بواسطة أشخاص ائتمنوا على حمايتها والحفاظ عليها، والاحتيال والنصب والابتزاز وكذا إساءة استخدام السلطة والمحسوبية .

ويعتبر أيضا الانفجار السكاني سببا هاما من أسباب الفساد إذ تعجز الدولة عن أداء الخدمات للمواطن بكفاءة وفعالية مما يؤدي إلى المطالبة بالإصلاح الجذري الفوري .

- **أسباب مركبة:** وهي محصلة تأثير، تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب.

-الاسباب العامة للفساد:

من أسباب الفساد عند (القرويتي ، 2001، 227) :

- العجز الواضح للإدارة العامة عن تحقيق الأهداف الموضوعة لها.

- التطور العلمي التكنولوجي المتسارع.
- ظهور أشكال مختلفة من الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية وعلى مختلف المستويات.

ومن بين الأسباب الأخرى التي تدفع إلى ظهور الفساد وانتشاره، ما ذكره المهايني (المهايني محمد خالد، ، ماي 2008):

-ضعف فكرة المصلحة العامة وما يرتبط بها من أهداف رسمية.

- تصميم هياكل بيروقراطية لا تقوم على أسس ومقومات سليمة.

-الشعور بالقلق وعدم الاطمئنان الوظيفي.

-- شعور العامليين في الأجهزة الحكومية بأن هذه الأجهزة أداة للتسلط والسيطرة وليست أداة لخدمة المجتمع.

-كبر حجم القطاع العام، مما أدى على ظهور البيروقراطية ذات توجهات تعنى بالتوزيع وليس بالإنتاج.

- الأقليات العرقية والثقافية التي ترى نفسها مظلومة واعتقادها بأن ممارسة الفساد هو الوسيلة للحصول على الحقوق.

-ضعف الوازع الديني والخلقي في النفوس

- غياب القدوة ودعاة الخير

- عدم سن القوانين والتشريعات الصارمة المصحوبة بالإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة الفساد وتجريم كل صوره وأشكاله.

- عدم الجدية في تطبيق الأنظمة العقابية بحزم أو تطبيقها بشكل انتقائي.

- جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الادارية.

-ضعف دور وسائل الإعلام في التوعية.

- عدم تأهيل القيادات وتطوير قدراتهم

- ضعف السلطة القضائية سيادة القانون.

-عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب

هناك أيضا أسباب عامة أخرى تتمثل في:

* **ضعف المؤسسات:**

المقصود، هنا، ضعف المؤسسات الوقائية، والرقابية، على حد سواء، فلا المؤسسات الوقائية قدرت على التحسيس بمخاطر الفساد، والوقاية منه، ولا المؤسسات الرقابية قامت بدورها في كشف مواطن الفساد قبل استفحاله، ولا المؤسسات القضائية قامت بمعاقبة المفسدين؛ ليكونوا عبرة للآخرين، وهذه جميعا عوامل تقود إلى انتشار الفساد، واستقراره في المعاملات الإنسانية._من مظاهرها مايلي:

- عدم توفير الوسائل والأطر الكفؤة للاستقبال والإرشاد.

- عدم وضوح المعلومات- وأحيانا غيابها – الدقيقة والكاملة حول الخدمات المقدمة للمواطن.

- عدم الرد على استفسارات المواطنين سوآءا الكتابية أو الشفهية.

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة في إقامة الرقابة على الأداء الحكومي، أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

- عدم الاهتمام بالملصقات والصور المعرفة للإدارة والتي تسهل الاهتداء للمكاتب المراد قصدها.

- الانحرافات والسلوكيات السلبية (رشوة ، اختلاس، احتيال ، إساءة استخدام السلطة ، تضارب المصالح إساءة استخدام المعلومة ، المحسوبية والمحاباة) في علاقة الإدارة بالمواطن مما يولد عدم الثقة في التعامل..

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث في النظام السياسي: التنفيذية، والتشريعية والقضائية. وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي، وغياب استقلاليته، ونزاهته، ليعد سببا مشجعا على الفساد.

●- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث في النظام السياسي: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي، وغياب استقلاليته، ونزاهته، ليعد سببا مشجعا على الفساد.

-كثرة تبرير الممارسات التي تقوم بها الإدارة قانونيا عند اتخاذها بعض القرارات في حق المتعاملين معها.

– كثرة المراحل الانتقالية، والفترات التي تشهد تحولات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ومما يساعد على ذلك حداثة البناء المؤسسي، والإطار القانوني، أو عدم اكتمالهما، الشيء الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل

*** تضارب المصالح:**

يُعبر بـ "تضارب المصالح" عن ذلك الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية قرار الموظف، واستقلاليته أثناء أدائه أعماله بمصلحة شخصية مادية، أو معنوية، تهمه شخصيا، أو تنفع أحد أقاربه، أو أصدقائه؛ وكذا عندما يتأثر أداؤه الوظيفة باعتبارات شخصية مباشرة، أو غير مباشرة، أو بمدى إلمامه بالمعلومات المتعلقة باتخاذ القرار.

وعلى الموظف الراشد في هذه الحالات، أن يلتزم بالعمل المؤسساتي، من خلال اتصافه بالعدالة، والنزاهة، والمسؤولية، ومسارعته إلى الإفصاح لمسؤوليه عن وجود التعارض في أمور العمل، وإظهار التشدد أمام الأهل، والأقارب، وإبداء عدم قبوله المحاباة، والوساطة، والمحسوبية.

*** السعي إلى الربح السريع:**

غالبا ما يكون السعي إلى الربح السريع، وتجاوز الخطوات العملية، والموضوعية لذلك سببا من أسباب الفساد، فالموظف الذي لا يقنع بأجرته الشهرية تحت أي ذريعة من الذرائع، كضعف القدرة الشرائية، أو زيادة الالتزامات العائلية، قد تتولد لديه رغبة في الربح السريع، وتحقيق مكانة اجتماعية، قد تجره إلى إدمان طلب الرشوة؛ لتحقيق غايته، بما يعني استسلامه للفساد.

*** ضعف التوعية في مؤسسات التعليم والإعلام والمساجد:**

من بين أسباب استفحال ظاهرة الفساد عدم قيام الوسائط الإعلامية، والتعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاطر الفساد على الفرد، والأسرة، والمجتمع في كل النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية... إلخ، فقيام الأسرة بالتربية السليمة للأبناء، وتبصيرهم بمخاطر الفساد، واستكمال المدرسة لهذا المنهج في الوقاية من الفساد، ومكافحته؛ يجعل الطفل يكبر، وهو واع بأشكال الزيغ، والانحراف، بل تجعله طالبا جامعيا، أو عاملا يقاوم الفساد، ويحذر الناس منه.

كما أن للمساجد دورها الكبير في التأطير الديني، وهي تقوم به من خلال التحسيس المستمر لكل أطياف المجتمع بالخطر الكبير للفساد، والتشجيع على التحلي بالأخلاق الفاضلة التي ينعكس أثرها على

السلوك البشري في شتى مناحي الحياة، حيث تعكف المساجد على رفع الوازع الديني لأفراد المجتمع، وتجعلهم ينبذون الفساد بكل أنواعه، ويساهمون بمختلف الطرق في مكافحته، والوقاية منه.

أما وسائل الإعلام، فهي الأخرى مدعوة إلى أن تقوم بدور فعال في كشف مظاهر الفساد، وتعرية مواطنه والمساهمة في إدانة أعماله من خلال التحقيق في نشاط الفاسدين داخل المجتمع، وفضح المستفيدين من بقاء الفساد واستفحاله.

ومن بين الأسباب ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة في إقامة الرقابة على الأداء الحكومي، أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

إن تراجع أدوار المؤسسات السابقة في التحسيس بمخاطر الفساد، ووجود الخلل، والانقطاع في تكاتفها لتوعية أفراد المجتمع بتهديداته، ومنزلقاته؛ ليعدان من المؤشرات الدالة على تفكك المجتمع، وضعفه، وافتقاده الآليات الناجعة لاستعادة تلك المخططات الوظيفية لمؤسساته القاعدية في تنشئة المواطن الصالح، وتنظيم أخلاق المجتمع، وتهذيب أساليب عيشه، وحمايته من النشاطات السلبية، والأعمال غير المشروعة.

. عدم تطبيق القانون بشكل صارم:

وذلك مصداقا لمقولة سائرة، تلح على أنه "**يجب أن يكون للقانون أسنان**"، حيث تعبر المقولة عن إعطاء الفعالية، والصرامة للقوانين بتعميم تطبيقها، والحرص على إقامتها ضمن شروطها، ومواصفاتها، وعدم التفريط، أو التهاون في ذلك، حيث لا فائدة ترجى من سن قوانين محكمة، لا تعرف طريقها إلى التطبيق، ولا جدوى أيضا من تطبيقها على البعض دون الآخر، وإذا حدث ذلك فهو مطية للظلم، وفقدان العدالة الاجتماعية،؛ لأن ديمومة تطبيق القانون، بعدالة وإنصاف، تشكل رادعا قويا لكل زيغ، وفساد، ومتى تعطل ذلك أصبح المجتمع مسرحا للآفات، والانحرافات، وغدت مؤسساته مرتعا آمنا للفاسدين، والمجرمين. (الأستاذ قواس مصطفى، 2019-2020، ص16).

5- آثار الفساد الإداري و المالي:

يعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالميه تنتشر بصورة سريعة في نواحي الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتختلف درجة انتشاره تبعا لتطور مؤسسات الدولة ، فانتشاره في المفاصل الحكومية للدولة يعرقل خطط وبرامج التنمية وسير الأداء الحكومي وإنجاز الوظائف وتقديمهم الخدمات ، مما يؤدي إلى عجز المؤسسات الحكومية عن تنفيذ مشاريع الأعمار والتنمية ويمثل الفساد الإداري والمالي أحد التهديدات الرئيسية للأجهزة الإدارية ، إذ أنه يوقع اختلالا في الجهاز الإداري الذي يصيبه ويمنعه من القيام

بالوظيفة التي وجد من أجلها.(د.قاسم علوان سعيد ، د. سهاد عادل أحمد، ، كانون الثاني 2014 م- ربيع الأول 1435هـ،ص 7-8)

نذكر فيمايلي تأثيرات الفساد المالي والإداري على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

- أثر الفساد الإداري والماليعلى النواحي الاجتماعية:

-إن انتشار الفساد بكل أشكاله في دواليب السلطة يعطي انطباعا سيئا لدى الفئات المحرومة و الفقيرة في المجتمع و يوحي أن الفساد طريق نحو الربح و العيش الأفضل، خاصة إذا كان حال أولئك الفاسدون أفضل من حالهم، ما يؤثر على القيم المجتمعية نحو الأسوأ و يعطي أيضا حافزا للفساد على اعتبار أنه فعل مشروع لكسب المال بنفس أساليب وطرق أولئك الفاسدين- .تحميل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب، بينما يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم بسبب الفساد الإداري و السياسي الذي ينعكس بالسلب على الطبقات الفقيرة و المتوسطة في المجتمع و يكرس الطبقية بكل أنواعها.

-كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير ٔاداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام .

-من آثار الفساد الإداري و المالي على المجتمع تردي الوضع الأمني و الاستقرار الاجتماعي بسبب تفشي الجريمة و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و غيرها فهو يؤدي إلى خلخلة القيم الاخلاقية وإل الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين ٔافراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الأراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص .

-و نتيجة لانخفاض ايرادات الدولة بسبب الفساد الإداري و المالي ينعكس ذلك على الوضع الاجتماعي و يؤثر على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، بالإضافة الى تردي الخدمات بكل أشكالها كالصحة و التعليم و النقل و الضمان الاجتماعي.

5-كثرة تكاليف الدولة والأعباء المالية نتيجة الفساد المالي والإداري ما يؤثر على الطبقات الهشة و الأفراد الذين تضعف مراكزهم الاجتماعية كالأطفال والشيوخ و المعاقين و المرضى و غيرهم ، مما يؤدي إلى الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم هذه المجموعات.

- تأثير الفساد على التنمية الإقتصادية:

يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى :

-إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصرية الأجل

-إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة .

-هروب رؤوس ا ألموال المحلية الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها ولفشل في جذب الاستثمارات الخارجية .

-الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية، وزيادة الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة .

-الفشل في الحصول على المساعدات ا ألاجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي .

-تفاقم وعجز الموازنة من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة، وهي ممارسات يقوم بها المكلفون بدفعها بهدف تجنب الحدث المنشئ لها ، مما يؤدي إلى ضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية.(محمود عبد الفضيل ، ،1999، ص5)

-التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

-تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة .، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والوقت وتضييع فرص التقدم والنمو والازدهار.(جورج العيد، ،2000، ص224-225).

-تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد، من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل الأسواق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية..

- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب.

إن نظاما اجتماعيا – اقتصاديا يستند على علاقات إنتاج ونسق من الأجور وتكوين الثراء وفق قواعد مقدمة مقنعة للمشاركين فيه بأنهم أعضاء في نظام عادل تتوازن فيه الحقوق ، ويضمن لكل مشارك جزءا مكافئا لما يقدم من عمل وما يبذل من جهد ، لهو نظام خال من دوافع الفساد الإداري والمالي منيع على المفسدين وعلى النقيض من ذلك، حين يكون النظام الاجتماعي –الاقتصادي قائما على آليات استغلال واختلال في موازين الحقوق والواجبات فإنه يكون البيئة الباعثة على ظهور هذا النوع من الفساد وانتشاره.((طاهر كنعان، ص238.)

–<u>تأثير الفساد على النظام السياسي:</u>

للفساد ˜ اثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته ؤاو استقراره ؤاو سمعته، تتجلى فيما يلي:

– يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.

–إن الفساد الإداري المالي يؤجج الصراع السياسي، و يزيد من الهوة بين الحاكم و المحكوم، و اتساع فجوة عدم الثقة بين الرئيس والمرؤوس أو المواطن والحكومة مما يضعف النظام السياسي، بل قد تلجأ بعض القوى المعارضة إلى الاستعانة بقوى خارجية في مواجهة الأنظمة الفاسدة.

– يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين ا ؤلاساسية

وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص, كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

–من أسباب العنف و اللجوء الى الثورات المسلحة تأثير الفساد الإداري و المالي على نظام الحكم الذي يلعب بمصير الشعوب و يدفع بها الى المجهول مع ما يصحب مثل هذه الأزمات من مشاكل لا نهاية لها على كل الأصعدة ليس السياسية منها فقط، بل تتعداها الى الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و الأمني.

– يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

– يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن ؤان تقدم الدعم المادي له , وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

– تعتبر الموثوقية أساس العلاقة بين الحكومات و شعوبها، لا أن الفساد الإداري و المالي يزرع بذور عدم الثقة بين الطرفين و هذا الأمر يقلل من شرعية الحكومات ما يدفع بالشعوب الى النفور من كل ما هو

سياسي كعدم المشاركة في الانتخابات و التشكيك في النتائج و عدم تطبيق البرامج الحكومية و الطعن في السياسات العامة و يؤدي إلى إضعاف الأنظمة وهشاشتها مما يخلق حالة عدم الاستقرار والسعي نحو الإطاحة بالحكومة القائمة.

وذلك بشعور الفئات المحرومة والضعيفة بالظلم والاستغلال مما يدفعهم للعنف والثورة على الأنظمة القائمة المسببة للفساد.

فالعلاقة عكسية ما بين الفساد الإداري وأداء الأجهزة الحكومية، فانتشاره يقلل من فعالية وكفاءة هذه الأجهزة ويتسبب في إيقاف نموها ودورها في إعادة بناء المجتمع على أسس صحيحة.(د. قاسم علوان سعيد ، د. سهاد عادل أحمد ،المرجع السابق، ص8)

– يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية .

وقد لخص الرازي أثار الفساد فيما يلي:

*الفساد التنظيمي :

- عدم احترام وقت العمل.
- امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب
- التراخي
- –عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء .
- النكوص) الإحجام عن العمل .
- –السلبية والانعزالية.
- –عدم تحمـل المسؤولية
- –إفشاء أسرار العمل
- الانحرافات السلوكية:
- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة
- جمع الموظف بين الوظيفة وبين أعمال أخرى
- –سوء استعمال السلطة
- –المحسوبية
- –الوساطة

- الانحرافات المالية :

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون
  - مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
- مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية
- الإسراف أو إهدارا لمال العام

. *الانحرافات الجنائية:

- –الرشوة .
- اختلاس المال العام.
- –التزوير.

المراجع:

1- الأستاذة بن عبد العزيز خير، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر ، العدد الثامن، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة

2- الصاف محمد، أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها، بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة ، العدد 82، مارس 1998

3- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد، إداري/ تجاري/ سياسي/ اجتماعي/ ثقافي، منهج نظري وعلمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000

4- مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية ، في اسماعيل الشطي وآخرين في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2004

5- (فساد سياسي: ar.wikipedia..org.Retrieved edited 25.02.2021)

6- مروان محي الدين النصولي، أثر الفساد في النمو الاقتصادي ، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي السابق لنقابة خبراء المحاسبة المجازيين في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، 1998

7- محمد قاسم القرويتي ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، عمان، دار ووائل للنشر ، 2001

8- المهايني محمد خالد، مناقلة مقدمة في الملتقى العربي الثالث بعنوان آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنعقد في الرباط العاصمة ، ماي 2008

9- الأستاذ قواس مصطفى، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، شعبة وتهيئة الاقليم، جامعة مصطفى بن بولعيد ،باتنة ،2019-2020

10- د.قاسم علوان سعيد ، د. سهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي : المفهوم – الأسباب–الآثار– وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة) ، المجلد 6 العدد 18 ، كانون الثاني 2014 م–ربيع الأول 1435هـ

11- محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد234، ،1999

12- جورج العيد، العوامل والأثار في النمو الاقتصادي والتنمية ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مكز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000

13- طاهر كنعان، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت

14- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، الكويت ، 1983 ،

15- (الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، 1983 ، ص503)

المحاضرة الخامسة : طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد

أصبحت الإدارة العامة تلعب دورا أساسيا لنشاط الدولة الهادف إلى تلبية حاجيات الأفراد المختلفة في مختلف مجالات الحياة، سواء إدارية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية وغيرها في إطار من الجودة والفعالية.

وقد أصبحت الإدارة تتدخل في العديد من المشاريع بصفة مباشرة نظرا لحاجة الأفراد لخدمتها، مما يوجب عليها تطوير آليات تشغيلها حتى تكون مسايرة ومواكبة للتطورات والمستجدات الدولية.

ومنه فإن تطوير وتحسين الإدارة العامة واجب لابد منه، إذ يجب أن ترتقي بأدائها دائما حتى تستجيب بفعالية لحاجيات الأفراد التي سرعان ما تتطور وتتنامى، مما يؤدي إلى إعادة الثقة بين المواطن والإدارة.

وعندما نتكلم عن طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد فنحن نتكلم عن الإصلاح الإداري الذي أصبح ضرورة لابد منها وسنلخصه كالآتي:

أولا- مفهوم الإصلاح:

ترجع جذور الإصلاح الإداري حسب أراء بعض الباحثين إلى الدول الغربية، حيث أن أول حركة إصلاح ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية في أوائل القرن العشرين، داعية أجهزة الإدارة العامة إلى تحقيق الكفاءة في الاقتصاد في النفقات.

كما فصلوا السياسة عن الإدارة واعتبروها مجالا مستقلا ثم ظهر الإصلاح الإداري في الوطن العربي منذ خمسينات القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت الحكومات التي استقلت سياسيا إلى إصلاح إداري شامل.

وللوصول إلى هذا المستوى من الرقي الانساني والعيش الكريم ظهرت محاولات كثيرة للوصول إلى هذا المستوى، من المصلحين وهم الذين يسعون إلى صلاح الامة وخيرها ضد من هم في الاتجاه المقابل يسعون في الارض فسادا وهذا المفهوم جعل محاولات التغيير من أجل الأفضل من قبل دعاة الإصلاح في المجتمع تتوالى،

والفكر الإداري المعاصر تكثر به النظريات والتعريفات التي تحاول كل منها تحديد دلالة لمصطلح الإصلاح الإداري.

ويجب الإشارة إلى وجود خلط واضح بين عدد من المصطلحات والمفاهيم التي تشير إلى عملية إدخال تعديل على الأجهزة الإدارية، مثل التنمية الإدارية ،التحديث الإداري ، التخطيط الإداري وغيرها، لهذا سنتطرق إلى بعض من هذه التعريفات حتى يتسنى لنا التفرقة بينها:

1-**تعريف الإصلاح الإداري:**

الإصلاح هو إزالة الفساد، وهو العمل في سبيل الصلاح والخير وعكس الصلاح والخير هو الخبث والشر والفساد.

ومن حيث النظرة الإدارية هو تغيير مقصود في هياكل وأفراد وأساليب الإدارة من شأنه تحسين مخرجات الجهاز الإداري استهدافا لخدمة المواطن وتماشيا مع الأهداف القومية المعتمدة (الطيب الحسن أبشر ، ديسمبر 21،،1992)

ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن خطة أو برنامج تتضمن مجمعة من الإجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة كافة أوجه القصور والخلل في طرائق وأساليب وادوات وتقنيات ومهارات النظام الإداري المتشكلة عبر السنين والتي تتبدى في عدم مقدرته على ممارسة النشاطات الإدارية المختلفة بكفاءة عالية من أجل إعداد وتنفيذ الخطط و البرامج التي تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شمولي. (علي الخضر،2002 ، 65

ويعرف بأنه هو إصلاح وتقويم وتحسين الأوضاع الراهنة وتطويرها وارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم علي تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام الإداري لتحسينها وتطويرها معتمدًا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددًا ومطورًا له.

(ياسر العدوان،1986، 786).

كما يرى بشير:" أن الإصلاح نتيجة للإحساس بضرورة تحديث الإدارة لتتمكن من تحقيق أهدافها أن كل محاولة إصلاح الإدارة يمكن تقييمها بالنسبة للأهداف التي تكمن وراءها."

(بشير اسكندر ، 1987، 24).

وهو كذلك: سلسلة من عمليات التحسين التي تجري على الجهاز التنفيذي، ابتداءا من إعادة تنظيم هيكل الإدارة الحكومية إلى التغيرات في أساليب العمل بالمصالح والوزارات Admistrative reform (زيد بن محمد الرماني، ،2004 ، ،26).

وقد يعني الإصلاح الإداري للبعض تلك المجهودات ذات الإعداد الخاص التي تهدف إلى إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة من خلال إصلاحات علي مستوى النظام بأكمله أومن خلال وضع معايير لتحسين واحد أو أكثر من عناصره الأساسية.

وقد يعني للبعض الآخر إخضاع الواقع الإداري لعملية تغيير تدريجي في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية القائمة بما يكفل تحسين مستويات أو أداء العملية الإدارية ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة والإصلاح الإداري استجابة للتغيير من خلال وضع إستراتيجية تثقيفية ملائمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق وتخفيض نسبة القلق من التغيير نفسه .(محمد آل ياسين، 2006، 80).

كما أن الإصلاح الإداري عملية تاريخية استمرارية متكاملة عميقة الجذور كما يكون أداة فعالة لمواجهة تحديات التنمية والانتماء محليا وإقليميا وعالميا.

كما انه عملية سياسية تهدف لإصلاح العلاقات إما بين الجهاز البيروقراطي والعناصر الأخرى لمجتمع ما ، أو داخل البيروقراطية نفسها .

و الإصلاح يأخذ بعدين فالإصلاح الإداري قد يفي ببساطة تغيير وتطوير علاقات جديدة بين الهياكل والوظائف الجديدة التي تهدف إلي زيادة مقدرة الجهاز البيروقراطي لتحقيق غايات مطلقة لبناء الأمة .

أما تعريف الأمم المتحدة : الإصلاحات الإدارية الرئيسية ماهي إلا مجهودات خاصة تهدف إلي استقطاب تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة عن طريق تحسين عنصر رئيسي واحد أو أكثر للنظام الإداري مثل إصلاح الهيكل الإداري أو شئون العاملين أو العمليات الإدارية.(محمد أحمد داني، 13،،1984-14).

والإصلاح الإداري يعتبر مضمون مؤسسي يؤخذ به في حالة عدم بلوغ البناء الإداري لحالته الإنشائية التكاملية أي أن تكون الإدارة رهينة النقص الحاد في الأصول والأساسيات الإدارية كغياب الأهداف النهائية المتوخاة للإدارة والاستراتيجيات المراد انتهاجها لتحقيق الأهداف، وكذلك من حيث التخلف الجلي في التكوينات الإدارية الأساسية كعدم إحداث بعض القطاعات أو الوحدات الرئيسية لجهاز الدولة والعجز المالي الشديد وغياب أو ندرة أو ضعف العنصر البشري بصورته العامة، إضافة إلى رداءة أو عدم وجود الأنظمة المحكمة لمسارات ولبنات العمل الإداري.(ثامر ابن الملوح المطيري ، 2003،، 74)

ويمثل الإصلاح الإداري مقوما رئيسا لنجاح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن تحقيقه دون إجراء إصلاح شامل في الجهاز الإداري وهذا متوقف علي ما يحدث من إصلاح وتنمية للجوانب المجتمعية الأخرى وجوهر عملية الإصلاح هو إحداث تغيير يتم حصر نطاقه وتحديد مراحله تبعا لأوضاع الدولة المعنية وظروفها وإيديولوجيتها.

وينظر إلي الإصلاح الإداري بأنه جهود مصممة خصيصا لإحداث تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة من خلال إصلاحات تنظيمية واسعة أو على الأقل من خلال إجراءات أو ضوابط تسعى لتحسين واحد أو أكثر من هذه الأنظمة ، وبنظرة أخرى انه الإحداث الاصطناعي للتحول الإداري . اصطناعي لأنه مفروض ومعتمد ومخطط وغير طبيعي وعارض ويتم تبنيه للاعتقاد بان النتائج النهائية التي تسفر عنه هي حتما أفضل من الواقع

الراهن ولذا فانه يستحق الجهد المبذول لإحداثه.(حسن أبشر الطيب، ،1986، 807)

وينطلق الشامي من كون الإدارة العامة هي مجموعة أجهزة وبنى مادية وبشرية تهدف إلى تأمين مهام الدولة وتحقيق المصلحة العامة وتلبية حاجيات ورغبات المواطنين بكفاءة عالية ليصل إلى أن الإصلاح الإداري يعني"عملية تكييف دائمة ومستمرة للبنى الإدارية ومهامها مع مهام الدولة وهو مواكبة دائمة لروح التجديد والتحديث التي يتطلبها النظام السياسي غير المتحجر وبالتالي المجتمع الديناميكي، وسواء أكان إصلاحا جزئيا أو شاملا فهو عملية تطهير الإدارة من مشاكلها وإيجاد الحلول المناسبة لها على أنها المتلائمة مع روح التحديث ومع التطور العلمي والتكنولوجي بما يؤدي إلى إدخال واستخدام أفضل الطرق والأساليب العقلانية لتحقيق أهداف الإدارة القائمة على إشباع حاجات المواطنين بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. (الشامي علي حسن، 1995، 215)

وهو كما قال حبيش"وسيلة تهدف إلى معالجة الحالات المرحلية التي تصيب التنظيم الوظيفي للجهاز الحكومي بغية إعادة مقوماته المادية البشرية إلى حالتها السليمة لأداء الوظيفة المناطة بها من قبل المجتمع (حبيش فوزي ، ، 262،،1986)

إن كل هذه التعريفات تعكس صورا من المعاني المختلفة لمصطلح الإصلاح الإداري إذ من خلالها نجد أن البعض ينظر له بأنه عملية سياسية ويراه البعض الآخر بأنه تغيير موجه لأنظمة الإدارة ، إن الإدارة في جوهرها وغايتها ليست بعملية فنية بحتة قاصرة على وضع الهياكل التنظيمية وتكوين الأطر وتنمية النظم وتحديد الإجراءات ، ولو انحصرت في مثل هذه العناصر الفنية لارتدت إلى عمليات جزئية محدودة الأثر.

إن الإدارة في منظورها المتكامل عملية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وفنية، إنها عملية سياسية لان النظام الإداري في مجمله يمثل ثقلا سياسيا كبيرا ويؤثر ويتأثر في الوقت ذاته بالتوجهات السياسية. وهي عملية اجتماعية لأنها تهدف إلى بناء مؤسسات ونظم فعالة تتصل جذورها بالمفاهيم والقيم الايجابية للبيئة متأثرة بالواقع الاجتماعي ومؤثرة فيه بغية تحقيق آفاق أفضل للمجتمع والإدارة عملية اقتصادية لأنها تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام واستثمار الطاقات البشرية والإمكانات المادية والفنية المتاحة والإدارة

قبل هذا وبعد هذا عملية ثقافية لأنها تهدف إلى تنمية القدرات وفق منهج تهتدي بروافد متعددة من العلوم والمعارف في تنمية وإثراء قدرات وإمكانات النظام الإداري.

نتيجة لهذا التنوع والتعدد في مقومات ومكونات العملية الإدارية فإن الإصلاح الإداري في مفهومه وتوجهاته ينبغي لكي يكون فعالا أن يحقق درجة الشمولية والتكامل بين العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية كافة .

وأن يكون له أثره الايجابي في كل منها . لهذا فهو يستوجب بالضرورة السند والمشاركة الفعلية من القيادات والمؤسسات العاملة في مختلف هذه العناصر التي تكون في جملتها البيئة الكلية وذلك يعني بالضرورة أن عمليات الإصلاح الإداري ينبغي أن تكون بوتقة تتفاعل فيها كل الفعاليات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وان تمتد دائرة المشاركة لكل القوي الشعبية تحقيقا لإسهام مطلوب وسند هام.

ومن مجمل هذه التعريفات لعملية الإصلاح الإداري نجد انه يرتبط بإرادة التغيير التي هي ضمان استمرارية الحياة بنظمها السياسية والإدارية والتشريعية والاقتصادية والثقافية التي تنشأ لإصلاح الواقع واستشراف المستقبل لحياة أفضل ومن غير تلك الإرادة لاكتسب عملية الإصلاح البعد المتمثل في القوة التي تكسبها المقدرة علي صناعة التغيير.

وبذلك فالإصلاح له خصائص متعددة متمثلة في:

- تغيير جذري وأصيل في الأشخاص والمفاهيم.
- عملية هادفة مخططة ومدروسة.
- عملية شاملة متكاملة تشمل كل مقومات الإدارة وسائر خطواتها.(درويش عبد الكريم وآخرون، 1968، 520)

2 –التطوير الإداري :

عرف التطوير الإداري(Administrative development)تعريفات متعددة، إذ أنه هناك من لا يفرق بينه وبين التنمية والإصلاح والتخطيط الإداري والتطوير التنظيمي حيث أن التطوير الإداري فضل البعض استعماله بدلا من لفظ التنمية الإدارية ولكن رغم ذلك التباين والتداخل لايزال مصطلح التنمية الإدارية أكثر شيوعا لدى الكثير من الإداريين والمنظمات. (الصرن رعد، ،74،،2002)

وهو يعرف على أنه ذلك النشاط الذي يتصف بالديمومة والاستمرارية الهادف إلي التطوير التدريجي والتلقائي أو الفوقي لكافة مكونات النظام الإداري وعناصره المختلفة بما في ذلك الأطر البشرية والهيكليات التنظيمية والأساليب والوسائل والأدوات الإدارية ، وهذا النشاط يتصف بأنه يتم تنفيذه بصورة أكثر استمرارية وتدريجي وأقل جذرية.

ينظر التطوير الإداري إلى العملية الإدارية وإصلاحها بمعزل عن الإطار السياسي والاجتماعي ويتصور معالجة المشاكل من جانب واحد إضافة لذلك فانه تغلب علي مفهوم التطوير الإداري صفة المعالجة الوقتية ورد الفعل ومعالجة نقائض اكتنفت الأداء الإداري دون سعي لتكريس الجهد الإبداعي في النظام الإداري واستمرارية أحداث صور متجددة من داخل النظام نفسه . لذا فان ارتباط مفهوم التطوير الإداري بالمنهج المؤقت وتصور الإصلاح بأنه وصفة لأمراض إدارية وقتية تشكل نظرة ضيقة للإصلاح حيث لا يؤدي إلى ربط المفهوم بالتوقعات والمتطلبات المتجددة ومحاولة تحقيق درجة عالية من القدرة علي التكيف التنظيمي والإداري مع الأوضاع والظروف المتغيرة.(ياسر العدوان ، المرجع السابق، 786)

وهو جهد مخطط ومدروس يهدف إلى تطوير وتحسين الأداء في الأجهزة الحكومية عن طريق التأثير في قيم العاملين وتطوير مهاراتهم وتغيير أنماط سلوكهم وذلك لتحسين قدرات التنظيم على اتخاذ القرارات وحل المشكلات وخلق علاقات متوازنة بينه وبين البيئة عن طريق استخدام العلوم السلوكية.(إسماعيل الأشقر، ، 2006)

وهو ليس عملية وقتية فهو عملية مستمرة تتغير مع تغير الظروف البيئية.(زياني إبراهيم ، ، 1985)

إن منهج التطوير في البناء الإداري يأخذ منحى آخر مختلفا عن الاتجاه الإصلاحي، فالتطوير أولا يتم في ظل تكامل الترتيبات الإدارية الضرورية لأداء العمل الإداري، سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى الموارد البشرية والمالية والفنية، وهو بذلك عملية إدارية مستمرة وليست وقتية كعملية الإصلاح وتقوم العملية التطويرية أساسا على تفعيل الواقع الإداري القائم ودعم مواطن القوة فيه ونقله إلى حالة بنائية وإنتاجية أفضل في ضوء المستجدات والمتغيرات الإدارية الحديثة والمتلاحقة، كما تقوم أيضا على سد مواطن الخلل والثغرات في التكوينات الإدارية بعمل ما يلزم من أحداث أو إلغاء أو دمج للقطاعات والوحدات الإدارية العاملة ورفع أو تخفيض للمستويات التنظيمية ووظائف العمل الإداري ووضع برامج التدريب والتحفيز الداعمة لحسن الأداء مع تحسين وسائل الاتصال والتقنية والتنسيق والتعاون في مجالات العمل الإداري المختلفة.

فالتطوير الإداري يتناول بالمعالجة الفنية جوانب التخلف الإداري الذي يعود إلي أزمة فنية في التنظيم تنعكس في تعقد الإجراءات وبدائية الأساليب وتسيب الرقابة ومركزية السلطة ، وضعف كفاءة الاتصال وأنظمة المعلومات وازدواجية الإشراف، واضطراب العلاقات التنظيمية ، وسوء توزيع العمل وغياب التنسيق وسوء استخدام الموارد ، وغياب روح الفريق وجمود التشريعات وبالتالي تخلف التنظيم عن مستوي القدرة علي الاستجابة لاحتياجات البيئة.(سالم القحطاني، ،1999، 140)

أما الإصلاح الإداري فهو الذي يرفد التطوير الإداري في مهمة الارتقاء بمستوي الطاقة التنظيمية نحو تحقيق الكفاءة في الأداء والكفاية في الإنتاج ولكن عبر معالجة مظاهر الفساد الإداري والذي يرجع إلى أزمة خلقية

في السلوك تعكس خللا في القيم وانحرافا في الاتجاهات عن مستوي الضوابط والمعايير التي استقرت عرفا او تشريعا في حياة الجماعة وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة ولعل من أهم مظاهر الفساد الإداري انتشار الرشوة والمحسوبية والاتجار بالوظيفة العامة والاختلاس من المال العام والابتزاز الوظيفي وسوء استعمال السلطة والتسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة في العمل والتفريط في المصالح العامة ، وعدم الحفاظ علي ممتلكات المنظمة وإهدار الوقت ، والاتجاهات غير الإنتاجية وشيوع النفاق الوظيفي وعلاقات الريبة والشك وعدم الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين وتصنع العمل أمام الرؤساء وغياب المسئولية والالتزام الذاتي واستشراء الذاتية في المناخ التنظيمي والصراع على القوة وسوء ممارسة مفهوم الوظيفة العامة الخ....

لذا فان الإصلاح يأتي للقضاء علي الفساد لأنه مناقض له في الطبيعة وضد له في الاتجاه، ومن هنا نجد علاقة الضدية بين الإصلاح والفساد في قوله تعالى: "والله يعلم المفسد من المصلح " (عبد الله العكايلة، 1986 ، 955)

جدول: يوضح المقارنة بين مفهومي الإصلاح الإداري والتطوير الإداري:

الرقم	الإصلاح الإداري	التطوير الإداري
01	مجموعة من الإجراءات المؤدية إلى إزالة الخلل في النظام الإداري	يرقى إلى مستويات عملية ديناميكية تنصب على تطوير النظام الإداري
02	يعتبر أساس التطوير	لا يتم التطوير إلا بعد الإصلاح الداخلي
03	يوضح ويبسط الإجراءات داخل المنظمة (بيئة داخلية)	يسعى لتوظيف العلم والمعرفة ويهتم بالبنية الخارجية والداخلية
04	وسيلة وأداة من أدوات التطوير	يعد هدفا نهائيا لكل منظمة

3- التنمية الإدارية :

يعتبر مفهوم التنمية مفهوما مرنا لم يحقق مثل كثير من المفاهيم الاجتماعي إجماعا حول مضمونه وأبعاده الأساسية بحيث تتنوع الرؤية نحوه بتنوع المشتغلين بقضاياه وتنوع انتماءاتهم الإيديولوجية وتخصصاتهم العلمية والمعرفية، غير أنه هناك بؤرة لهذا المفهوم تتلاقى عندها الكثير من التعريفات، عندما نعتبر التنمية عملية تغيير اجتماعي يتصف بالإرادة والهدفية، أي أنها تغيير إرادي هادف.(الطاهر سعود 1989، 203)

ويؤكد مالك بن نبي على أن الهدف من كل تغيير اجتماعي هو الوصول إلى الحضارة، فغاية التاريخ أن يسير بركب التقدم نحو شكل من أشكال الحياة الراقية هو ما نطلق عليه اسم الحضارة. (مالك بن نبي، 1989، 19)

والتنمية الإدارية هي عملية تدخل هادفة منظمة تسعي إلي جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتلاءم مع التطور ، وكذلك جعل عمليات الإدارة وطرقها وتقنياتها تتواءم مع الأهداف التنموية الشاملة(الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية) التي تسعي الدولة لتحقيقها من خلال خططها التنموية.

وتعرف التنمية الإدارية بأنها جهد إنساني يتجدد وأسلوب علمي يستخدم لتطوير النظم ولتسهيل وتبسيط إجراءات استثمار الموارد المادية والبشرية ، لتحقيق أهداف المجتمع في ضوء معطيات البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية.(سوار الذهب أحمد عيسى، ، 1987 ، 19) .

والتنمية الإدارية هي استراتيجية تدخل شاملة تعتمد علي جهود منظمة تهدف إلي إحداث التغيير بغية الوصول إلى كفاءة وفاعلية الجهات الإدارية لتطوير مقدرتها علي التجدد والتطور والتلاؤم مع المتغيرات السريعة (علمية – سياسية – تشريعية – اقتصادية) .

أي أن التنمية الإدارية هي طريقة منظمة لإحداث التغيير الضروري في جهة ما أو مؤسسة ما عن طريق التدخل في كيفية عملها أو في آلية سير العمل بغية تمكينها من تبني استراتيجية توصيلها إلى أهدافها.

ويفترض أن تمكن التنمية الإدارية متخذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب القدرة علي رؤية الأمور بوضوحها وواقعها وتحليلها بعمق وموضوعية واتخاذ القرار المناسب لمواجهة ظاهرة معينة مما يتيح للجهة التي يديرها مواكبة ما يحدث من تطورات في محيطها وبيئتها والسير قدما علي طريق تحقيق الأهداف.

لذي تعتبر التنمية الإدارية عملا إداريا وعلميا منظما من شأنه القيام بتغيير مخطط هادف لتحولات ايجابية في مجمل عناصر العمل الإداري في الدولة.

منهج التنمية في عمليات الإدارة أو ما يسمى بالتنمية الإدارية هذا المفهوم وان أصبح منهجا إداريا تقليديا إلا أن بعض الدول حققت ببرامجها التنموية الإدارية مستويات وقفزات من الابتكار والإبداع فاقت ما هو متوقع .

من هنا فان التنمية الإدارية مفهوم يتسم بالنظرة الشمولية لبناءات وآليات وقواعد العمل الإداري بحيث يعمد وبصورة متواصلة إلى بناء المقدرة الإدارية العامة وتحسين الإنتاجية الكلية لمؤسسات الدولة ,,وهو ما يشكل أصعب التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة و هناك صعوبة بالغة أن تحقق الدولة مستويات عالية من البناء والتحسين في تكويناتها الإدارية ما لم يقترن ذلك ببرامج عمل إدارية تنموية مخطط لها من حيث الأهداف والتوجهات والاستراتيجيات والتكاليف وتسير جنبا إلى جنب مع البرامج الإنمائية الوطنية

الأخرى و إن فصل أو تحييد الإدارة عن منظومة التنمية سيجعل منها عاملا معوقا وكابحا لعمليات التنمية الوطنية الشاملة وخاصة التنمية الاقتصادية.

التنمية الإدارية هي عملية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإدارية وتعني تنمية الجهاز الإداري لدفع قدرته علي التطور والتغيير وبهذا يضم إليه شيئا من إدارة التنمية إلا انه أكثر تخصيصا منها لارتباطه بالتنظيمات الإدارية التابعة للخدمة المدنية فهي بهذا الفهم تحمل معنى التبعية للإصلاح الذي يحوي بداخله تنمية إدارية كجزء من إطاره.

التنمية الإدارية مكملة للإصلاح الإداري حيث تعني السعي لتطوير التنظيم وتطوير النظم وتبسيط الإجراءات وتسهيل استخدام الموارد البشرية بينما الإصلاح الإداري يعني تجديدا في الأهداف الكلية والجزئية للتنظيم ، وتحديثا في الهياكل الادخارية وإصلاحا في القوانين لتواكب الأهداف ولتؤطر الهياكل ويعني تنمية القوي البشرية وإعدادها لتؤدي دورها.

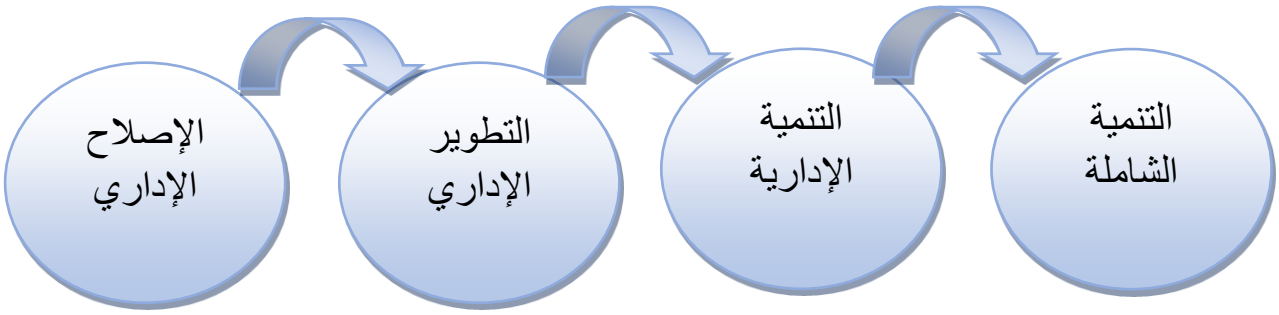

شكل رقم 11 :التسلسل الزمني بدءا بالإصلاح مرورا بالتطوير الإداري لتحقيق التنمية (اللوزي موسى ، 2006، 46)

ثانيا : مراحل الإصلاح الإداري:

يمر الإصلاح الإداري بعدة مراحل أهمها:

1- الإحساس بالحاجة للإصلاح الإداري:

وينتج ذلك عن كثرة ظهور الانحرافات السلوكية والظواهر الإدارية السلبية يتطلب تغيير الوضع في أقرب وقت ممكن.

2- جمع وتحليل المعلومات:

وذلك من خلال جمع كافة البيانات عن التنظيم الإداري، الأهداف والسياسات، تطور النشاط، أسلوب ممارسة الوظائف الإدارية، الإمكانيات المادية، النظم والإجراءات، الأفراد وأخيرا الظروف المحيطة (بربر كمال،1997، 163)

3- تحديد الاحتياجات وصياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف :

حيث يجب أن نقوم بتحليل أهداف المنظمة، الأفراد، التنظيم، بالإضافة إلى المنافسة، الوظائف، تقارير تقييم الأداء، تقارير التفتيش، تقارير تقييم التدريب، الشكاوي، تجهيزات الأداء، التكاليف الفعلية.(كامل مصطفى ،1994 ،307)و(مصطفى أحمد سيد، 263،،2004 -264)

وكذا يتم تحديد ماذا نأمل كتحقيق بعد الإصلاح الإداري(رؤية) لماذا الإصلاح الإداري (رسالة)ماذا يجب أن نحقق (أهداف) وكيف يكون ذلك (استراتيجيات).

4- مرحلة تنفيذ الإصلاح :

5- مرحلة تقويم ورقابة الإصلاح الإداري :

ويكون برقابة لاحقة(تقيس مدى تحقيقه ورقابة متزامنة تعمل على تقييم الاعوجاج الحاصل أثناء عملية التنفيذ.

ولنجاح ذلك يجب توفر شروط نذكر منها:

- وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح وتلتزم بتوفير متطلباته وتسعي جادة لتحقيق أهدافه.
- وجود قيادة إدارية مسئولة و بداية لان النصوص وحدها لا تكفي لخلق جهاز إداري كفء فالإنسان أهم عنصر في التنمية ولذا يجب أن يكون الإداري مؤهلا ومدربا علميا وفنيا وملتزما بتحقيق مطالب ومصالح المواطنين وساعيا لإزالة النواقص والعيوب التي تعترض سبيل هذا الهدف.
- استجابة وإشباع الإصلاح الإداري لرغبات وتطلعات المواطنين.
- وضع خطط وبرامج زمنية للإصلاح تضع في الاعتبار الزمن المناسب للإصلاح.

- توزيع الأدوار للمعنيين بالإصلاح الإداري بدأ من رئاسة الدولة نزولا بالوزراء والوكلاء والمدراء والعاملين في جهاز الخدمة المدنية وتأتي المحاسبة بنتائج الأعمال ومدي تحمل المسئولية كاملة في النجاح والتقصير.

- إيجاد نظم عامة للعاملين بالدولة تحدد الواجبات والمسؤوليات والمهام من جهة والحقوق والفوائد والامتيازات من جهة أخرى كما تنظم القواعد التي تكفل المساواة في الحقوق والواجبات ولكي تنجح عملية الإصلاح الإداري يجب أن تهتدي بقوانين العلوم الإدارية وتتقيد بقواعدها بما يناسب البيئة المطبقة فيها هذه القوانين .

- عملية الإصلاح الإداري تتطلب وجود جهاز تنظيمي خاص يهدف إلي تحديد وحصر المسؤوليات بالتنسيق مع بقية أجهزة الإدارة العامة المعنية ببرامج الإصلاح ، بحيث يكون هذا الجهاز مسئولا عن تامين الأطر البشرية المؤهلة والمؤمنة بالإصلاح من جهة وتهيئة المناخ الملائم علي ارض الواقع لتقبل وتنفيذ برنامج الإصلاح عبر صيغ تعاونية في كافة مفاصل النظام الإداري.

إن الأجهزة والقيادات العليا المسئولة عن برامج الإصلاح الإداري يجب أن تسخر كافة إمكاناتها من اجل تحويل خطط الإصلاح إلى واقع حي وملموس من خلال اتخاذ سلسلة من القرارات الهامة ذات الصلة بهذا الشن ، إضافة إلي الاعتراف باستمرارية الإصلاح الإداري ولو كان خلال فترات زمنية متعاقبة وعلى أن تسعي الأجهزة التنظيمية لتقوية مركز جهاز الإصلاح الإداري وتدعيم الثقة به ، وتعزيز التنسيق بين عناصر الاستشارات والوحدات الإدارية التنفيذية ، إن هذه الإجراءات ستقود إلي تهيئة المناخ الملائم للتعاون فيما بين كافة عناصر برنامج الإصلاح وهذا بدوره سيلغي المقاومة التي تظهر من بعض العناصر. (محمد أحمد داني، 19،،1984-20)

وتوفر وسائل نذكر أهمها:

- الاعتماد بشكل رئيسي علي التنظيمات السياسية وأجهزتها المختلفة وخاصة الإعلامية منها ، حيث تلجأ السلطات السياسية عبر قرارات مدروسة إلي إحداث صدمة إصلاحية إدارية عن طريق تطهير وتخليص الأجهزة الإدارية من بعض الشخصيات العامة وعزلها من مواقعها العليا لأنها تعارض عملية الإصلاح أو لكونها غير قادرة على إعداد برنامجه وتنفيذه كما أن السلطات السياسية تقوم بتكوين أجهزة خاصة للمراقبة والتقصي والتفتيش تساعدها في تقديم المقترحات المناسبة إضافة إلى تعزيز الجهاز الإداري بقيادات جديدة مؤمنة وجاهزة لتنفيذ برامج الإصلاح الإداري.

- تمكين أجهزة الإدارة العامة من ممارسة صلاحيتها ومسؤولياتها بعيدا عن المركزية والبيروقراطية المعرقلة لحركة التطور الفني والتقني والتي لا تستجيب لمعطيات البيئة المحيطة ، إضافة إلي إجراء تعديلات

دورية في المواقع القيادية والاعتماد على الأجهزة الاستشارية ودعمها في صنع القرار والاهتمام بالعلاقات الإنسانية والرضا الوظيفي وإجراء الأبحاث الميدانية حول معرفة الرأي العام وتطلعاته وتوجهاته حيال النشاط الإداري تعزيزا لعلاقة النظام الإداري بالمجتمع.

- الاعتماد علي السلطة التشريعية في إعادة النظر بكل أو بعض التشريعات والقوانين التي تحكم حركة النشاط الإداري.

- تغيير الاتجاهات السلوكية للعاملين في الجهاز الإداري استنادا إلى دعامات أخلاقية وتدريب الأفراد علي الإحساس العالي بالمسؤولية العامة وعلي استخدام السلطة خلال فترة وجودهم في الحياة العملية.

- توقيت التنفيذ في غاية الأهمية لبرامج الإصلاح الإداري ، ويحتاج الأمر عادة إلى تمهيد سياسي علي نطاق واسع لتهيئة الرأي العام والجهاز الإداري لعملية الإصلاح كذلك لابد من تهيئة الجهاز الذي سيتولى القيام بتنفيذ عملية الإصلاح من حيث الخبرات والوسائل والأدوات المساعدة لبدء العمل بكفاءة مع توطيد العلاقات بالوحدات التنفيذية في الجهاز الإداري حتى يتحقق التعاون. (علي الخضر ، صحيفة تشرين 2002)

ثالثا- استراتيجيات الإصلاح الإداري:

تتمثل محاور استراتيجية الإصلاح الإداري حسب هاشم حمدي رضا في 5 محاور هي:

- التنظيم وإعادة التنظيم.
- رفع كفاءة الأداء وتطوير الجودة في إنتاج السلع والخدمات.
- تطوير نظم وأساليب العمل.
- إعادة النظر بالقوانين والتشريعات.
- تنمية الموارد البشرية وتطويره.(هاشم حمدي رضا،2011 ،،15-16)

لقد اختلف العلماء في تحديد استراتيجيات الإصلاح الإداري فمنهم من قسمها من حيث:

1- تكييفها لظروف وطبيعة النظام الإداري المراد إصلاحه :

1-1- الاستراتيجية العلمية:

وتقوم على أساس افتراض أن السبب الرئيسي لمقاومة الإصلاح هو الجهل بأهمية وأهداف الإصلاح وفوائده ولهذا فهي تركز على نشر التعليم والتدريب والتوجيه ودعم مراكز الدراسات والبحوث بهدف تطوير نظم وأساليب العمل الإداري وتنمية مهارات العاملين.

1-2-الاستراتيجية الموجهة المثقفة:

وتفترض هذه الاستراتيجية أن السبب الرئيسي لمقاومة الإصلاح هو عدم اقتناع الموظفين بضرورة الإصلاح وخوفهم منه ولذلك تسعى هذه الاستراتيجية إلى محاولة التغلب على هذه المقاومة من خلال التوعية والتثقيف لإزالة المخاوف ودراسة أسباب مقاومة الناس للإصلاح وكيف يؤثر على الفرد والمجتمع الإداري.

1-3-إستراتيجية القوة والقسر :

وتقوم على تنفيذ الإصلاح بالقوة والقسر والقضاء على أية مقاومة لهذا الإصلاح فورا بشتى الوسائل.(رحيم نغميش، 1990، ،84-85)

2- متطلبات الإصلاح الإداري :

في حين نجد الدكتور كمال نور الله قسمها إلى ثلاثة استراتيجيات أخرى تتمثل في:

2-1-إستراتيجية الثورة الإدارية :

وهي استراتيجية تقوم على القيام بالإصلاح المطلوب دفعة واحدة وبإرادة منفردة من السلطة ذات العلاقة غير العابئة بالمقاومة التي يمكن أن تحدثها.

2-2-إستراتيجية الإصلاح التدريجي:

وتقوم على السير في عملية الإصلاح بخطوات متعددة، بحيث تكون كل منها مكملة للأخرى حتى يستكمل الإصلاح المنشود من خلال الإصلاح عن طريق المؤسسات المتخصصة أو الإصلاح عن طريق تصويب الأخطاء المشاهدة.

2-3-إستراتيجية التخطيط الشامل :

وتقصي هذه الإستراتيجية بوضع خطة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار حل المشاكل القائمة وظروف البيئة الداخلية والخارجية وتهيئة الوسائل الكفيلة لتنفيذها على أن تشمل هذه الخطة على معايير كمية تتيح التقييم المستمر جنبا إلى جنب مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة متطلباتها واعتبار هذه الخطط كلها متلازمة يرتبط كل منها بالأخرى. (كمال نور الله ، 1990 ،94-97)

3- المتغيرات الوظيفية التي تتضمنها الإستراتيجية:

وهي أهم التقسيمات فهي التي تناولها الدكتور محمد قاسم القرويتي في مجال الإصلاح الإداري وفقا للمتغيرات الوظيفية التي تتضمنها الاستراتيجية: (محمد قاسم القرويتي، 2001، 48)

3-1-إستراتيجية التركيز على النواحي التنظيمية والهيكلية:

تنطلق هذه الاستراتيجية من افتراض الثقة بالحكومة وموظفيها، وبقدرة الجهاز الإداري على إصلاح نفسه بنفسه ، وأن المطلوب هو تحسين صورة الأداء وزيادة قدرة الأجهزة الإدارية وتأكيد أهمية المساءلة .

إذ أن تحقيق النتائج المتوخاة وفق هذه الاستراتيجية يستلزم الاستعانة بالمتخصصين والخبراء في العلوم الإدارية ،حيث أن التعاون بينهم وبين المسؤولين عن إدارة هذه الأجهزة ضروري لتحقيق الإصلاح .(عبد الفتاح محمد الفرجاني، 2008، 23)

جدول : يبين خصائص إستراتيجية الإصلاح الهيكلي: (القرويتي ،51،2001)

الهدف من الإصلاح	تحقيق الكفاءة الإدارية
المدخل لتحقيق الإصلاح	تطبيق ومراعاة مبادئ الإدارة العلمية في التنظيم
النتائج الملموسة	هياكل تنظيمية وقواعد وإجراءات عمل جديدة
أصحاب الدور الرئيسي في عملية الإصلاح	الخبراء والمستشارون الإداريون
المؤيدون لهذا المنهج في الإصلاح	الحكومة والجمعيات الإدارية المتخصصة

3-2-إستراتيجية الإصلاح من خلال إنشاء أجهزة التفتيش والرقابة:

حيث تركز هذه الإستراتيجية على التقليل من نفقات الأجهزة الإدارية والحد من الهدر والإسراف، أيضا الحيلولة دون استغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة.

ومن آليات هذه الإستراتيجية في الإصلاح : تفعيل إجراءات تحصيل الديون الحكومية وتدقيق إجراءات الصرف للنفقات من خلال أجهزة رقابية متخصصة وتنطلق من موقع أقل ثقة بالجهاز الإداري من الإستراتيجية السابقة التي ترى أن المشكلة تكمن في الإجراءات والهياكل الإدارية أكثر من مشكلة في سلوك العاملين.

إذ يرى Kelman أنه: أنه قد يترتب على انتهاج هذه الإستراتيجية تدني الروح المعنوية للعاملين بسبب الإجراءات الرقابية، مما يؤثر سلبا على سرعة الانجاز وتزايد دور الوحدات الاستشارية التي تعمل على التأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في الإنفاق ،كما يشكك البعض بأن تكاليف تطبيق هذه الإجراءات يفوق ما يتم توفيره من هدر للأموال .

جدول: يبين خصائص إستراتيجية الرقابة والتفتيش: (القريوتي،53،2001)

الهدف من الإصلاح	الاقتصاد في الإنفاق
المدخل الرئيسي لجهود الإصلاح	التأكد من عدم وجود مخالفات
النتائج الرئيسية المتوقعة	الوصول لمعلومات عن طريق واقع سير العمل من خلال عمليات التحقيق والمراجعة والتدقيق
المؤيدون لهذه الإجراءات	السلطة التشريعية انطلاقا من دورها الرقابي على الجهاز الإداري

3-3-الإستراتيجية التي تركز على الوضوح والشفافية في عمل الأجهزة:

وهي تؤكد على أهمية التأكد من أن ممارسات العاملين في الأجهزة الإدارية تتفق مع الأعراف المهنية ومعايير السلوك العام وأخلاقياته ، من خلال إتاحة المجال والفرص للجمهور ووسائل الإعلام وجماعات المصالح المختلفة للاطلاع على سير العمل في الأجهزة المختلفة والحصول على المعلومات التي يرغبون في الاطلاع عليها.

الجدول: يبين إستراتيجية اعتماد الشفافية والوضوح.(القريوتي،53،2001)

الهدف من الإصلاح	تحقيق العدالة
المدخل لتحقيق الإصلاح	تعريف المواطنين بحقوقهم
النتائج الملموسة هياكل تنظيمية جديدة،	توفير المزيد من المعلومات والتميز بالشفافية
المشاركون الرئيسيون في جهود الإصلاح	وسائل الإعلام ، جماعات الضغط ، أفراد الجمهور
المؤيدون لهذا المنهج في الإصلاح	البرلمان والقضاء

3-4-الإستراتيجية التي تركز على تحرير الإدارة العامة من خلال تفعيل آليات السوق وتطبيقاتها عليها:

حيث تعد مشكلة أساسية في الجهاز الإداري : الروتين المعقد وبطء الإجراءات وعدم الاهتمام بالمواطنين وضعف الأداء مقارنة مع القطاع الخاص ، ومن هذا المنطلق يرون وجوب إعطاء مزيد من الصلاحيات للموظفين وإتباع المركزية في الإدارة .

حيث تؤدي هذه الإستراتيجية إلى رفع معنويات العاملين وتقوية سلطات الأجهزة الإدارية التنفيذية وزيادة كفاءة الإدارة وفعاليتها.

جدول: يبين خصائص إستراتيجية أسلوب الإدارة : (القرويتي ،54،2001)

الهدف من الإصلاح	تحسين مستوى الأداء
المدخل الرئيسي لجهود الإصلاح	إيجاد معايير واضحة للأداء
النتائج الملموسة هياكل تنظيمية جديدة،	المنجزات الملموسة على أرص الواقع
المشاركون الرئيسيون في جهود الإصلاح	الموظفون ن جماعات العمل
المؤيدون لهذا المنهج في الإصلاح	القيادات العليا

- في نفس الوقت يرى الباحث أن الاستراتيجيات السابقة ليست استراتيجيات ثابتة ولا منفصلة عن بعضها، بل هي أشبه ما تكون بالتيارات البحرية ، تشهد حركات مد وجزر وحسب درجة الثقة بالحكومة وهي ليست تيارات متعاكسة بل هي حلقات في سلسلة واحدة. (القريوتي،2001، 55)

4- نطاق أو درجة شمول الإصلاح الإداري:

حيث ميز أحمد صقر عاشور بين أربع استراتيجيات، بناءا على معيارين :

- **المعيار الأول:** درجة احتواء جهود وبرامج الإصلاح للعناصر الحرجة المحددة لأداء المنظمات الحكومية.

- **المعيار الثاني:** درجة شمول الإصلاح لمنظمات وقطاعات الجهاز الإداري للدولة (أحمد صقر عاشور، السلوك الإنساني في المنظمات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 17،،1995)

تتمثل هذه الاستراتيجيات في :

4-1-إستراتيجية الإصلاح الجزئي:

وهي تركز على قلة من العناصر وعلى عدد محدود من المنظمات وبالتالي تأتي آثارها محدودة، وغالبا ما تأتي جهود الإصلاح الإداري من داخل المنظمة الحكومية ذاتها ، في ظل غياب وضعف ضغوط الإصلاح أو الرقابة من جهات خارجية ،وفي أضيق الحدود ولخدمة مصالح واهتمامات ذاتية للمنظمة نفسها والعاملين فيها .

4-2-إستراتيجية الإصلاح الأفقي :

تركز على قلة العناصر المكونة للنظام الإداري الكلي وعلى أغلب المنظمات الحكومية والقطاعات وتستهدف بالإصلاح والتطوير عنصرا أو عناصر بعينها من نظم الإدارة وليس الأداء النهائي للمنظمات.

4-3-إستراتيجية الإصلاح القطاعي:

تنتقي عددا محدودا من المنظمات الحكومية وتركز على متطلبات التطوير لرفع أداءها.

4-4-إستراتيجية الإصلاح الشامل:

وتمثل جهود الإصلاح الإداري التي تتناول بالتطوير مختلف العناصر الحرجة للأنظمة والممارسات الإدارية وذلك في كل أو أغلب القطاعات والمنظمات الحكومية.

وتعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة ثورة في أنظمة وممارسات الجهاز الحكومي، إذا تم تطبيقها دفعة واحدة وعلى نطاق شامل (أحمد صقر عاشور1995، 15-40)

جدول : يميز بين الاستراتيجيات الأربع لنطاق الإصلاح:

(أحمد صقر عاشور، 1995 ،17)

عناصر الإصلاح الحرجة / القطاعات أو المنظمات المستهدفة بالإصلاح	قلة من العناصر	أغلب العناصر
قلة من المنظمات أو القطاعات	إستراتيجية الإصلاح الجزئي	إستراتيجية الإصلاح القطاعي
كل أو أغلب المنظمات أو القطاعات	إستراتيجية الإصلاح الأفقي	إستراتيجية الإصلاح الشامل

5- **الجماعات المحلية :**

يمكن تقسيمها حسب الدكتور ناجي عبد النور إلى أربع استراتيجيات هي:

5-1- إستراتيجية الإصلاح التشريعي :

من خلال:

أ- إدخال تعديلات دستورية في مجال الإدارة المحلية بما يتفق ومتطلبات المرحلة بحيث يخصص فصل في الدستور خاص بالسلطات المحلية يمنح المزيد من السلطات والصلاحيات للجماعات المحلية، ويفصل بين الاختصاصات المركزية والمحلية والتفريق بين التسيير والمراقبة والمداولة.

ب- تعديل قانوني للبلدية والولاية بما يتماشى والمتغيرات المحلية وتفعيل النصوص القانونية وترجمتها إلى الميدان العملي، معظم رؤساء البلديات لا يمارسون صلاحياتهم .

ج-ضمان استقلالية المجالس البلدية، وتحديد الاختصاصات والحد من تدخل الجهات المركزية .

5-2إستراتيجية الإصلاح الإداري:

أ- احترام مبدأ الفصل بين السلطات على المستوى البلدي) رئيس البلدية، الأمين العام، الوالي (وبين الإدارة والمجالس المنتخبة.

ب-ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في الإدارة المحلية عن طريق تدعيم التأطير وتأهيل الإطارات المحلية وتنمية مهاراتها وتدريبها على أساليب التسيير العصرية وتوفير الحوافز المادية والمعنوية حتى تصبح الإدارة المحلية جاذبة لأصحاب الكفاءات والخبرة.

ج- توفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية.

د- ترقية التعاون والتنسيق والعلاقات بين البلديات وفي ميدان الاستثمار والتنمية والعمل الإداري.

هـ-إعادة تنظيم الهياكل والمصالح البلدية والدائرة والولاية وترقية المؤسسة المحلية إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمات بسرعة وكفاءة(الإدارة الالكترونية .

5-3- إستراتيجية الإصلاح السياسي :

وذلك من خلال:

أ- تعزيز المشاركة السياسية المحلية عن طريق تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من اجل المساهمة في عمليات صنع القرار عن حضور الاجتماعات وتنظيم لقاءات مع المواطنين وفتح نقاش حول القضايا المحلية.

ب-تفعيل دور الأحزاب حتى تقوم بدورها في التعبئة والتنشئة والتجنيد وتقديم البرامج والسياسات المحلية وتشجيع العمل الأهلي.

ج-تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر، وتعميم مفهوم لجان الأحياء.

د-تعبئة الأفراد والجماعات في حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي وذلك بحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية وهنا يظهر دور الإعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي.

5-4 -إستراتيجية الإصلاح المالي:

أ- حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها.

ب- إشراك القطاع الخاص في القيام ببعض المهام عن طريق الكراء والامتياز.

ج- تثمين ممتلكات البلديات، الأسواق، الملاعب، خدمات عامة لتوفير مصادر جديدة للتمويل. (عبد النور ناجي، ديسمبر 2011 ، 5)

رابعا – الأساليب الحديثة لإصلاح الإدارة المحلية:

تتعدد وتتنوع الأساليب والتقنيات الحديثة في إصلاح الإدارات المحلية وعلاج مشاكلها المختلفة ومن بين هذه الأساليب:

1- إدارة الجودة الشاملة:

حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من الاتجاهات الحديثة في الإدارة والتي تقوم فلسفتها على مجموعة من المبادئ التي يمكن للإدارة أن تتبناها من اجل الوصول إلى أفضل أداء ممكن، كما تعتمد على استخدام عدد من الأدوات الكمية والنوعية لقياس مدى التحسن في الجودة وتحقيق الأهداف .فتعرف بأنها شكل تعاوني لأداء الأعمال، يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والموظفين بهدف تحسين الجودة، ويؤدي تطبيقها إلى تقليل العمليات الإدارية والمكتبة، وتبسيط النماذج، وتقليل شكاوي العملاء، والاهتمام بقضايا أخرى بالغة الأهمية كالالتزام الإداري، وتفادي مقاومة التعبير .تمر إدارة الجودة الشاملة على مراحل يلزم توفرها لحسن تطبيقها وحصد نتائج إيجابية منها وهي حسب جوزيف جايلونسي 5 مراحل:

1-1-المرحلة الصفرية :

أي مرحلة الإعداد وهي من أهم مراحل التطبيق وفيها يقرر المديرين عزمهم على الاستفادة من مزايا (أ ج ش). وخلالها يتلقى المديرين تدريبا يستهدف إكسابهم الثقة بالنفس، وعدم الخوف من التغيير ومن الأفضل أن يتم هذا التدريب خارج الإدارة، ثم يتولى المديرون بعد ذلك نقل الأفكار إلى مرؤوسيهم.(جوزيف جابلونسكي، فبراير 1993، 4)

1-2-المرحلة الأولى التخطيط :

وفيها يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ، ويحدد الهيكل الدائم والموارد اللازمة للتطبيق واختيار أعضاء المجلس الاستشاري

1-3-المرحلة الثانية :التقدير والتقويم :

وتشمل هذه المرحلة التقويم الذاتي، التقدير التنظيمي، المسح الشامل، التغذية العكسية المكتسبة.

1-4-المرحلة الثالثة :التنفيذ :

وتبدأ هذه المرحلة باختيار من سيعهد إليهم بمهمة.

1-5-المرحلة الرابعة :تبادل ونشر الخبرات :

يتم نشر الخبرات إلى كافة الفروع والوحدات في الجهاز الإداري، ويتم تعميمها على جميع الإدارات والأقسام الفرعية. (جوزيف جابلونسكي،1993، 4)

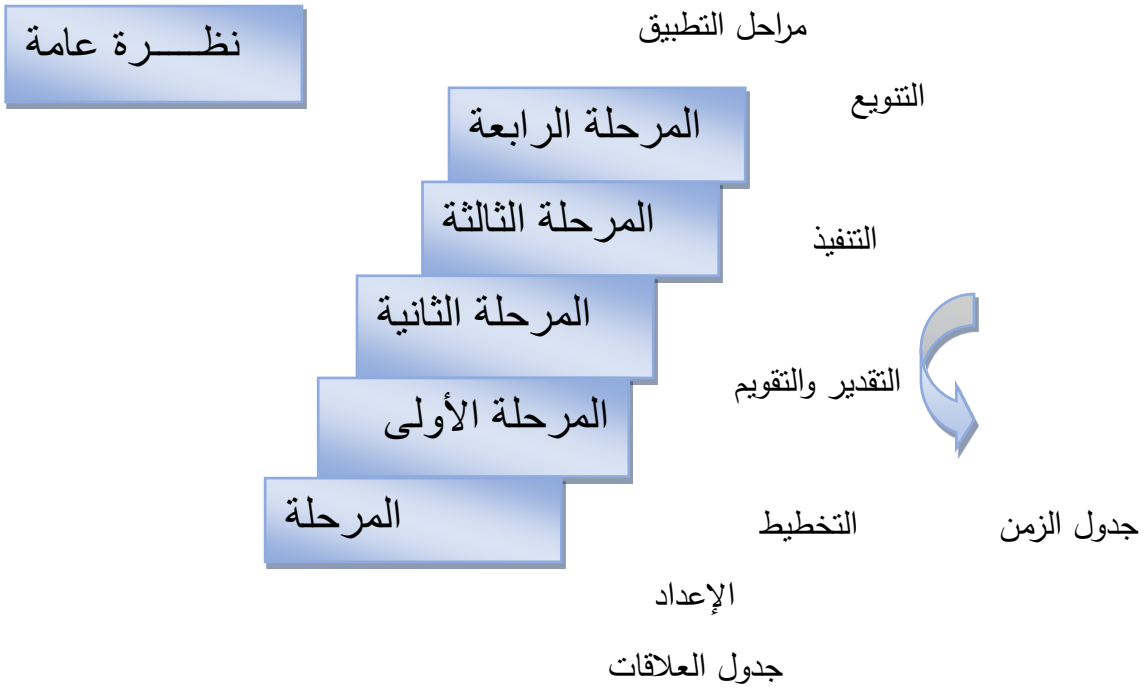

الشكل رقم: 12 يوضح مراحل تطبيق(إ ج ش) بالتفصيل.

2- إعادة الهندسة:

تعتبر إعادة هندسة الإدارة طريقة جديدة للتفكير، وتغييرا جذريا بهدف التطوير . وحسب مايكل هامر وجيمس شامبي فالقدرة هي البدأ من جديد أي من نقطة الصفر، وليس إصلاح وترميم الوضع القائم أو إجراء تغييرات تجميلية تترك البنى الأساسية كما كانت عليه، كما لا يعني ترقيع الثقوب لكي تعمل بصورة أفضل بل تعني التخلي التام عن إجراءات العمل القديمة الراسخة والتفكير بصورة جديدة ومختلفة في كيفية تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات لتحقيق رغبات العملاء.(رفيق بن مرسلي، ،2011، 61).

وتقوم القدرة أو إعادة الهندسة في الإدارة على عدة مبادئ نلخصها في الآتي:

أ- التنظيم على أساس النتائج وليس المهام .

ب- -معرفة الأشخاص الذين يستعملون مخرجات العملية.

ج- تصنيف عمل تشغيل المعلومات إلى الأعمال الحقيقية التي تنتج المعلومات.

د-التعامل مع الموارد في كل أنحاء الإدارة .

هـ- إعادة النظر بكل الأنشطة من المدخل حتى وصول الخدمة للمواطن .

و-وضع نقطة القرار حيث ينجز العمل .

س-الحصول على المعلومات من المصدر المناسب .

ح-معرفة نقاط الضعف من الجذور .

وينتج عن تطبيقها في الإدارة المحلية فوائد عديدة:

- تغيير وحدات العمل من الأقسام إلى الفرق العلمية.
- تغيير دور الفرد من المراقب للداعم.
- تغيير العمل من التدريب إلى الثقافة.
- تغير المدراء من مشرفين إلى مديرين.
- تغيير معيار التقدم من الأداء إلى القدرة.

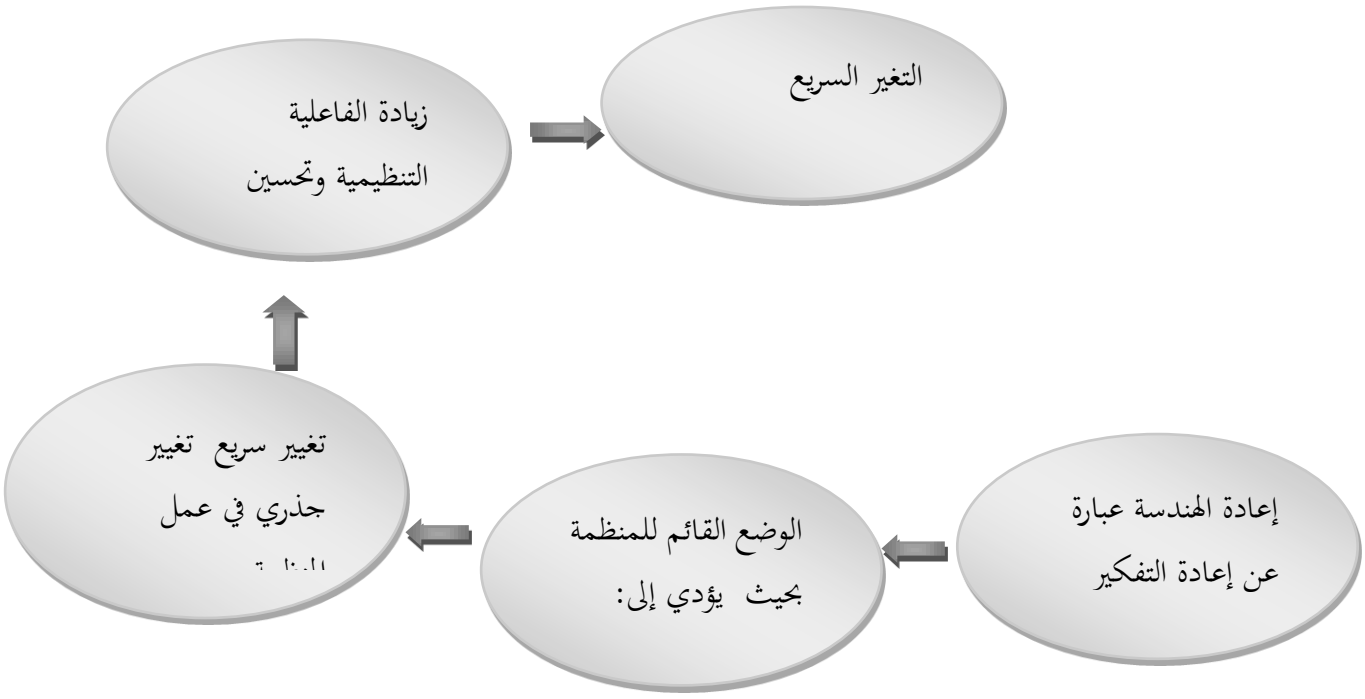

الشكل رقم13- يوضح إستراتيجية إعادة الهندسة

(عبد الفتاح محمد علي الفرجاني ، ،2008، 40)

ويجدر القول بنا عموما أن الإدارة المحلية الجزائري وإن سعت لاعتماد هذا الأسلوب إلا أن عجزها يبقى واضحا في عدم تحقيق أهداف ونتائج هذه الهيكلة نظرا للمعوقات التي تعترضها خصوصا الفساد الإداري وهذا الوصف ينطبق على الإدارات ذات الوضع المتدهور.

جدول : مقارنة بين إعادة الهندسة والجودة الشاملة: (المدهون موسى ،101،،1997)

	إعادة الهندسة	**الجودة الشاملة**
الوصف	تغير سريع وضروري للعمليات الإستراتيجية والجوهرية للنظم والسياسات	تغيير بطيء ومستمر للعمليات
الافتراض	إن التغيير السريع يأتي بنتائج إيجابية على المنظمة	التغيير البطيء نتائجه إيجابية على المنظمة وأن التغيير والتحسين ليس لهما حدود
نقاط القوة	– توفير معالجة سريعة وجذرية لمشاكل المنظمة – توفير خدمة بإستراتيجية جديدة للزبائن . – دمج وظائف وعمليات في عملية واحدة ووظيفة واحدة .	– توفير معالجة متأنية للعمليات في المنظمة التي بحاجة على تحسين. – توفير خدمة مميزة للزبون – اهتمام وعناية زائدة بالعاملين ماديا ومعنويا.
نقاط الضعف	التغيير المفاجئ والسريع والجذري غير المدروس قد يعود على المنظمة بالفشل وبالتالي الشعور بالإحباط لدى الجميع.	– التغيير البطيء بحاجة إلى التزام عال من الإدارة العليا والعاملين بشكل مستمر وهذا قد لا يتوفر في المنظمة . – بعض المشاكل تستدعي الحلول السريعة.
النتيجة	النجاح يوفر ميزة تنافسية للمنظمة	النجاح يوفر ميزة تنافسية للمنظمة ورضا المواطن والعاملين.

3- <u>الإدارة الالكترونية:</u>

إن تطبيق الإدارة الالكترونية على المستوى المحلي يهدف إلى تحسين مستوى إدارة الجماعات المحلية، وهو يقوم بتحديث الخدمات الهامة وذلك من حيث نوعية وسرعة الإنجاز وتخفيض التكاليف، والحاجة الماسة لتطوير الهيكل التنظيمي للإدارة المحلية، وإن اعتماد تقنيات المعلوماتية يساعد الأجهزة اللامركزية إلى تحسين علاقتها مع فروعها ومع السلطات المركزية.

وباعتبار أن العنصر البشري العامل الأساسي لقيام الإدارة المحلية بدورها التنموي في مختلف الميادين، فإن استخدام الوسائل التقنية الحديثة يساعده على أداء مهامه، كما يتطلب الخضوع بشكل مستمر للتأهيل والتكوين والتحفيز. (علي محمد ، 2012،،70)

ولذلك يرتكز نظام الإدارة الالكترونية على ثلاثة أهداف أساسية هي:

-رفع كفاءة أداء الجهاز الحكومي.

-أداء الخدمات المرفقية للمواطنين كافة والمستثمرين عن طريق شبكة المعلومات دون الحاجة إلى الذهاب إلى المؤسسات الإدارية.

-ممارسة الديمقراطية الالكترونية بزيادة مساهمة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار والاستفتاءات وتوجيه عمل الحكومة والمؤسسات التابعة لها عن طريق وسائل الاتصال. (عبد الله بكراوي، 2012، 10)

وإجمالا نخلص إلى أن الإدارة الالكترونية تعني تحويل العمل الإداري من يدوي إلى إلكتروني لتسهيل وتبسيط كل الإجراءات الإدارية، والقضاء على كل جوانب القصور الإداري ومظاهر الفساد التي نجدها في الممارسات التقليدية القديمة.

وبالرغم من وجود موارد مالية عند بعض الإدارات المحلية إلا أن غياب الإطارات البشرية المؤهلة يحول دون الاستفادة منها، وعليه فإنه من الأولوية بما كان الاهتمام بإعادة النظر في التقسيم الإداري المحلي للإدارات المحلية بناء على ما يناسب ظروفها السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. (علي محمد ، المرجع السابق،80).

كما قال-(ستوارت ، جورج مودي ، 1999 ، ص16)

إن السيطرة على الفساد ومحاربته هو مسعى طويل الأجل يتطلب آليات قائمة على مبدأ المساءلة والإصلاح و الشفافية التي تؤدي إلى تقوية مؤسسات الحكم و آلياته التي تقلل من فرص الفساد، في هدا الصدد فقد طرح الحكم الراشد عدة آليات لمكافحة الفساد بصفة عامة و الفساد الإداري بصفة خاصة نذكر منها:

-تقوية أنظمة المساءلة والشفافية داخل الدوائر الحكومية.

– اتخاذ الاجراءت الرادعة لمنع انتشار الفساد والحد منه وتكوين رأي عام قوي داخل المجتمع لمحاربة تلك الظاهرة وذلك باستخدام أسلوب تنظيم حملات الدعوة والمساندة لبناء قاعدة شعبية وتشكيل التحالفات لدعم ومساندة الجهود الرامية لمواجهة ظاهرة الفساد.

.– التأكيد على أن يكون نظام الإدارة السائد في المنظمة يقوم على عدد من المبادئ الأساسية التي يصعب أن ينتشر الفساد في ظل وجودها مثل الانفتاح والديمقراطية والمشاركة وتداول المعلومات و التي تحقق النزاهة في العمل.

- استخدام الأسلوب العلاجي والذي يعمل علي تمكين منظمات المجتمع المختلفة من المختلفة من المشاركة بفاعلية في مراقبة ممارسات وأداء المؤسسات الحكومية لرصد وكشف الأنواع المختلفة من الفساد باستخدام آليات المساءلة والشفافية

– Transparency. .Accountability.

- تطبيق نظام للحكم والإدارة يقوم على اللامركزية والديمقراطية و التأكيد على أهمية النظام القانوني الذي يحقق العدالة ويكفل مساواة الأفراد أمام القانون .
- تفعيل وتقوية أدوار الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية من تنظيمات القطاع الخاص و المجتمع المدني في تنفيذ ورصد ميثاق الممارسات الأخلاقية السليمة في الإدارة وزيادة مساحة صلاحياتها وإ نشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات .
- مدى وعي موظفي حكومة بمجال وحدود سلطة إداراتهم ووظائفهم وصلاحياتهم وسلطاتهم
- إخلاص الحكومة في قياس الأداء مقابل أهداف وغايات مقبولة من الجميع، ووضع وتنفيذ .برنامج مستدام طويل المدى للتثقيف وتزويد الموظفين والمسئولين في الإدارة بالمعلومات بقصد تكوين ثقافة وقيم الحكم الصالح.

وهذا ما هو مبين في الشكل التالي :إستراتيجية مكافحة الفساد المتعددة الأوجه

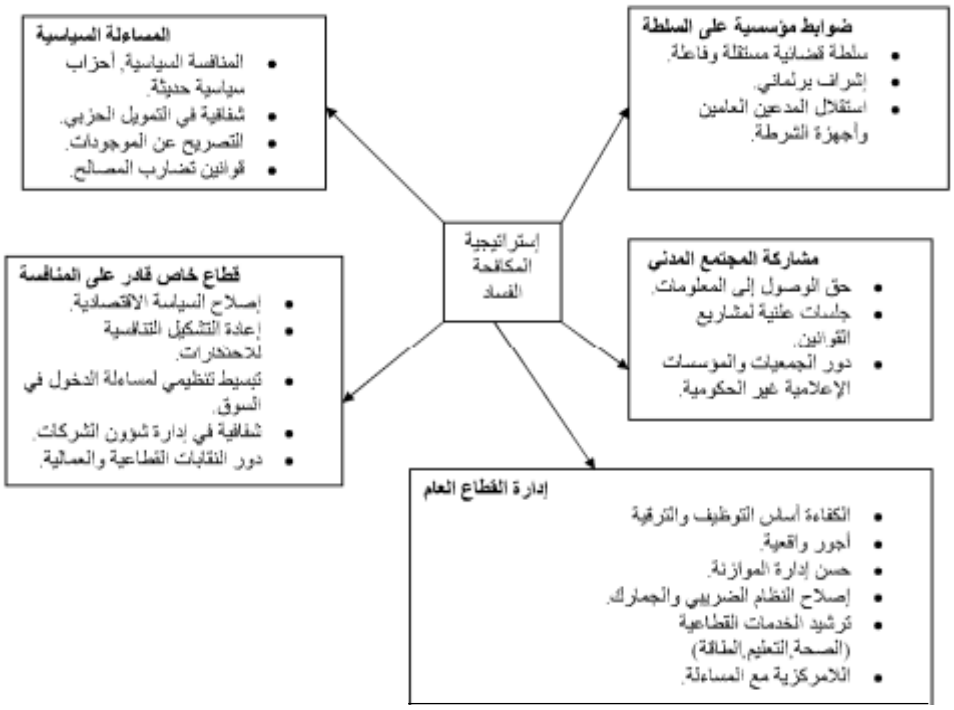

.المصدر: دليل البرلماني فى مواجهة الفساد:ط1،القدس: منشورات من اجل النزاهة و المساءلة، امان ،2006 ، ص7

المراجع :

1- الطيب الحسن أبشر ، أهداف السياسة العامة ودورها ففي ترشيد مشروعات التنمية ، مجللة الإدارة ، مسقط ، العدد، ديسمبر 1992

2- علي الخضر، آليات وخطوات الإصلاح الإداري ، صحيفة تشرين2002

3- ياسر العدوان، نماذج لمفاهيم الإصلاح الاداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1986

4- بشير اسكندر ، في إصلاح الإدارة بلبنان، صحيفة النهار بتاريخ 23-05-1987

5- زيد بن محمد الرماني، منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري، دار الصميعي للنشر والتوزيع ،2004

6- محمد آل ياسين، مدير عام المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري (العراق) في ورشة عمل لتحديد استراتيجيات الإصلاح الإداري ، صحيفة الصباح ، 19 نيسان 2006

7- محمد أحمد داني، الإصلاح الإداري –أهميته–أبعاده وتطبيقاته، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية ، الخرطوم، أفريل 1984

8- ثامر ابن الملوح المطيري ، القيادة العليا والأداء ، دراسة ميدانية لدور القيادات السعودية الأمريكية في إدارة الأداء وتقييمه وتطويره –نموذج تطبيقي–دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003

9- حسن أبشر الطيب، الإصلاح الإداري في الوطن العربي بين الأصالة والمعاصرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،1986
10- الشامي علي حسن، الإدارة العامة والتحديث الإداري، مقارنة نظرية تطبيقية ، شركة رشاد ، ببترس، بيروت، 1995
11- حبيش فوزي ، الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين،ط1، بيروت، المطبعة البوليسية،، 1986
12- درويش عبد الكريم وآخرون، أصول الإدارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، مصر، 1968
13- الصرن رعد، صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق، دار الرضا للنشر،،2002
14- إسماعيل الأشقر، أسباب تدهور حالة الأجهزة الأمنية ، رام الله، مجلة فصلية، العدد74، 2006
15- زياني إبراهيم ، محاور الإصلاح الإداري المغربي –نحو معالجة جديدة لقضايا الإدارة العامة الرياض، مجللة الشؤون الإدارية ، العدد4، ، 1985)
16- سالم القحطاني، التطوير الإداري من خلال التجربة السعودية ، المفهوم، المراحل، الأساليب، جامعة صنعاء،1999
17- عبد الله العكايلة،، نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري ، إصدار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ، 1986
18- الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دمشق، دارالفكر،1989
19- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع –شبكة العلاقات الاجتماعية ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، إشراف ندوة بن نبي ، دمشق ، دار الفكر،، 1989
20- سوار الذهب أحمد عيسى، مدير عام مركز تطوير الإدارة، التنمية الإدارية ومحاولات الإصلاح الإداري،، مركز تطوير الإدارة ، نوفمبر ، 1987 .
21- اللوزي موسى ، اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية الأردنية نحو إدارة التغيير ، عمان دراسات العلوم الإدارية، مجلد رقم 23، العدد02 ،2006
22- بربر كمال، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،1997
23- كامل مصطفى ،إدارة الموارد البشرية ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر،1994
24- مصطفى أحمد سيد، إدارة الموارد البشرية، الإدارة العصرية لرأس المال الفكري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2004

25- محمد أحمد داني، 1984
26- علي الخضر ، صحيفة تشرين 2002
27- هاشم حمدي رضا، الإصلاح الإداري، دار الراية للنشر، عمان، 2011
28- رحيم نغميش، إدارة التنمية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990
29- كمال نور الله ، إدارة شؤون موظفي الدولة -أصولها وأساليب إصلاحها ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ط3 ،1990
30- محمد قاسم القرويتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، عمان دار وائل للنشر، ، 2001
31- عبد الفتاح محمد الفرجاني، واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني ، مذكرة نيل شهادة الماجستير إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة ،2008
32- أحمد صقر عاشور، إصلاح الإدارة الحكومية، آفاق استراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية ، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،1995
33- عبد النور ناجي، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، واقع واتجاهات مستقبلية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني ، مستقبل الدولة في ظل العولمة ومجتمع المعلومات -حالة الجزائر، ديسمبر 2011
34- جوزيف جابلونسكي، ادارة الجودة الشاملة، خلاصات كتب مدير ورجل أعمال، الشركة العربية للإعلام العلمي الشعاع، العدد06، فبراير 1993
35- رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر ، ديسمبر ،2011
36- عبد الفتاح محمد علي الفرجاني ، واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير إدارة أعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة،2008
37- المدهون موسى ، الاستراتيجيات الحديثة للتغيير والإصلاح الإداري، عمان، أبحاث اليرموك، المجلد 155،العدد3، 1997
38- علي محمد ، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل دور الجماعات المحلية، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، قسم العلوم التجارية بأدرار، 2012

39- عبد الله بكراوي، واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر في ظل المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول واقع الإدارة الالكترونية بالجزائر، قسم العلوم التجارية ، بأدرار، مارس،2012

40- ستوارت ، جورج مودي ، " تكلفة الفساد " ، الإصلاح الاقتصادي ، المجلد (21 ، العدد 2 ، 1999

41- : دليل البرلماني فى مواجهة الفساد:ط1،القدس: منشورات من اجل النزاهة و المساءلة، امان ،2006

المحاضرة السادسة : محاربة الفساد من طرف الهيئات المنظمات الدولة والمحلية

نبرز أهم و مختلف هذه الهيئات والمنظمات فيمايلي:

- الهيئات والمنظمات الدولية لمحاربة الفساد

أصبحت ظاهرة الفساد عامة والفساد الإداري خاصة مشكلة عالمية ، تعاني منها جميع الدول المتخلفة والمتطورة على حد سواء، ، وهي احدى أهم الآثار السلبية للعولمة، فلم يعد شأنا محليا داخليا يتعلق بدولة واحدة أو بنظام اقتصادي أو سياسي معينين ، بل هو ظاهرة دولية مست كل المجتمعات والدول سواء كانت المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، وأصبح يشكل بذلك عامل إزعاج لمختلف الدول لما يطرحه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، وعلى تراجع القيم الأخلاقية والعدالة، حتى بات يشكل تهديداً للاستقرار الوطني والدولي،

كما أن للفساد في الدول المتخلفة أبعادا دولية تؤثر على نتائج الدول المتطورة ، طالما أن الرشاوي تقدم من طرف الشركات الدولية والتي مقرها الدول الغنية ، كما تتغاضى المؤسسات المالية العلمية عن بعض المسؤولين الفاسدين الذين يخففون الأموال غير المشروعة ويهربونها ثم يستثمرونها في الخارج فتساهم هذه المؤسسات في نهب الأجلاف (جمع جلف وهي الكلمة العربية الصحيحة في تأدية معنى ما يعرف بالمليار،) من الدول النامية مثل نيجيريا والفليبين ، وبذلك تسهيل العمل الإجرامي للمسؤولين الفاسدين وتزيد من فقر المواطن(خضير شعبان، 2018، 22)

ومنه اتفقت كل المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية الحكومية وغير الحكومية وكذا منظمات المجتمع المدني على ضرورة مقاومته ومواجهته وذلك بالتعاون فيما بينها ، فمسؤولية مكافحة الفساد ملقاة على عاتق جميع الدول التي يجب عليها وضع الاتفاقيات و الاستراتيجيات والتشريعات المناسبة للتصدي له ،و في هذا الإطار سنستعرض أهم الجهود المبذولة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الفساد(الغالبي طاهر والعامري صالح، 2010، 413-414)

1- منظمة الشفافية الدولية:

تعتبرهذه المنظمة من أكثر المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطا وفعالية في مجال مكافحة الفساد في العالم، وقد أنشئت سنة 1993 ومقرها برلين، أسسها الألماني" بيتر ايجن " ، وشعارها (الاتحاد العالمي ضد الفساد) وهي من أكبر المنظمات في مجال إعداد الدراسات والإحصائيات، والجداول الخاصة بترتيب الدول

،من حيث انتشار الفساد بها، و هي تسعى إلى زيادة فرص مساءلة الحكومات ومحاربة الفساد بها، وهي ممثلة في أغلب دول العالم بما فيها الجزائر (الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد)، وترى المنظمة أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا من خلال :

-إعطاء الصيغة العالمية للحركة ضد الفساد مهما اختلفت الأنظمة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية أو حتى الثقافية.

- نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سرا وعلانية لزيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.

- اعتبار أن الفساد مسؤولية مشتركة وعامة ولذلك وجب تسخير كل الجهود لمحاربتها على جميع الأصعدة.

-إعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة، والتربية والتعليم ،والقضاء والشرطة و عقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مواجهتها.

-التوجيه نحو الحكم الراشد كالمشاركة، الشفافية واللامركزية على المستوى المحلي.

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية، لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد ، وابتداء من سنة 2001 شرعت المنظمة في إصدار تقارير سنوية حول معدلات الفساد في دول العالم والذي يضم مواقع الفساد على النطاق العالمي ، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات وهي (زاهر عبد الرحيم عاطف، 2009،، 159-161)

-مؤشر مدركات الفساد.

-التقرير العالمي الشامل.

-مؤشر دافعي الرشاوي

•مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions Index

يقيم هذا المؤشر ويرتب الدول تبعا لدرجة إدراك وجود الفساد، بين المسِؤولين والسياسيين في الدولة ،إذ يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة

،و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد العوائق داخل الدولة ، بحيث ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب، والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية ،و الخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ،و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم ،و تمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد.

تنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0- 100 .بمعنى أن الدولة إذا حصلت على 100نقطة فمعنى ذلك أن هذه الدولة نظيفة تماما من عملية الفساد، وبها درجة شفافية عالية ،أما الدولة التي تحصل على تقدير 0 هذا معناه أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة ،وأن بها درجة فساد عالية، .

•التقرير العالمي الشامل عن الفسادGCR Global Corruption Report :

يركز هذا التقرير كل سنة على قطاع مهم من القطاعات العمومية الهامة في الدولة، مثلا ركز التقرير الأول الصادر سنة 2001 على دراسة وضع الفساد في العالم بصفة عامة، وتناول التقرير الخامس في سنة 2005 الفساد في مجال الرعاية الصحية ، أما التقرير السادس في سنة 2006 فتعرض إلى الفساد في النظام القضائي وهكذا....

•مؤشر دافعي الرشاوى BPI Brribe Payers Index

يعد مؤشر دفع الرشوة مقياسا مكملا لمؤشر مدركات الفساد ،من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوى للمسؤولين الحكوميين في الدول الأخرى لتسهيل أعمالها وتصدير منتجاتها لتلك الدول ،والفرق بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة يكمن في أن مؤشر مدركات الفساد يشير إلى مستويات الفساد الإجمالية السائدة في الدول، فيما يركز مؤشر دافعي الرشوة على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج(وبالتالي إلى أداء دور المورد للفساد)

2- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد :

أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الفساد التي تُشكل حجر الأساس لتعزيز الجهود الرامية لمكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي وتم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ((UNCACمن خلال توافق للآراء في الجمعية العامة في31 أكتوبر 2003 (القرار رقم 58/04 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003) وفتحت باب التصديق عليها في المؤتمر رفيع المستوي المنعقد بميريدا بالمكسيك

بين 09 و 11 ديسمبر 2003 ودخلت حيز التنفيذ 14 ديسمبر 2005 وكان عدد الأطراف فيها 104 دولة .(الفارس أحمد بن عبد الله بن مسعود، 2008 ، 62)

.وقد جاءت هذه الاتفاقية والتي تحتوي على واحد وسبعون مادة مصنفة في ثمانية فصول، لتلزم الدول الأطراف فيها بضرورة إجراء وتطبيق تدابير وتعديلات واسعة النطاق تمس مختلف تشريعاتها وأجهزتها الإدارية والمالية والقضائية، تهدف أساسا إلى الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها وردع مرتكبيها إضافة إلى التعاون الدولي بين الدول الأطراف في هذا المجال، وكما أشرنا سلفا فإنه تم التوقيع على الاتفاقية في التاسع من ديسمبر

2003 بواسطة مائة دولة تقريباً ،وتعتبر اتفاقية مكافحة الفساد التي دخلت حيز النفاذ في عام 2005 سلاحا قويا في ترسانة المجتمع الدولي في مجال مكافحة الفساد.

ويجب الإشارة إلى أنه قد سبق هذه الاتفاقية عدد من الوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة نذكر منها المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 51/59 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996 ، وكذا إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية الذي اعتمد بالقرار رقم 51/191 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، و تم الاتفاق على إقرار هذه الاتفاقية على أساس أن الرشوة صورة من صور الفساد الواسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي يؤثر على سير الإدارة الجيدة ويقوض التنمية، هذا بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت بالقرار رقم 55/25 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000 .

•بالإضافة إلى القرارين الصادرين بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال (القرار رقم 56/186 والقرار رقم 57/244 المؤرخين في 01 ديسمبر 2002.)

وقد صدر عن الأمم المتحدة العديد من القرارات لمواجهة الفساد ومحاربته و قد أثمرت هذه الجهود بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 58/4 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و التي كانت الجزائر من أولى الدول التي صادقت عليها، وتضع هذه الاتفاقية آليات تتضمن إجراءات التعاون بين الدول الأعضاء لإرجاع الممتلكات المسروقة إلى دولها الأصلية .تجريم و مقاضاة

أعمال الرشوة و الاختلاس و غسيل الأموال و إساءة استعمال السلطة كما تلزم الدول الأعضاء بسن قوانين وتشريعات لمكافحة الفساد .

بالإضافة إلى الأهداف العديدة التي تسعى إليها والتي تناولتها الاتفاقية في المادة الأولى منها والتي نذكر منها ما يلي:

-ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى ومحاربة الفساد بصورة أكفأ وأنجع.

-ترويج ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.

-تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السلمية للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

، تضمنت الاتفاقية أيضا جملة من التدابير والآليات (التي وردت في اتفاقية فيينا لسنة 1988واتفاقية باليرمو 2000)

- الملاحقة والجزاءات.
- التجميد والحجز والمصادرة.
- حماية الشهود...الخ

3-برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري:

يجسد البنك في استراتيجيته المتعلقة بمكافحة الفساد أربعة امور أساسية:

1. متابعة أشكال الإحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك.
2. تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد.
3. يعد البنك جهود الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة .
4. يقدم البنك عونا للجهود الدولية لمكافحة الفساد.

تبنى البنك الدولي منذ عام 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته ، تتضمن ثلاثة عناصر هي :

أولا: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها

ثانيا :إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية

ثالثا :إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد .

4- صندوق النقد الدولي :

يعد صندوق النقد الدولي هو آخر المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد ، والترويج لآليات ومبادئ الحكم الراشد ، وقد ساعده على ذلك ما يمتلكه من صلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات المالية والاقتصادية سواء على صعيد الدول الاعضاء أو على الصعيد العالمي وقد ظهرت مكافحة الفساد عنده في مدونة تسمى "" مدونة سلوك صندوق النقد الدولي للممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية((الصادرة عام 1998 وقد تم تحديثها في عام 2001)) وهي تستند إلى أربعة مبادئ جوهرية:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات
- إتاحة المعلومات العامة
- عمليات الميزانية المفتوحة
- ضمانات النزاهة.

كما اهتم الصندوق بمجالين رئيسيين في مساهمته في مكافحة الفساد:

- المجال الأول في تطوير إدارة الموارد العامة و يشمل ذلك إصلاح الخزينة و مديريات الضرائب و أسس إعداد الميزانيات العامة و إجراءات و نظم المحاسبة و التدقيق،
- أما المجال الثاني فهو خلق بيئة اقتصادية مستقرة و شفافة و بيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب و الأعمال التجارية

5- جهود دولية أخرى لمكافحة الفساد

- الجهود الأوروبية :

تبرز أهم الجهود الأوربية في هذا المجال في إصدار اللجنة الوزارية لمجلس أوربا للاتفاقيتين المشهورتين الأولى هي: الاتفاقية الجنائية حول الفساد الموقعة بستراسبوغ في 1999/01/27 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2002/07/01 وكذا البرتوكول الإضافي الملحق بها والموقع أيضا بستراسبوغ في 2003/05/15 ودخل حيز التطبيق في 2005/02/01، و الثانية هي الاتفاقية المدنية حول الفساد الموقعة بستراسبوغ في 1999/11/04 ودخلت حيز التنفيذ في 3002/11/10.

والجدير بالإشارة في هذا المجال أن الاتحاد الأوربي كان سباقا في مكافحة الفساد والتصدي له مقارنة بمجلس أوربا، وأهم انجازاته نذكر اتفاقية الاتحاد الأوربي بشأن حماية المصالح المالية والمعتمدة من مجلس الاتحاد الأوربي في 26 جويلية 1996، هذا بالإضافة إلى اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوربية أو موظفي الأعضاء في الاتحاد الأوربي التي اعتمدها مجلس الإتحاد الأوربي 26 ماي 1997.

- الجهود الإفريقية لمنع ومكافحة الفساد:

بدأت هذه الجهود بواشنطن في 23 فيفري 1999 عندما اجتمع التحالف العالمي من أجل إفريقيا لأجل مناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد والذي أختتم بإصدار مبادئ غير ملزمة لمكافحة الفساد(25 مبدأ) من قبل الأعضاء الأحد عشر في التحالف المذكور.

وكذا مجموعة التنمية الإفريقية الجنوبية ضد الفساد لسنة 2001 والذي يشمل على إجراءات تبنتها الدول الأربع عشر في المجموعة المذكورة ،غير أن أهم انجاز للدول الإفريقية في مجال التصدي للفساد هي اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد من طرف رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الإفريقي بمابوتو في جويلية 2003.

- الجهود العربية لمكافحة الفساد: ((سعيد نادر ، خليفة عبد المولى، 2007، 444-445)

إن أول المجهودات العربية في مواجهة الفساد ترجع إلى اتفاقية التعاون العربية والخبرات التي أقرتها جامعة الدول العربية سنة 1983 لتعزيز التعاون بين الدول العربية في تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القضائية في مجال مكافحة الفساد والرشوة، وكذا الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي أقرت سنة 1995 لمكافحة الجريمة بين هذه الدول من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين ، كما لعب مجلس وزراء الداخلية العرب دورا كبيرا في التصدي للفساد، حيث عمل في العديد من اجتماعاته إلى التنبيه إلى أخطار الفساد وآثاره السلبية، وقد عقدت في هذا المجال عدة ملتقيات علمية متخصصة في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وأهم انجازاته نذكر:

مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي تتضمن 20 مادة وهي تتطابق إلى حد بعيد مع الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و كذا مشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد ، وكذا المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين.

- الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد:

قبل التطرق للجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد، سنشير إلى بعض المشاكل التي عانت منها الإدارة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال :

1- الإدارة الجزائرية:

قمنا بتقسيم وضع الإدارة العمومية الجزائرية إلى فترتين رئيسيتين: الإدارة العمومية في عهد الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال.

أ- الإدارة في عهد الاحتلال الفرنسي:

كانت الحكومة الفرنسية تعتبر الجزائر ولاية من الولايات التابعة لدولتها، نظراً لموقعها الجغرافي وشساعة رقعتها.

لذلك جاء التنظيم الإداري في الجزائر حريصاً على استقرار المعمرين الأوروبيين في الجزائر، فقد كان متوافقاً مع نمط معيشتهم وحاجاتهم دون الاهتمام بالسكان الأصليين الذين خصصت لهم نظاماً قمعياً. وكمثال على الإدارة العمومية في عهد الاستعمار

ما حدث في 1949 حيث قسمت الجزائر إلى ثلاثة ولايات هي: الجزائر، قسنطينة ووهران وكانت كل ولاية يحكمها الوالي ومجلس عام، أما البلديات فنميز ثلاثة أنواع:

- بلديات ذات صلاحيات تامة تخضع للقانون الفرنسي 1884.
- بلديات مختلطة تخضع في تسييرها للقانون الخاص لـ1919.
- المناطق الجنوبية تخضع للإدارة العسكرية.

إذ أنه في هذه المرحلة امتاز باحتكار الفرنسيين للوظائف على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية.

ب- الإدارة العمومية بعد الاستقلال:

إن الدعامات الأساسية في بناء الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال تمثلت في التوجه الاشتراكي واللامركزي والتوازن الجهوي، ورغم أن الجزائر حققت استقلالها السياسي إلا أنها لم تحققه إدارياً، حيث بقيت تابعةً للمنظومة الإدارية الفرنسية، فورثت هذه الإدارة مشاكل كثيرة منها انعدام الإطارات اللازمة القادرة على تسيير البلاد، فيما سبب خروج المعمرين الذين كانوا يشغلون الوظائف الإدارية فراغ في مختلف الإدارات،وإشارة فرنسا أن عدد الإطارات الجزائرية لا تتعدى 600 إطار هو غير كاف لتأطير جميع المؤسسات والإدارات.

لم تتمكن الجزائر من تشريع دستور خاص بها، لذا اعتمدت على التشريع الفرنسي، إلا بعض المواد التي تتنافى مع مبادئ الثورة.

ويتجلى ذلك من خلال قانون 31 ديسمبر 1962، واستمر هذا الوضع إلى غاية 5 جويلية 1975 حيث تم تشكيل لجنة وطنية للتشريع مهمتها مراجعة وجزأرة كل النصوص الموجودة والمطبقة. وفي دستور 1976 عملت الإدارة العمومية على تحقيق المصلحة العامة عن طريق الصناعات الثقيلة، وبعد وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 وهبوط أسعار البترول انتهجت الجزائر سياسة التقشف وتسريح العمال.

بعدها صدر دستور 1989 الذي كرس النظام الليبرالي .

وفي سنة 1990 فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تم حله لاحقاً وبداية الصدام بين أعوان الحزب وأعوان الإدارة واتهامها بالتزوير. تلت هذه المرحلة العشرية السوداء التي تم فيها هدم وحرق الكثير من المؤسسات الإدارية. وتعد هذه المرحلة : مرحلة الأزمات. ((رميني جمال، اصلاح منظومة الوظيفة العمومية في الجزائر ، خيار تنظيمي أم حتمية اجتماعية –سياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 31 ديسمبر ، 2017 ، 320) صدر في نفس السنة قانون ينظم علاقات العمل الفردية والجماعية في العمل بين الأجراء والمستخدمين.

وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتيقن المشرع الجزائري بضرورة التخلي على النمط القائم على التسيير الاشتراكي وجوب تبني النظام الليبرالي الذي أثبت فعاليته ونجاعته، دخلت الجزائر مرحلة جديدة تمثلت في إظهار نية صريحة من قبل الدولة لضرورة الإسراع لتطبيق هذا النظام الجديد/القديم حيث برز بشكل واضح من خلال القرارات التي تم اتخاذها والتي تمحورت في ما يلي:

- التحول التدريجي من النظام الاشتراكي والأخذ بنظام اقتصاد السوق .
- التخلي عن القطاع المسير ذاتيا والثورة الزراعية واستبداله بنظام جديد سمي بقانون المستثمرات الفلاحية .
- إعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص وجعله قطاعا منتجا مع تشجع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية(رميني جمال، 2017 ، 320)

وقد اتسمت هذه المرحلة بالغموض والارتباك.

بعد 2010 تميزت الوظيفة العمومية بتطبيق إجراءات وتدابير استعجالية استهدفت إحداث تعديلات جذرية على منظومة الوظيفة العمومية.

حيث تم الشروع بصفة استعجالية في تنفيذ التدابير الانتقالية المتضمنة تحديد الشبكة الاستدلالية الجديدة لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم .

كما أنه في 2011 صدرت تعليمات وقرارات استهدفت تنظيم شؤون الإدارة العامة وتسوية الإضرابات الاجتماعية ، ثم إصدار العديد من القرارات بموجب تعليمات وزارية تلزم مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية بالإسراع في تطبيق العديد من التدابير لتسوية منازعات العمال ومعالجة مطالب النقابات(التربية) المرجع نفسه، 321).

وبعد ظهور الربيع العربي في أواخر 2010 و2011 والذي مس بعض الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا وبعد تسجيل بعض الاحتجاجات في الجزائر بسبب ندرة بعض المواد الغذائية الضرورية وكذا المطالبة بظروف اجتماعية واقتصادية أحسن، تم تغيير منظومة الوظيفة العمومية لمسارها بشكل جوهري وتجلى ذلك بصدور تعليم من قبل الوزير الأول تنص على إضفاء المرونة على إجراءات التوظيف.

في 2015 شهدت البلاد أزمة اقتصادية حادة نتيجة سياسة التقشف الذي أدى إلى تجميد التوظيف،مما أثر سلبا على الإدارة الجزائرية باعتبار أن التوظيف يعد مصدرا يهدد استقرار البلاد (اضطرابات اجتماعية). (المرجع نفسه، 322)

2–المشاكل التي عانت منها الإدارة الجزائرية:

شهدت الجزائر بعض الانفتاح في مجال الإدارة العمومية بعد1996 ولكن هذا لم يخلص الإدارة العمومية الجزائرية من التناقضات التي كانت تعيش فيها بعدما تداول الجهاز الإداري عدة جهات (قيادة عسكرية، قيادة سياسية، قيادة بيروقراطية)جعلها تعاني من مشكلات عديدة يمكن تلخيصها في:

أ– البيروقراطية:

مما لا شك فيه أن الإدارة الجزائرية واجهت وعبر مختلف مراحلها وتطوراتها عدة مشاكل تسببت في نشوب عدة صراعات وأزمات اجتماعية خصوصاً في ثمانينيات القرن الماضي، ولعل أهم هذه المشاكل وبإجماع من الباحثين والمتخصصين في المجال الإداري كان مشكل البيروقراطية والتي لا تزال إلى حد اليوم منتشرةً في الجهاز الإداري الجزائري.

كلمة بيروقراطية مركبة من شقين:

بيرو Bureau: وتعني مكتب.

قراطية Quay: أصلها إغريقي وتعني القوة.

بأنها تنظيم عقلاني للمكاتب، الذي يتبع مبدأ الهيكلية المكتبية،*أي قوة أو سلطة المكتب، ويعرفها ماكس فيبر أي أن مكتب صغير يتبع مكتب أعلى منه وهذا المكتب يتبع المكتب الأعلى منه.

حيث أن ما يميز سلوك القادة الإداريين هو التطبيق الحرفي لأوامر القيادات العليا مما وسع الهوة بينهم وبين مرؤوسيهم من جهة وبين الإدارة والمواطنين من جهة ثانية ما نتج عنه بطء في اتخاذ القرارات وتنفيذها لتعدد مستويات التنظيمات الإدارية وهذا ما يؤدي في معظم الأحيان إلى شلل الجهاز الإداري واتصافه بالجمود وتعدد الإجراءات.

ب- المركزية الشديدة:

يميل القادة الإداريين إلى المركزية وعدم تفويض السلطة والمسؤولية لمن هم دونهم للسيطرة على زمام الأمور بأنفسهم وبالتالي هم لا يحصلون على المعلومات الكافية عند وضع القرار كون البيروقراطيين المنفذين هم الأقرب للمواطنين ما ينتج عنه صعوبة بين الالتزام بالإجراءات المسطرة والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية.

ج- التهرب من المسؤولية:

ما يميز الإدارة العمومية الجزائرية هو غياب الالتزام والشعور بالمسؤولية لدى أغلبية القادة من جهة وبروز مشكلة عدم تطابق المسؤولية مع السلطة المخولة للموظفين من جهة أخرى وهذا ما يجده المسؤولون حجة للتهرب من المسؤولية الكاملة عن أعمالهم عوض المغامرة باتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة، إما لنقص كفاءتهم أو تخوفا من عواقب تخطي السلطة المخولة لهم.

د- استغلال النفوذ:

يسعى معظم القادة الإداريين للوصول إلى المناصب العليا لتحقيق المصالح الشخصية والأهداف الذاتية لا غير وبسط النفوذ والسلطة مما يجعل حتى أتباعهم يتصرفون مثلهم ما يجعل الظاهرة منتشرة وسط المسيرين والأعوان العموميون.

هـ- الولاء للرئيس وليس للوظيفة:

نجد ظاهرة الولاء للرؤساء في الدول النامية ككل ما يجعل شخصية المرؤوسين تذوب وتنصهر ويكتفوا بالتبعية التامة محاولين التقرب من رؤسائهم والتودد إليهم للحصول على دعمهم ويتغاضوا عن أخطائهم وعيوبهم منتظرين أن يأتي دورهم ليصبحوا قادة.

و- هجرة الكفاءات من القطاع العام:

تعاني الإدارة العمومية الجزائرية من ظاهرة هجرة الإطارات الأكفاء إلى القطاع الخاص أو إلى خارج الوطن أين يجدون اعتبار مادي ومعنوي ويمكن القول أن نقص الحوافز والوساطة في التعيين والترقية من بين أسباب الهجرة.

س- الروتين الإداري:

أي الشكليات التي يجب أن تتوفر في المعاملة الرسمية، والممرات التي يجب أن تجتازها قبل أن تصل إلى نهايتها فتعقيد الإجراءات أصبحت معيقة للعمل ليشير الروتين الإداري إلى حالة مرضية خطيرة تغلغلت بشكل كبير ما خل بالإدارة الجزائرية.

ح- الفساد الإداري:

خطوة الفساد الأولى هي في التمييز بين المواطنين الذين يتجهون إلى الإدارات العمومية لطلب العمل أو الاستفادة من خدماتها " الأقربون أولى بالمعروف"، أما ثاني خطوة فهي قبول الرشاوى إما لتسهيل الخدمات أو إنجاز بعض المعاملات غير الرسمية وتنتهي بوضع يده على الأموال العمومية. والفساد الأكبر يتحقق عند تحالف الفساد الإداري مع الفساد السياسي لتصبح الدولة محلا للنصب والنهب والسرقة، والجزائر عرفت كامل الخطوات.

ط-الضعف و الخلل الإداري:

ظهر العجز في ملامح الإدارة العمومية الجزائرية في تحقيق الأهداف المسطرة لها ما يترجم نفور المواطنين وتذمرهم منها مايفقد المواطن الثقة بالإدارة وكأهم مظاهر الخلل الإداري: البطء في تقديم الخدمة(البيروقراطية)، كثرة التصديقات المطلوبة على بعض الوثائق الإدارية دون فائدة، عدم الاهتمام بشكاوى المواطنين.

ي- انتشار ظاهرة التسيب واللامبالاة:

إن ظاهرة التسيب متجذرة داخل الإدارة العمومية الجزائرية، وتظهر أكثر في المستويات الإدارية الدنيا، والتي تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين في البلدية مثلا، فتراضي الموظفين في العمل يؤدي إلى فقدان الملفات أو التماطل في تقديم الخدمة، وأيضا الأخطاء المرتكبة في ملأ الأوراق الإدارية.

3-الإصلاح في الإدارة المحلية الجزائرية:

على غرار باقي دول العالم قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات التي من شأنها أن تطور في أداء الإدارة المحلية وخاصة بعد تأزم العلاقة بين المواطن والإدارة التي يتعامل معها لعدة أسباب ذكرناها سابقا لهذا سنتطرق لبعض من هذه الإصلاحات ويمكن تلخيص ذلك في مايلي:

-آليات وأساليب الإدارة المحلية:

وذلك بـ:

أ-إصدار متجدد القوانين والتشريعات الخاصة بالإدارة المحلية:

تعد عملية إصدار القوانين والتشريعات الرادعة لكل تصرف سلبي وفساد إداري، مدخل للحد من ميل الأفراد لارتكاب الفساد، ولهذا تعتمد معظم الدول القوانين العرفية بالإضافة إلى القضاء العادي من أجل الحيلولة دون اتساع رقعة الفساد، وتسعى إلى تغليظ قانون العقوبات.

في حين نجد أن المشكلة الأساسية التي تواجهنا هي تجاوزها وجعلها مجرد قوانين جامدة داخل الدفاتر، وهذا ما لزم وجود إرادة سياسية لمصلحة الوطن والصالح العام، ويتم ذلك عن طريق القيام بجولات ميدانية للتعرف على مستوى الخدمات المقدمة، والحرص على تطبيق القوانين.

وقد قامت الجزائر في سن ووضع عدة قوانين لتحسين أداء الإدارة المحلية نذكر منها:

القانون الأساسي للوظيف العمومي 1966، الإصلاح الإداري المحلي، قانون البلدية سنة 1967 وقانون الولاية سنة 1969 ،كذا دستور 1976 ودستور 1986مرورا بقانون 88-131 المؤرخ في 4 يوليو 1988 (الجريدة الرسمية ،27،1988) الذي جاء لتنظيم العلاقة بين المواطن والإدارة ، بعدها استحدث منصب وسيط الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-113 ثم أنشئ على إثرها وسطاء على مستوى مصالح الولاية لتولي مهمة النظر في انشغالات المواطنين واستقبالهم،لكن فيما بعد تم إلغاؤها في أواخر 1999.

وفي 2006 ظهر القانون الأساسي للوظيفة العمومية بموجب الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 15 يوليو 2006.

بعدها أصدرت التعليمتين رقم 298 و321 المؤرختين في22 سبتمبر و 20 أكتوبر 2013 والمتعلقتين بتدابير إصلاح الخدمة العمومية واللتان ركزتا على:

-تهيئة وتوفير هياكل ملائمة تتوفر على جميع المرافق الضرورية لضمان الاستقبال الحسن للزوار وراحتهم.

- العمل بنظام التذكرة الذي يسمح باحترام وترتيب مرور الزوار وتفادي التجاوزات في هذا المجال.

كما جاءت التعليمتان رقم 298 المؤرخة في 22 سبتمبر 2013 و321 المؤرخة في 20 نوفمبر 2013 والتي حددت المحاور التي سيشملها تحسين الخدمة العمومية.

وقد صدرت العديد من التعديلات القانونية في مجال الإصلاح إلى يومنا هذا.

ب-إنشاء هيئات مستقلة للإصلاح الإداري في الجزائر:

وإذا ما اعتمدنا على المنطلق التاريخي لمعرفة مسار الإصلاح الإداري في الجزائر، نجد الحكومة الجزائرية أولت اهتماما كبيرا للإصلاح الإداري من خلال:

- 1962/09/18 : إنشاء مديرية عامة مكلفة بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي .
- 1964/12/02: نقل مهام المديرية إلى الوزارة الجديد ة للإصلاح الإداري والوظيف العمومي.
- أوت 1965 : تم إلغاء هذه الوزارة وألحقت هياكلها إلى وزارة الداخلية، وتم إنشاء المديرية العامة للتنظيم والإصلاح الإداري والشؤون العامة والمديرية العامة للوظيفة العمومية.

-1966: إنشاء من جديد المكتب المركزي للتنظيم وأساليب العمل ، تابع للمديرية الفرعية للتنظيم وأساليب العمل بموجب القرار الصادر 17-05-1966 (سليمة مراح، 2000، ،42)

- 1978 : بقيت مديرية الإصلاح الإداري والتكوين تحت وصاية وزارة الداخلية، وألحقت نيابة مديرية الوظيف العمومي لرئاسة الجمهورية.

- 1982 نشأت كتابة الدولة للوظيف العمومي والإصلاح الإداري، تابعة للوزير الأول تشكلت منها اللجنة الوطنية- للإصلاح الإداري عام 1983 م، حيث فصلت الوظيفة العمومية عن رئاسة الجمهورية سنة 1984، أين حذفت كتابة الدولة للإصلاح الإداري والوظيف العمومي.

-1996 : تم إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالإصلاح الإداري والوظيفة العمومية بموجب المرسوم 96-212 المؤرخ في 15 يوليو 1996 .

- نوفمبر 2000 : تم إنشاء لجنة إصلاح الهيئات ومهام الدولة التابعة لرئاسة الجمهورية بموجب المرسوم رقم 71 الصادر بتاريخ26-11-2000.

-2003: تم تأسيس المديرية العامة للإصلاح الإداري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-192 المؤرخ في 28 أفريل 2003.

-2006 : إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته .

-2011: إنشاء وزارة الإصلاح الإداري ثم تم إلغاؤها فيما بعد .

ج- إقامة اللامركزية الإدارية:

تعتبر اللامركزية الإدارية نظاما محفزا للطابع المركزي الشديد للجهاز الإداري للدولة بحيث استمرار الطابع المركزي يساهم في تعطيل الطاقات والكفاءات، وسرعة إصدار القرارات .ويصف مجال بروز صف ثاني من المديرية القادرين على اخذ المبادرة في العمليات التنموية.(عمار بريق،2011-2012 ،120) اللامركزية الإدارية تقوم بتخفيف العبء على الغدارة المركزية، بموجب نقل وتحويل كثير من المهام إلى الهيئات اللامركزية لتتفرغ بذلك الأولى فقط للقضايا ذات البعد الوطني.

وأيضا إعادة النظر في التدخلات المالية للدولة فليس من صلاحيات الدولة أن تتدخل بصفة مستمرة في شؤون الإدارة المحلية وتفرض عليها التدابير أو استراتيجية تسيير معينة بل يجب تحديد المسؤوليات بوضوح، وينبغي التأكيد على أن الإدارات المحلية مطالبة بالاطلاع على أهم الأنشطة الإدارية للدولة، ويجب أن لا تحتفظ الإدارات المركزية إلا بمهام التصور والتنسيق والتنظيم.(سليمة حمادو، 2009—2010 ،121)

-تحسين علاقة الإدارة بالمواطن:

وذلك بتطوير جودة الخدمات ، فقد شهدت الجزائر تطورات متعددة في هذا المجال وبوتيرة سريعة جدا وملحوظة مما أدى إلى تحسين الإدارة الجزائرية وخلق الثقة -نوعا ما- في الإدارة من طرف المواطن الجزائري وذلك بالاعتماد على نصوص تشريعية جديدة ومواكبة للتغييرات الحاصلة في الجزائر والعالم حد سواء، أيضا بالاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة، منها:

أ-تحسين الاستقبال وتخفيف الإجراءات:

- عكفت الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على تطوير أداء الجهاز الإداري في إطار مخطط وطني لتبسيط الإجراءات بعنوان " تقريب الإدارة من المواطن" هدفه تسهيل وتسريع عمليات استخراج الوثائق الإدارية على مستوى مصالح البلديات والدوائر والولايات.
- عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة منها رقمنة سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
- عصرنة أداءات الإدارة وإلغاء الكثير من الوثائق في تكوين الملفات الإدارية والاستعانة بالخدمات عبر الانترنيت وإلغاء التصديق على النسخ طبق الأصل.
- استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أية بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون التنقل وسمح للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص رقم 12 مباشرة عبر الإنترنيت ، بالإضافة إلى إنشاء السجل الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لسياراتهم بصفة آنية دون التنقل إلى ولاية التسجيل.
- إدراج خدمات جديدة عبر الانترنيت تمكن طالبي جواز السفر البيومتري من طلبه ومتابعة مراحل معالجة ملفاتهم ومتابعة بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية بالإضافة إلى خدمة جديدة تم استحداثها بمناسبة الانتخابات المحلية يوم 23 نوفمبر 2017وهي معاينة القوائم الانتخابية عبر الانترنيت.
- تحسين ظروف استقبال المواطن ووضع آليات فعالة للاستماع إلى انشغالاتهم عن طريق الاستقبالات المباشرة أو عن طريق مركز النداء لوزارة الداخلية.

ب- اعتماد مبدأ الشفافية ومبدأ الرقابة المستمرة:

إن الشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعتبر عنصرا رئيسيا في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يسهم في تطويق ومعاصرة الفساد، فالشفافية هي وضوح ما تقوم به الإدارة ووضوح علاقتها مع الموظفين والمواطنين من الخدمة ومموليها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف.

وتتلخص الشفافية في المكونات التالية:

- التحصل على المعلومة .
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته .
- الدقة في الحصول على المعلومة.(عمراني كربوسة،يومي 16-17 ديسمبر 2012 ،4)

وعليه فإن الجزائر قامت بإصدار عدة قوانين (سبق ذكرها) تعزز ذلك، حيث اهتمت بحرية المعلومات وسمحت للجمهور ووسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات المختلفة.

كما تعتبر الرقابة أيضا الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة الجزائرية والتي تتطلب ضرورة عصرنتها و زيادة فعالية أدائها، فالرقابة لابد أن تستهدف أولا الأفراد لرسالتهم، فتكشف أخطاءهم وتصحح مسارهم، وتوجههم إلى الطريق السوي، وهي بذلك تحتاج إلى قدر من الحكمة والإلمام بالنواحي النفسية والإنسانية للعاملين وتتوفى العدالة في تقويم أدائهم، فلا يكون فيها إفراط يؤدي إلى قتل الحافز في نفوسهم، كما لا يكون فيها تفريط يؤدي إلى التسيب الإداري وهذا ما يحول بين المنظمة الإدارية وبين تحقيق أهدافها وخططها.

(سعيد يوسف كلاب وآخرون ،2006 ، 6)

فقد تم تفعيل المرصد الوطني للمرفق العام الذي يرفع تقريره السنوي ويتضمن حصيلة نشاطاته للسنة الجارية إلى رئيس الجمهورية .

ج-مشاركة المواطن في صنع القرار:

فمن بين أهم القنوات التي من خلالها يمكن المواطن أن يشارك مشاركة فعالة في صنع القرار نجد ا لمجتمع السياسي والمجتمع المدني.

فالمجتمع السياسي يختار من خلاله المواطن ممثليه عن طريق الانتخاب، فيزكيهم ويعطيهم الشرعية التي تضعهم في مختلف المستويات العمومية للسلطة، لتمثيله والتكلم بصوته والدفاع عن حقوقه بنزاهة وشفافية .

أما المجتمع المدني فلابد للمواطن من قناة أخرى تسمح له بالبقاء على اتصال دائم بممثليه وإبلاغهم بمطالبه المتجددة والمتغيرة كلما اقتضى الأمر .حيث تنص المادة 16 من دستور" : 1996 يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.(المادتين 24و26 من قانوني البلدية والولاية على الترتيب)

وتدعيما لهذه الفكرة ينص كل من قانون البلدية والولاية على أنه يمكن لأي شخص بحكم اختصاصه تقديم معلومات لأشغال لجان المجالس المحلية المنتخبة إذا أراد رئيس اللجنة الاستفادة من خبراته ومن هذا يتضح أن للمجتمع المدني إمكانية المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، إذا أرادت السلطات المحلية إشراكه في العملية عبر مستويين:

* المشاركة غير المباشرة للمواطن :عن طريق انتخاب مجموعة أشخاص لتمثيلهم في المجالس المنتخبة.

* المشاركة المباشرة للمواطن :ويقصد التدخل المباشر للمواطن لتوجيه تسيير الشؤون المحلية من طرف الإدارة المحلية كاقتراح مشاريع معينة أو طرح بديل للمشاريع المبرمجة.

د– تثمين الرأسمال البشري :

وذلك بوضع سياسة كفيلة بالارتقاء بالعنصر البشري :

- إصلاح الهيكل الوظيفي.
- تكوين وتدريب الموظفين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم والتركيز على التحفيزات والترقيات.
- إصلاح هيكل الأجور والمرتبات .
- التركيز على دور القيادة الإدارية في الرفع من مردودية المرفق العمومي.
- الكفاءة والفعالية وذلك يعبر عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم مع تحقيق نتائج أفصل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

– إصلاح الإدارة المحلية بمنحها وسائل عمل كافية:

فالنشاطات الأساسية للجماعات الإقليمية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية متينة، وكذا تسيير عصري حديث يواكب التطورات المتسارعة التي تعرفها الجماعات المحلية .ونظرا للتطورات المحلية المتعددة في الوقت الراهن لابد من إعادة النظر في المالية المحلية تبعا للدور الأساسي الذي تلعبه في هذا التطور ولذلك نص برنامج الحكومة على ما يلي:

إن الجماعات الإقليمية لا يمكنها الاضطلاع بالشكل الطبيعي بالمكانة والدور المحددين لها على ضوء الحالة الراهنة لماليتها، سواء« بسبب الظرف أو بسبب النقص في ترشيد استعمال وسائلها أو بسبب تنظيم أو

توزيع الموارد الجبائية بين المستويين المركزي والمحلي" للدولة ومن ثم يصبح التكفل بذلك وإعادة التنظيم والمراجعة أمرا حتميا لمواجهة هذه الوضعية فاعتمدت الحكومة من خلال هذا ما يلي : (أحمد صقر عاشور، 1986، 73)

- اعتماد نظام عصري للجباية المحلية وتوزيع الموارد .
- خلق جباية محلية فعالة .
- ضمان التمويل الأحسن للتجهيزات .
- تعزيز التضامن بين البلديات لإزالة الفوارق بين البلديات (Intercommunalité) .
- تشجيع الاستثمارات المحلية من خلال الاهتمام ببرامج التنمية ومراجعة مجال تدخل البرامج القطاعية اللامركزية بما يطابق ويتكفل بالخصوصيات المحلية والأخذ بعين الاعتبار مقاييس الفاعلية، فهذا التشجيع من شأنه أن يعود بموارد معتبرة لصالح الإدارة المحلية).

- بتاريخ 18 أكتوبر 2014 تم استقبال والي ولاية عنابة في إطار تعليمات وزارة الداخلية حول توأمة ولاية عنابة (الجزائر) مع مقاطعة سانت إيتيان (فرنسا) لعرض تجربة دائرة الحجار باعتبارها نموذجا في تطبيق برامج الإصلاح الإداري، فيما يخص عصرنة الإدارة ورقمنة الوثائق المؤمنة الخاصة بالمواطن وكيفية الخدمة العمومية وكذا للإطلاع على الوسائل المادية والبشرية المتوفرة بالميدان .

ما أثمرت عليه الزيارة هو اعتراف رئيس مقاطعة سانت إيتيان بالدور الجبار الذي يقوم به موظفي الدائرة للسهر على خدمة المواطن، بتطبيقه للتعليمات الخاصة بعصرنة الإدارة واعتبار دائرة الحجار نموذجا يحتذ به على المستوى الوطني.

حيث مهدت الزيارة إلى اتخاذ جملة من التدابير العامة وهي توزيع مهام الدائرة على البلديات وربط الوثائق الخاصة بالهوية (بطاقة التعريف الوطنية ، جواز السفر ، البطاقة الرمادية ...)وتوسيع شبكة البيومتري على الفروع الإدارية البلدية وذلك بربط كل المناطق التابعة للدائرة بالألياف البصرية لتقريب الإدارة من المواطن أكثر.

4: معوقات الإصلاح:

بالرغم من أن معظم الدول – من بينها الجزائر – بذلت جهدا كبيرا في عملية إصلاح وتحسين الخدمة العمومية في الإدارة العامة والمحلية خاصة، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض الظواهر السلبية التي من شأنها عرقلة عملية الإصلاح وبالتالي إلى عدم وثوق المواطن في الإدارة، ومن بين تلك المعوقات ما يلي:

1- قلة الموارد أو عدم توظيفها بالصورة المرجوة .
2- قلة الخبرات وتخلفها العلمي والتكنولوجي وشيوع ظاهرة الأمية .

3- الموروثات السلبية الاجتماعية التي خلفها الاستعمار.

4- عدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي مما يؤدي إلى إرباك في الخطط الموضوعة للمعالجة .

5- التطورات السريعة المتوالية في جميع المجالات ،تكنولوجية ،معلوماتية، اتصالات وعدم مواكبتها من طرف الدول النامية.

6- جهود الإصلاح لا تتم في شكل برامج أو حركات إصلاح صغيرة ، في حين أن عملية الإصلاح يجب أن تكون شاملة تتناول مختلف جوانب العمل الإداري من تنظيم وأفراد وسلوكيات وبيئة ونظم ولوائح وقوانين وغيرها.

7- قصور أو تخلف المناهج التعليمية في مجال الإدارة ، فمازالت بعض الجامعات تتبع الأسلوب التقليدي في تدريس مواد الإدارة .

8- النقص الشديد في إعداد القيادات الإدارية.

9- الأسلوب غير الموضوعي في اختيار القيادات بعيدا عن النظم التي تكفل حسن اختيار هذه القيادات في سن مبكرة من حياتها الوظيفية.

10- اختلاف سياسات نظم الأجور في دول العالم مما يجعل بعضها مناطق جذب للأفراد والقيادات والأخرى مناطق طرد لها.

11- عدم التنسيق فيما بين مؤسسات الدولة في عملية الإصلاح .

12- عدم الاستفادة من البحوث والتقارير (عبد الحميد طلعت ،1979، 97)

13- عدم جدية الأجهزة الحكومية في تطبيق التوجيهات المركزية بهذا الشأن.

14- عدم وضوح الأهداف المطلوبة في مسار الإصلاح .

15- نشوء طبقة واسعة بين الناس غير متعلمة وغير واعية تحاول أن تكسب وتثرى بشكل سريع بأساليب ملتوية تشجع البقية بشكل غير مشروع على الانحراف مما يخلق وجود طبقتين في المجتمع ، طبقة فقيرة ومحرومة وطبقة غنية.

المراجع:

1- خضير شعبان، الفساد ،، أنواعه و أسبابه وآثاره وطرق علاجه ،، الجيولوجيا، معهد علوم الارض والكون، جامعة باتنة، 2018

2- الغالبي طاهر والعامري صالح،، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية وأخلاقيات الأعمال، عمان ، دار وائل، 2010

3- زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإداري، عمان ، دار الراية، 2009

4- الفارس أحمد بن عبد الله بن مسعود، تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة، دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، الرياض ، المملكة العربية السعودية،2008

5- سعيد نادر ، خليفة عبد المولى، تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، مجلد 11، عدد33، 2007

6- رميني جمال، اصلاح منظومة الوظيفة العمومية في الجزائر ، خيار تنظيمي أم حتمية اجتماعية –سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 31 ديسمبر ، 2017

7- سليمة مراح، التسيير الحديث والإدارة العمومية الجزائرية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، جامعة الجزائر، 2000

8- عمار بريق، مدى فعالية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في فانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، 2012-2011

9- سليمة حمادو، إصلاح الجماعات المحلية كخيار استراتيجي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة قسنطينة، 2009—2010

10- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية ، إشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، الشلف،يومي 16-17 ديسمبر 2012

11- سعيد يوسف كلاب وآخرون ، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مصر ،2006

12- أحمد صقر عاشور، نظرية مستقبلية لاستراتيجيات الإصلاح الإداري في الوطن العربي ، دراسة منشورة في كتاب الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي ، تحرير ناصر محمد الصائغ ، عمان ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1986

13- عبد الحميد طلعت ، التنمية والإصلاح في الوطن العربي ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد، العدد02، 1979 .

المحاضرة السابعة – نماذج لتجارب بعض الدول لمكافحة الفساد :

1- الدول العالمية:

هناك بعض الدول التي خاضت تجارب هامة في مكافحة الفساد الإداري بأساليب مختلفة واستطاعت من خلال جهودها أن تقضي عليه أو تخفض من معدلاته (بكر، نجلاء محمد إبراهيم ، 2009، 305-333)

أ-النموذج الصيني:

كما أشار جيانغ زيانرونغ مدير مركز بحوث النظام الإداري و الإصلاح المؤسسي بالصين (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 43،،1998-80) ، حيث ركز الإصلاح الإداري في الصين على مايلي:

- إصلاح النظام الإداري الحكومي بدءا من القمة نزولا لقاعدة الهرم الإداري وتصنيفها من حيث المعارف والمهارات والسن.
- العمل على تخفيض العدد الإجمالي للوزارات والأجهزة الإدارية والاستغناء عن حوالي 40% من إجمالي الموظفين العموميين .
- تشكيل هياكل عمومية رشيدة تتمتع بالمرونة والكفاءة وتبتعد عن التعقيدات البيروقراطية وزيادة حيوية الجهاز الإداري العام.
- التوافق مع متطلبات نظام اقتصاد السوق الاشتراكي .
- الفصل بين وظائف الأجهزة الحكومية ووظائف المشروعات الاقتصادية للوصول إلى بيئة داعمة خاصة
- إجراء تحولات واسعة في وظائف الحكومة ، بحيث تكتفي بالتخطيط ، على أن تترك للإدارات المشروعات العامة والأجهزة المحلية مسؤولية التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، شريطة أن تهتم الإدارات الحكومية المركزية بنتائج الأداء العامة وبمواضيع الرقابة عن بعد والمساءلة الإدارية وتنفيذ السياسيات وتوفير الخدمات ...(أي تكريس مبدأ اللامركزية).

ب-النموذج الياباني:

إن أهم توجهات الإصلاح الإداري في اليابان تمثلت بإحداث أجهزة حكومية مسؤولة عن عملية الإصلاح مع تشكيل مجموعة من اللجان الفرعية التي تضم خبراء وأكاديميين ورجال إدارة من الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لمناقشة وإقرار كفاءة القضايا المرتبطة بالإصلاح الإداري.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح برنامج الإصلاح الإداري في اليابان ما يلي:

- وجود هيكلة لأجهزة الإصلاح الإداري تراجع بصورة سنوية برامج الحكومة في هذا المجال وتقويمها.
- التزام القيادة السياسية بنهج الإصلاح وتوفير القيادة القوية القادرة على فهم محاور الإصلاح وتعبئة الموارد المادية والبشرية لتنفيذ هذه البرامج.
- اشتراك مدراء النسق الأول وجماعات المصالح في برامج الإصلاح ، مما أدى إلى ضمان تأييد الجمهور لها .
- الدور الفاعل والايجابي للسلطات التشريعية بالنسبة لتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بمسألة الإصلاح الإداري.

- ج- مبادرة الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة الفساد:

(http://www.ad.gov.eg/about%20MSAD/transparency%20committe/seven.)

- مبادرة تتضمن : فانون حول الفساد في الصفقات التجارية الخارجية .
- في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر لتجريم الرشاوي الدولية التي تدفع للمسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.
- في ديسمبر 1997 وقعت الو.م.ا مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر OECD لمكافحة

الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية. المطلوب من الدول

الأعضاء باتخاذ إجراءات حادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقييم رشاوي

للمسؤولين في حكومات الدول الأخرى .

وحددت محاور لمكافحة الفساد، وهي

1- الإصلاح الاقتصادي

2- تحقيق الشفافية

3- رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية.

4- الإصلاح المالي

5- استقلال القضاء..

6- وضع قانون خاص لتعملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.

7- رفع مستوي وعي الشعب

8- تجديد مراجعة القوانين الدولية بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد. (خضير شعبان،2018، 41)

- **التجربة الماليزية في مكافحة الفساد**

سارع ماهانيز محمد "رئيس وزراء ماليزيا" السابق اثناء ازمة 1997م

لمواجهة الفساد الذي عم الجهاز المصرفي هناك والذي كان احد أسباب الازمة، حيث انتشرت القروض الرذيئة او منح قروض قصيرة الأمد لمشروعات طويلة الأمد و هو ما دفع "بمهاتير" في ذلك الوقت لاعطاء صلاحيات اكبر للمصرف المركزي المالي للرقابة على اعمال المصارف و وضع قواعد جديدة للائتمان.

أنشأت ماليزيا اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد بموافقة المناب الماليزي عام 2009 لتحل محل الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد التي تم أنشاؤها في 1973 ، فاذا ما اخذنا مؤشر الشفافية الدولية معيار التقديم لوضع الفساد في ماليزيا نلاحظ ان ترتيب ماليزيا تراجع عام 2014م، أي ان نتائج المؤشر تؤكد تنامي الفساد في ماليزيا و على مضار العامين الماضيين تشهد ماليزيا حالات من الإضرابات السياسية والتي تؤكد بشكل رئيسي على فساد الحكومة و تسببها في تراجع الأداء الاقتصادي الذي اثر على تراجع قيمة العملة المحلية بنحو 33 في% الفترة من اوت 2014م الى نهاية جانفي 2015م.

تتمثل التجربة الماليزية في:

*تقوم السياسة الإعلامية الماليزية باشراك المواطنين في هذه العملية وحثهم على تبني هذه السياسة .

* ضرورة توظيف مختلف وسائل الإعلام المتاحة لزيادة الوعي الجماهيري لمكافحة الفساد .

* قامت بتصميم استطلاع الرأي على موقعها الاشباكي يقيس اتجاهات الجمهور نحو ما إذ كانوا يشعرون بأن اللجنة ذاتها تتمتع بالحرية والاستقلالية في أداء مهامها في مكافحة الفساد .

* حرصها على عقد مؤتمر علمي سنوي يناقش ظاهرة الفساد ويستعرض الطرق العلمية الحديثة لمقاومته .(المرجع نفسه ،42-43)

و تشير منظمة العفو الدولية الى انه في عام 2015م قامت السلطات الماليزية بإلقاء القبض والتحقيق مع 91 شخصية بموجب نهب تتعلق بقانون.

- **تجربة الهند في مكافحة الفساد :**

بدأت الهند مبادرة الإصلاح مكافحة الفساد عام 1999م ووفقا لمنظمة الشفافية العالمية فان مؤشر C.P.I يوضح ان الهند درجتها هي 209 وفقا لتقرير عام 2005م، وتعتبر الهند

من البلدان التي قطعت شوطا طويلا في عملية الإصلاح و مكافحة الفساد. فتقريبا 25 بالمائة من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر وفقا لإحصاءات عام2002(التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة التابعة وزارة الدولة للتنمية الإدارية، 7-2-2007، 34/1)

على ضوء دراسة قام بها مركز البحوث الإعلامية center for media studio على عدد من الهيئات الحكومية الهندية نجد ان 62 من الشعب يجد ان الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد وانهم يضطرون لدفع الرشاوي للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية و ان مسببات الفساد يمكن ازالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة.

مبادرة الإصلاح

بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد استجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، من رغبة الشعب في القضاء على الفساد والمشاركة الفعالة والايجابية وعدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها، حيث أصبح المجتمع المدني أكثر حرصا على الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة مثل الشفافية، المسؤولية، والحساب، وخاصة في تطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي يسهل تبادل المعلومات، ومطالبة الحكومة بوضع اليات الإصلاح في مجالات مختلفة.

الخطوات التي تم الاعتماد عليها في مواجهة الفساد في الهند

تعمل المنظمات الاهلية غير الهادفة للربح في الهند بالمشاركة مع منظمة internationel

transparence للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي:

- خفض مستويات الفقر في البلاد.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- تطبيق مبدأ الديمقراطية.
- تحقيق الامن القومي.

قامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد، ووفقا لهذه المعاهدة فان كل دولة يجب تعد الهند من الدول الأعضاء في نادي مدريد والذي يهدف الى تحسين الحكم في الدول المختلفة وتحقيق المزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد.

كما قامت الهند بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بمكافحة الفساد، حيث تم تحديد اهم الجوانب التي من الممكن ان يساهم فيها ومنها:

- يسانده المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- الإصلاح السياسي.
- انشاء هيئة لمكافحة الفساد.
- عمل قطر قومية لمكافحة الفساد. (المرجع نفسه، 34/1)
- **تجربة هونغ كونغ في مكافحة الفساد:**

الفساد من بين القضايا المثارة اليوم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى جانب الديمقراطية وحقوق الانسان، وقد لاحظنا كيف ان محاربة هذه الظاهرة كانت في قلب الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته المنطقة منذ أواخر سنة 2010م، وقد أدى ذلك الى حدوث تغيير كبير في نظرة سكانها الى المستقبل، حيث بات العيش مرتبط بالمرور الى اعتماد القواعد الديمقراطية في الحكم والعمل على محاربة الفساد كشرطين للقضاء على الفقر والبطالة.

وعلى هذا الأساس سعى رئيس اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ لإعطاء دروس للدول او المسؤولين عن مكافحة الفساد، كما انه وضع بين أيديهم خلاصة عمل عميق قاد هونغ كونغ لتكون نموذجا دولية في هذا المجال.

ان القرار مكافحة الفساد يتعلق بمدى توفر الإرادة السياسية التي تدعم مثل هذا القرار وتمنحه القوة اللازمة الى ابعد الحدود الممكنة، أي متابعة المفسدين مهما كانت مناصبهم في هرم السلطة. لكن عندما تكون الإدارة هشة فهي تحتاج الى الدعم سواء من طرف المحيطين بالمسؤول المعبر عنها او من طرف المجتمع، فهي تنطفأ بسهولة.

وتعتقد "بوتراند" رئيس اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ ان المعركة ضد الفساد تحتاج الى النضال الطويل و المؤلم من اجل النجاح , وقد شبه الفساد بالداء المزمن , و المستفحل الدي يحتاج علاجه الى تضحيات جسام ليس اقلها الصبر للعلاج الكيميائي .

بالإضافة الى الإدارة السياسية في الدعم المجتمعي لها ، يحتاج مكافحة الفساد الى استراتيجية وطنية تتأسس على ثلاث مرتكزات تشد بعضها بعضا ، وهي :

التحقيق و الملاحظة و الوقاية عبر التربية و التوعية ، و لنجاح هده الاستراتيجيات يجب ان تكون أهدافها واضحة للتحقيق و القياس وفق معايير متعارف عليها .

. كدلك ضرورة انشاء هيئة او وكالة خاصة مهمتها قيادة وتنفيد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد ، وهده الهيئة تكون مستقلة عن أجهزة الدول الأخرى خاضعة للمساواة مادام تمويلها من المال العام .

مكافحة الفساد في كوريا الجنوبية:

(دول –حققت–نجاحا–باهرا–في –مجال—مكافحة–3 /http:///wwwqpoostss.com)

تعد كوريا الجنوبية إحدى دول آسيا التي حققت أكبر تقدم في مجال مكافحة الفساد، إذ حصلت على 55 نقطة، لتحتل المرتبة الـ43 في مؤشر الفساد لعام 2014. ومنحت مؤشرات الحكم العالمية كوريا الجنوبية نسبة 70% من ناحية السيطرة على الفساد لعام 2014.

تعتبر الرشوة والفساد الصغير غير شائعين في كوريا الجنوبية، فوفقًا لمقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2013، لم يدفع سوى 3% من المواطنين رشوة على مدار الـ12 شهرًا الماضية. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الكوريين الجنوبيين يثقون بحكومتهم بما يخص مكافحة الفساد؛ إذ يعتقد 56% أنها فعالة في هذا الصدد، بحسب منظمة الشفافية الدولية في 2013. ومع ذلك، لا يزال الفساد المؤسسي والسياسي منتشرًا على نطاق واسع، على الرغم من من إصلاح طموح للقطاعين المؤسسي والمالي في أعقاب الأزمة المالية لعام 1997، وكان هذا الإصلاح يهدف إلى وضع نهاية لرأسمالية المحسوبية وتعزيز الشفافية والمساءلة في ممارسات حوكمة الشركات وممارسات المحاسبة. كما أثبتت الإصلاحات الأخرى، كإصلاح الخدمة المدنية وإدخال الحكومة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات نجاحًا كبيرًا.

العوامل التي ساعدت في مكافحة الفساد في كوريا الجنوبية

بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، حققت الإصلاحات في الخدمات العامة، وإدخال الحكومة الإلكترونية وإمكانية الوصول إلى المعلومات، نجاحًا باهرًا. بالإضافة إلى أن الشعب الكوري لعب دورًا كبيرًا في تقدم البلاد في مكافحة الفساد، من خلال ممارسة الضغط على الحكومة. وعمل هذا على إقرار العديد من التشريعات والبرامج المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد ومراقبة ذلك.

- **تجربة سنغافورا في مكافحة الفساد :**

تعتبر تجربة سنغفور من انجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد ، حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية عام 2005 م ، حيث ان درجتها 9.4 ((c.p.i مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد ، ويرجع هذا النجاح الى عدة عوامل منها :

. الرغبة السياسية في القضاء على الفساد .

. وضع استراتيجيات و اليات جادة لمحاربة الفساد .

. رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

ونظرا لرغبة السلطة و المجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيق في ممارسة الفساد و الذي يعتبر هيئة مستقل عن الشرطة تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام او الخاص ، وقد تم انشاء عام 1952م، يراسه مدير يتبع لرئيس الوزراء مباشرة ، ويمكن ايجاز دور هدا المكتب فيما يلي :

–قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين؛

–رفعت الدولة مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجؤوا للفساد ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع، فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى(منصف شرفي،2018، 187))

اتباع سياسات من شانها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري و القطاع الخاص .

. التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين .

. ارسال تقرير الى الجهات التي يتبعها المهتمون بممارسة الفساد.

. مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة و إعادة هندستها بما يعمل على التقليل بممارسة الفساد.

. عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الدين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.

. تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.

لقد انطلقت سنغافورا في مكافحتها الفساد من اراد سياسية ثابتة وواضحة حددت منهجا ذات مرتكزات كتير، منها:

ا. التركيز على وجود قوانين صارمة وغرامات مرتفعة ضد الفاسدين وضمان سيادة القضاء واستقلاليته وكفاءته ونزاته وعدم تساهله مع المفسدين.

ب . النظر والاستفادة من تجارب الدول السابقة في هدا المجال، مع الحرص على تبني المعايير الدولية.

ج . الفصل بين الوزارات وهيئات المراقبة لضمان استقلالية هده الأخيرة وتحريرها من ضغط السلطة التنفيذ.

د . تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من الوثائق المطلوبة وتوسيع استعمال الخدماتي الالكترونية في الإدارات.

هـ . وضع معايير وقوانين واضحة ودقيقة يستند عليها الموظف في أدائه لعمله ودالك من اجل تفادي المنطقة الرمادية.

1-2-الدول العربية:

أ-تونس:

ركز الإصلاح الإداري في تونس على ما يلي :

- الاهتمام بعلاقة الإدارة بالمواطنين:

وذلك بحسن استقبال المواطن وإرشاده وتقديم العون له عند مراجعته لأجهزة الإدارة وتسهيل الاتصال معها وتحسين جودة الخدمات المقدمة وتبسيط الإجراءات وفض النزاعات التي تظهر بين المواطنين والمؤسسات الخاصة من جهة وأجهزة الإدارة العامة من جهة ثانية.

- وجود دليل لإجراءات ومسالك العمل الإداري لضبط مهام الموظف العمومي والعمل على توحيدها وضبط المسؤوليات والتحول للامركزية وإعادة النظر بالهياكل التنظيمية، تقليص وتوحيد أجهزة الرقابة الإدارية ، توفير المجالس الاستشارية واللجان الإدارية والاهتمام بالتوثيق والأرشيف والمطبوعات.

- الاهتمام بالإعلام وتنظيم العقود الإدارية وضبط السياسات الحكومية.

- الاهتمام بالتدريب والتكوين والترقية والتحفيز وإعادة هيكلة الرواتب والأجور والضمان الاجتماعي.

- إعداد برامج تنفيذية خاصة بالإصلاح ، مما أدى إلى ارتقاء مستوى كفاءة أجهزة الإدارة التونسية مما جعلها في مقدمة الدول النامية في تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للجمهور مما أدى بدوره على تعزيز ثقة المواطن في الإدارة التونسية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995 ،،15-22)

ب-مصر:

وتميزت بـ:

- تبني أسلوب التمويل الذاتي للوظائف الجديدة،وسد منافذ التعيين غير المبررة، إعادة استخدام الخبراء الوطنيين بالجهاز الإداري للدولة ، مما أدى إلى تطور سياسات شغل الوظائف العامة.

- المساهمة في تشغيل الشباب وحل مشكل البطالة.
- إنصاف الموظفين وحل مشاكلهم الوظيفية وترقيتهم .
- تحقيق أقصى درجات الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة ووحدة المعاملة بين جميع موظفي الدولة .
- التقليص من البيروقراطية عن طريق خدمات الهاتف والفاكس والإنترنيت.
- تكوين وتدريب الموظف للارتقاء بالعنصر البشري .
- تطوير نظم إعداد واختيار القادة في الإدارة العليا.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات.

المراجع :

1- بكر، نجلاء محمد إبراهيم، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، عدد3، 2009

2- المنظمة العربية للتنمية الإدارية،، تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري – دراسة حالة خمسة دول آسياوية،، القاهرة، 1998

3- (http://www.ad.gov.eg/about%20MSAD/transparency%20committe/seven.)

4- (خضير شعبان،2018، 41)

5- التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة التابعة وزارة الدولة للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، الاصدار 1.1 –أ.د، 7-2-2007

6- دول –حققت–نجاحا–باهرا–في –مجال—مكافحة–3 http:///wwwqpoostss.com/

7- منصف شرفي، تجارب دولية لمكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، عدد49 ، 2018

8- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإصلاح الإداري في تونس ، القاهرة، 1995

المحاضرة الثامنة: أخلاقيات المهنة

1- ماهية أخلاقيات المهنة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " رواه البخاري

تعد الأخلاق أساس التقدم والازدهار لجميع الأمم والحضارات ، وقد اهتمت بها جميع الديانات السماوية وفي ختامها الإسلام، فقد وصف الله عز وجل الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله " وانك على خلق عظيم" سورة القلم(04)

ولهذا سنتطرق إلى مفهوم الاخلاق لغة واصطلاحا ثم إلى مفهوم أخلاقيات المهنة:

- تعريف الأخلاق:

-لغة :

وهي جمع خلق ، الخلق بضم اللام هو الدين والطبع والسجية والمروءة وحقيقته ان صورة الإنسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها .(القاموس المحيط للفيروز آباد ، ص881)

وقال الراغب (والخلق والخلق في الأصل واحد.... لكن خص الله الخلق بالهيئات والأشكال والصور المدركة بالبصر وخص الخلق بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة. (لسان العرب لابن المنظور ،1986 ، 10)

-اصطلاحا:

عرفه الجرجاني بأنه (عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة الى فكر ورؤية، فإن كان الصادر عنها أفعال حسنة كانت خلقا حسنا وان كان الصادر منها الأفعال القبيحة سميت الهيئة التي مصدر ذلك خلقا سيئا)(علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، 1983،، 101)

وعرفه ابن مسكويه: الخلق :حال للنفس ، داعية لها إلى افعالها من غير فكر ولا روية،، وهذه الحال تنقسم الى قسمين : منها ما يكون طبيعيا من اصل المزاج ، كالإنسان يحركه ادنى شيء نحو غضب ، ويهيج من اقل سبب، وكالإنسان الذي يجبن من أيسر شيء أو كالذي يفزع من ادنى صوت يطرق سمعه او يرتاع

من خبر يسمعه وكالذي يضحكك مفرطا من ادنى شيء يعجبه وكالذي يغتم ويحزن من ايسر شيء ناله ، ومنه ما يكون مستفادا بالعادة والتدرب ، وربما كان مبدؤه بالروية والفكر ثم يستمر أولا فأولا حتى يصير ملكة وخلقا.(احمد بن محمد ابن مكسويه ، 2017، ص41)

وكما ذكر الغزالي حين عرف الخلق بأنه: عبارة عن هيئة ثابتة راسخة ،عنها تصدر الأفعال بكل سهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية .(الغزالي الامام أبو حامد، 2004 ، 47)

والخلق يعني اصطلاحا التمسك بأحكام الشرع وآدابه فعلا وتركا .

- تعريف أخلاقيات المهنة:

قد يحصل أن يكون العاملين على درجة من المهارة والخبرة أي العمل إلا أنهم قد يكونوا بحاجة إلى ما يضبط سلوكهم ويحفزهم لمزيد من العطاء ويرفع روحهم المعنوية وهذا يتحقق من خلال التزامهم بالقواعد الأخلاقية للعمل الذي يمارسونه (العطوي عواد، 2013، 9) .

ولهذا تعددت التعاريف التي تتناول أخلاقيات العمل:

فقد عرفها السكارنة (السكارنة خلف ، 21،2009) على أنها :" مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعد . مرجعا للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة، والتي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إيجابا أو سلبا وعرفها محبوب على أنها " مجموعة القواعد التي تحدد الواجبات المهنية، أي تحدد السلوك الذي يجب على العامل التزامه أي ممارسته لأعمال مهنته) "العطوي،المرجع السابق، 9). أما المشوخي (المشوخي عابد ، 426،2003) فقد عرفها على أنها "المبادئ والمعايير التي تعد أساسا لسلوك أفراد المهنة والتي يتعهد أفراد المهنة بالتزامها .

كما أشار الحميدان (الحميدان عصام عبد المحسن، 22، 2010) إلى أن أخلاق العمل هي (المبادئ التي تعد أساسا للسلوك المطلوب لأفراد المهنة والمعايير التي تعتمد عليها المنظمة في تقييم أدائهم إيجابا أو سلبا .)

نخلص إلى ان التعريف المناسب لأخلاقيات المهنة هو:

هي عبارة عن مبادئ وقواعد سلوك توضح ما هو التصرف الصحيح وما هو التصرف الخاطئ .

وتهتم أخلاقيات المهنة بكيفية التصرف اللائق أثناء ممارسة الأنشطة المهنية المختلفة.كما تعبر عن ضرورة أداء الموظف لمهامه في كل وقت قانون وفق الدولة، الإقليم، المجتمع، والمنظمة التي يشتغل فيها(فوزية مقراش ، جوهرة إقطي ، ، 2012،، 8)

شكل رقم (1)

الخطوات التي يمر فيها الموظف حتى يصل إلى المستوى المقبول من أخلاقيات المهنة(جوهره، فوزية، 2012).

2- مصادر أخلاقيات المهنة :

قسمها الباحثون إلى05 أقسام وهي: (أسامة محمد خليل الزيناتي، ، 2014، 23)

- المصدر الديني:

وهو أهم مصدر من مصادر الأخلاق، فقد جاءت كل الديانات السماوية لتكرس وتحث على مكارم الأخلاق والقيم الفاضلة، جاء على رأسها الإسلام الذي امتاز بمصدريه: القرآن والسنة ، بأنه نظام متكامل ضبط علاقة الفرد بخالقه وعلاقاته مع الآخرين (العطوي عواد، المرجع السابق 12) .

وقدم قواعد ومبادئ تنظم هاته العلاقات مما يجعلها تعود بالنفع في تعزيز شخصية الفرد ويعود بالنفع على المنظمة والجماعة.

- المصدر الاجتماعي:

تشكل بيئة العمل جزءا من البيئة الاجتماعية التي يعيشها الفرد وتتأثر بيئة العمل بمجموعة القيم والمثل العليا بحيث تبدو ملزمة للعاملين وإذا كانت معرفة الأخلاق والقيم الأخلاقية مهمة فإن ترجمة الأخلاق إلى ممارسة عملية تعد ركنا أساسيا للسلوك الأخلاقي من البيئة الاجتماعية والعمل الطراونة،(الطراونة تحسين ، 2012 ،، 36)

وتعد الثقافة مجموعة أساسية من القيم والتصورات والأفكار .... أي هي نمط التنمية الذي ينعكس في نمط المعرفة في المجتمع وهي تختلف من مجتمع إلى آخر كما أنها تحاول تشجيع الجماعة على إعطاء أولوية للأهداف العامة التي يتقيد بها الفرد احتراما للمنظمة .

- المصدر الاقتصادي:

إن الظروف الاقتصادية تؤثر بشكل كبير ومباشر على الأخلاق المتعلقة بكل منظمة، فكلما كانت الظروف الاقتصادية مهيئة للفرد عيشة كريمة، تتوقع أن أخلاقه ستكون مثالية والعكس صحيح إذا كان وضعه الاقتصادي سيئا اثر بالسلب على أخلاقه فيتوقع منه الارتشاء واستغلال الوظيفة .(أسامة محمد خليل الزيناتي، 2014، 24)

- المصدر السياسي:

ونعني به نمط النظام السياسي الذي يسير المجتمع ، ومدى انعكاس توجهات هذا النظام على الأفراد ، فإذا كان هذا الأخير يؤمن بالتعددية والمشاركة والحوار واحترام الرأي فإنه سوف يؤثر إيجابيا في قيم الأفراد وقناعاتهم المهنية، وإذا كان نظاما فاسدا دكتاتوريا يشجع القيم البالية ، فإن تأثيره يكون سلبا في توجهات الأفراد داخل المؤسسة (بني خالد ، 2007)

ويؤدي إلى تغذية السلوك الأخلاقي على مستوى الأفراد عامة ومستوى أفراد المهنة خاصة (الحوراني غالب صالح عبد الرحمان، 2005)

- المصدر الإداري التنظيمي:

تعد القوانين والأنظمة والتشريعات على اختلافها واختلاف واضعيها من المصادر الرئيسة التي تتحكم في تسيير الإدارة في المنظمات، ويقصد به البيئة التنظيمية التي يعمل فيها الفرد بكل ما فيها من قوانين ولوائح، وأنظمة، وقيم وتقاليد ومُثل تحدد سلوك العاملين فيها، وتوجه مسارهم، ومما يؤثر في قيم الفرد

والتزامه وأسلوب عمله الذي تطبق فيه مبادئ الإدارة داخل التنظيم، وأنماط تقسيم العمل، ونظم الاستراحة والمكافأة ،و أشكال الرقابة و العقاب (المزروعي، خميس بن محمد بن خميس: 2013،18)

وما يجب أن ندركه أيضًا أن هناك تفاعلا خصبًا بين البيئة التنظيمية والبيئة الاجتماعية العامة، فاللوائح والقوانينَّ المطبقة في المؤسسة تستمد في العادة، أو تتأثر على الأقل بالقوانين النافذة في البلاد، وأنماط القيم والسلوك السائد في المؤسسة وهي عينة ممثِّلة لأنماط القيم والسلوك الشائعة في المجتمع(خالد بني.المرجع السابق) .

ويتضح مما سبق أن البيئة النموذجية التي تحدد أساليب العمل، وإجراءاته ومستوياته، وتوفر قيادة إدارية كفؤة على جميع المستويات، لا بد أن تؤمن بالديمقراطية، والعدالة، والمساواة، والحوار المباشر كما ، تضمن الحقوق لأصحابها وتشجع على الالتزام بالواجبات، وأدائها بدقة، وسرعة وأمانة (الزيناتي، المرجع السابق، ص25).

3- أهمية أخلاقيات المهنة :

إن أخلاقيات المهنة هي التي تحيي الضمير، وتجعل الشخص متقن لعمله بشكلٍ أكبر، ومن هذا المنطلق نتحدث عما ترسخه أخلاقيات المهنة في المجتمعات، وتغرسه في النفوس.

ومنه سنتطرق للنقاط التالية:(سامي محمد ملحم، 2015)

- أهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للموظف:

بما أن الموظف المهني هو أهم عنصر في العمل والمؤسسات المهنية لذا يجب أن نهتم بجميع المثيرات والعوامل التي قد تؤثر في سلوكياته وإنجازاته المهنية في العمل المهني، ومنه فأهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للموظفين تكمن في:

- ظهور المساواة في التعاملات والعقود والإسناد وتوزيع الثروة؛ إذ يجعل ذلك أغلب الأشخاص يشعرون بالرضا واستقرار .تنمية ثقة الشخص في نفسه وثقته بالشركة أو المؤسسة التي يعمل بها ويعمل على تطوير المجتمع، والتقليل من الشعور بالقلق والتوتر بين الأفراد
- تساعد الموظف على أن يقوم في بناء الحياة المهنية الخاصة به في المجال المهني، وهي بذلك لها الفضل في تشكيل نمط شخصيته المهنية بحيث تساهم في تشكيل شخصيته المهنية في المكان المهني الذي يقوم به بأداء واجباته المهنية المختلفة.

- تعتبر من المعايير الرئيسية والقواعد الأساسية الخاصة بتعديل وتقويم تصرفات وسلوكيات الموظف المهني في العمل والمؤسسات المهنية، من حيث توجيههم للطريق السليم في العملية المهنية من حيث تعاملهم واحترامهم للقوانين المهنية واحترامهم للعلاقات المهنية.
- الأخلاقيات المهنية من بين أهم الوسائل التي من خلالها يكون التطبيق لكل قواعد المهنة على الوجه الأكمل، كما أنها من بين الدوافع الأساسية لاحترام القوانين المتعلقة بالمهنة.
- تعتبر من الأسس التي يتم من خلالها تقييم سلوك الموظفين وجميع العاملين في العمل في جميع المواقف والظروف الخاصة بالعملية المهنية، وتقوم بتحديد وتمييز الإيجابيات والسلبيات في العملية المهنية.
- الاحترام للعلاقات الخاصة بالمهنة أحد أهم ما تحققه الأخلاقيات المهنية حيث يحترم المرؤوس رؤسائه، مع مراعاة مهام كل موظف، وعدم التعدي على اختصاصات الآخرين.
- تعتبر بمثابة وقاية للموظف من السلوكيات والقيم السلبية، وتزيد من ثقة الموظف بنفسه وعاداته المهنية الإيجابية.
- تعتبر من المثيرات التي تساعد على قدرة الموظف على صنع واتخاذ القرارات المهنية المتعلقة بالأمور المهنية.

- أهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للمجتمع:

الأخلاقيات المهنية هي تلك المبادئ المعبرة عن الأنماط السلوكية القويمة، سواء في داخل إطار المهنة، أو خارجها، ولها أهمية على تقع إيجابياتها على الفرد، والذي هو وحدة بناء المجتمع

- تساعد في الإقلال من أنماط السلوك السلبي، والنشاطات السلبية غير العادلة فيما بين الأشخاص، بحيث يأخذ كل ذي حق حقه من النواحي والمجالات المهنية المختلفة
- تنمي العديد من القيم، والقدرات، أهمها القدرة على أن يغلب المجتمع أي جوانب سلبية تحد من تطوره، وتقدمه.
- تكون بمثابة القاعدة الأساسية لتنمية وزيادة الشعور بالرضا المهني بين الجميع وخاصة زملاء العمل المهني بين المؤسسات المهنية المختلفة.
- تعتبر من الدعامات القوية لإتقان الأفراد لأعمالهم، وبالتالي يأتي دورها المجتمعي التنموي، ويزيد شعور الرضا الخاص بالمهنة بين كل الأشخاص، وبالأخص أصحاب المهنة ، أو العمل الواحد.

- الأخلاقيات تعد التوضيح لكافة المعايير والقوانين التي ينبغي السير عليها في المهنة، وفي غيرها، مع إبرز تام لكل مبادئ الانتماء والاحترام والولاء للوظيفة التي يرغب الفرد في أن يكون من بين عناصرها.

- أهمية الأخلاقيات المهنية للمؤسسات المهنية:

تعتبر أخلاقيات المهنة ذات أهمية للمؤسسات المهنية بالعديد من الأمور، ويمكننا ذكر بعضها من خلال ما يلي:

- تعزيز وتحسين سمعة المؤسسة المهنية بين المؤسسات المهنية الأخرى وفي السوق المهني. وتزيد من أفضليتها ما بين مختلف الشركات المنافسة الأخرى، والتي تعمل في نفس مجالها.
- رفع مستوى صورة الشركة
- .القدرة على تنظيم الوقت بطريقة صحيحة وعدم استغلاله للمصالح الذاتية
- تعتبر من المؤسسات المهنية الموثوق بها من حيث عدم تسريب وإفشاء الأسرار المهنية، تصبح من أهم سماتها المصداقية، والثقة، وبالتالي يكون الاعتماد عليها في إنجاز المهام، أو تقديم الخدمات أكبر من غيرها.
- تعتبر ذات موظفين أكفاء مهنياً، وخاصة عندما تكون الثقة المهنية عالية بهم من حيث تفويضهم بالعديد من المهام المهنية الكبيرة.

وقد وضح الغالبي والعامري :

–أن المنظمة قد تتكلف الكثير نتيجة تجاهلها الالتزام بالمعايير الأخلاقية وبالتالي يأتي التصرف الاخلاقي ليضع المنظمة في مواجهة الكثير من الدعاوي القضائية وغيرها.

– تعزيز سمعة المنظمة على. صعيد البيئة المحلية والاقليمية والدولية وهذا له مردود ايجابي على المنظمة.

– الحصول على شهادات عالمية وامتيازات خاصة،، ويقترن بالتزام المنظمة بالعديد من المعايير الأخلاقية في إ طار الانتاج والتوزيع والاستخدام والاعتراف بالخصوصيات والعمل الصادق والثقة المتبادلة وصحة المعلومات.(العامري صالح والغالبي طاهر، 2005)

4- أهداف أخلاقيات المهنة:

ذكر ياغي (محمد ياغي ، 2012، 18) أهداف أخلاقيات الوظيفة العامة كما يلي :

- تحديد ما هو صواب وما هو خطا وما يجب أن يكون عليه سلوك الموظف في اطار هذه المعايير
- ضمان تصرف الموظف في الشؤون العامة بشكل موضوعي ونزيه وغير محيز وذلك عن طريق التوفيق بين مفهومي السلطة والمسؤولية حيث إن الأخلاق هي جزء من المفهوم الواسع للمسؤولية واحد الضوابط التي تحول دون التعسف أو إساءة استعمال السلطة .
- مساعدة الجمهور في توضيح ما هو حق للموظف وما هو واجب عليه في أدائه لعمله عند تقديم الخدمات لهم مما يسهل عليهم محاسبته عند الانحراف عن هذه الحدود الأخلاقية .

وأوردها مقدم (مقدم سعيد، ، 12،1997) في النقاط التالية :

– تحقق للمجتمع الطمأنينة والتماسك والنظام والتقدم والحضارة، وتقضي على الفوضى والمشاكل بين الأفراد (عقلة محمد، 91،1986) .

– ضبط السلوك المهني الشخصي الذي يجب أن يتحلى به المؤتمنون على مصالح الدولة .

– فهم الواجبات المهنية والتذكير بنظام الجزاءات الإيجابية والسلبية كوسيلة من الوسائل الناجحة لتفادي بعض المظاهر المسلكية المحظورة .

– ضمان التوازن بين الأحكام الأخلاقية وضرورة المحافظة على حريات وحقوق الموظفين .

– إزالة الطابع التسلطي الذي يمكن أن تتصف به إدارة ما (العطوي،المرجع السابق، 10) .

5- مبادئ أخلاقيات المهنة:

تكمن مبادئ أخلاقيات المهنة في مايلي:

1- الاستقامة : مظاهرها:

– تأدية العمل بنزاهة وبمسؤولية.

– الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها. عدم القيام بأي تصرف من شأنه الاساءة للمهنة التي يتقلدها.

– مراعاة الأهداف المشروعة للمؤسسة التي يعمل بها.

– الالتزام بوقت الدوام.

– المعاملة الحسنة (الرفق).

2- السرية:

- عدم الإفصاح عما توفر للموظف من معلومات وفقا للقوانين المعمول بها.
- عدم استخدام المعلومات لمنفعة شخصية أو على شان مخالف للقانون.

3- الموضوعية:

- عدم المشاركة في أي عمل او نشاط قد يسيء أو يعارض مصلحة المؤسسة التي يعملون بها .
- عدم تقبل أي شيء من شأنه الإساءة إلى تقديرهم المهني.
- عدم تشويه تقاريرهم أو إخفاء بعض التفاصيل عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.
- عدم التحيز.

4- الكفاءة :

- معالجة سلبيات الوظيفة.
- تأدية الخدمات التي يملكون فيها المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة.
- تأدية خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهني لممارسة التدقيق الداخلي.
- العمل باستمرار على تحسين مهاراتهم وفاعلية الخدمات المنوطة بهم.

المراجع:

1- القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت

2- لسان العرب لابن المنظور،، دار صادر، بيروت،1986

3- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، 1983

4- احمد بن محمد ابن مكسويه ،، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، المطبعة الحسنية ، 2017

5- الغزالي الامام أبو حامد، تحقيق سيد عمران، إحياء علوم الدين، ج3 ، دار الحديث، القاهرة 2004

6- العطوي عواد، أخلاقيات العمل ودورها في تحقيق كفاءة الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013

7- (السكارنة خلف ، أخلاقيات العمل، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن، 2009،

8- المشوخي عابد ، أخلاقيات مهنة الوراقة في الحضارة الإسلامية ، مجلة جامعة الملك سعود ، الآداب 2 ، مج15،السعودية ،2003

9- الحميدان عصام عبد المحسن، أخلاقيات المهنة في الإسلام ، الرياض ، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، ط1، 2010

10- (فوزية مقراش ، جوهرة إقطي ، اثر حوكمة المستشفيات على اخلاقيات المهنة الطبية ، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2012

11- أسامة محمد خليل الزيناتي، دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية بالاجتماعية في المستشفيات الحكومية الفلسطينية – مجمع الشفاء الطبي نموذجا- ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج القيادة والإدارة ـ تخصص قيادة وإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بمشاركة جامعة الأقصى، 2014

12- الطراونة تحسين ، الاخلاق والقيادة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،، الرياض السعودية،، 2012

13- أسامة محمد خليل الزيناتي، دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية بالاجتماعية في المستشفيات الحكومية الفلسطينية – مجمع الشفاء الطبي نموذجا- ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج القيادة والإدارة ـ تخصص قيادة وإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بمشاركة جامعة الأقصى، 2014

14- بني خالد ،، خلف حمدان سميران ، درجة التزام الإداريين التربويين في مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية ، الأردن، 2007

15- الحوراني غالب صالح عبد الرحمان،،تطوير مدونة الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة ،الجامعة الأردنية ، الأردن،، 2005

16- المزروعي، خميس بن محمد بن خميس:مدى التزام مدير المدارس الثانوية بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر الهيئات الإدارية والتدريسية بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان،2013

17- سامي محمد ملحم ، مبادئ التوجيه والإرشاد المهني،ط1ن، جامعة عمان العربية، الاعصار للنشر والتوزيع،2015

18- العامري صالح والغالبي طاهر ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال ،عمان ، دار وائل للنشر ، 2005

19- محمد ياغي ، الأخلاقيات في الإدارة،،دار وائل للنشر،، ط1، 2012

20- مقدم سعيد، أخلاقيات الوظيفة العمومية –دراسة نظرية تطبيقية ،ط1،،ن الجزائر ،، دار الامة للطباعة والترجمة والنشر، 1997

21- عقلة محمد، النظام الأخلاقي في الإسلام، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ، الأردن، 1986

22- (http://na.theiia.org/standards-gidance/public.documets/ code %20 of%20ethics.pdf)